

كتاب المصلا

بطل الكفاح
الشهيد محمد فريد

بقلم
عبد الرحمن الراجحي



سلسلة شهرية
تصدر عن دار المصلا



كتاب الهلال

KITAB AL-HILAL

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »
شركة مساهمة مصرية

رئيس التحرير : طاهر الطناحي

العدد ٧٠ - جمادى الآخر ١٣٧٦ - يناير ١٩٥٧

No. 70 — January 1957

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب
(المتديان سابقا) القاهرة

المكاتب

كتاب الهلال - بوسطة مصر العمومية - مصر

التليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) - مصر والسودان
٨٥ قرشا صاغا - سوريا ولبنان ١٠٧٥ قرشا سوريا أو
لبنانيا - الحجاز والعراق والأردن وليبيا ١١٠ قروش
صاغا - فى الأمريكتين ٥ دولارات - فى سائر
أنحاء العالم ١٥٠ قرشا صاغا أو ٣٠/٩ شلن

كتاب الصلال



اهداءات ٢٠٠٣

الفنان / إلهامي حسن

القاهرة

سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

بطل الكفاح
الشهيد محمد فريد

بقلم
عبد الرحمن الرفاعي

دار الصلح



الشهيد محمد فريد

مقدمة

ان سيرة الزعيم الشهيد محمد فريد خليفة بأن تعيها
ذاكرة كل مواطن يقدر الجهاد الخالص لله والوطن ، فلقد
ضرب أروع الامثلة في التضحية والاخلاص . وان تاريخنا
القومى ليزدان بسيرته العطرة

ولقد وضعت سنة ١٩٤١ فى هذه السيرة كتابا فى نحو
خمسمائة صفحة عنوانه « محمد فريد رمز الاخلاص
والتضحية » ضمنته تاريخا مفصلا لحياته وجهاده .
وجعلته سجلا لتاريخ مصر القومى فى عهد زعامته الوطنية.
من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ورأيت تعميما لهذه السيرة وتيسيرا للافادة من الدروس
الوطنية التى تحتويها ان اضع كتابا موجزا عنها . وهو
هذا الكتاب الذى اقدمه اليوم

ان تاريخ « محمد فريد » هو ولا غرو تاريخ لسنى
الجهاد . من فجر النهضة الوطنية الحديثة . فقد شارك
مصطفى كامل فى بعثها منذ سنة ١٨٩٣ . وتولى قيادتها
بعد وفاته فى فبراير سنة ١٩٠٨ . الى ان لحق به بالرفيق
الاعلى فى نوفمبر سنة ١٩١٩ . فكانت هذه السنوات

صفحات مجيدة من تاريخنا القومى بما خطه فيها الفقيد
من تضحيات وآلام . وما بعثه فى نفوس الجيل من اخلاص
وشجاعة وثبات وايمان . فهذه الحقبة من الزمن . التى
غذاها بوطنيته واخلاصه . وبذل فيها ما بذل من ماله
وقلمه ولسانه . ورواها بروحه ومهجة فؤاده . هى
ولا ريب معين لا ينضب من الفضائل القومية

وان فريدا لجدير بأن تنشر سيرته وتعمم لتكون نبراسا
للمواطنين فى أداء واجباتهم نحو هذا الوطن المفدى . ولعمري
اذا عد ابطال الامم وقادة الشعوب المجاهدين فى سبيل
حريتها واستقلالها . العاملين لعظمتها ومجدها . كان
فريد فى طليعتهم . ومن الواجب علينا أن نستبين هذه
الحقيقة . لكى نعرف لابطالنا أقدارهم . ونهتدى بهداهم .
فان خير احياء لذكرى الابطال أن يسمو الجيل الى مستواهم
ليكون بذلك امتدادا معنويا لحياتهم المجيدة

ولعلى فى هذا الكتاب قد عرضت صورة جليلة واضحة
لهذا الزعيم الشهيد ولجهاده فى سبيل وادى النيل . فى
سبيل الوطنية الحققة والمثل العليا . والله ولى التوفيق
عبد الرحمن الرافعى

نشأة

ومراحلته الأولى في الجهاد

نشأته الاولى

ولد « محمد فريد » بمدينة القاهرة يوم الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨ ، قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات نشأ في بيت مجد رفيع العماد ، فهو ابن « احمد فريد » (باشا) الذي صار ناظرا للدائرة السنية سنة ١٨٨٦ ، وكان من كبراء مصر المعدودين ، واشتهر بعلو النفس والاخلاق القويمة ، مما كان له اثره في نشأة المترجم . على ان هذه النشأة العائلية لم تكن لتعده للنضال والكفاح . بل كانت تمهد له عيشة رغدا بعيدة عن غمار السياسة واهوال الجهاد . ولكن نفس الفقيد كانت متوثبة منذ صباه الى المثل العليا . ومن ثم اقتحم ميدان الجهاد الوطنى وبلغ فيه الذروة

ووالدة المترجم هى السيدة بمبه هانم كريمة المرحوم ابراهيم افندى قاضى البهار « أى عميد التجار المستوردين لهذا الصنف وكان له شأن كبير فى ذلك العصر » ابن المرحوم محمد افندى قاضى البهار ، من كبار سراقه العاصمة وتجارها ، وكانت سيدة فاضلة ، عالية النفس ، محبة للخير ، كريمة الاخلاق ، شريفة حسينية ، اذ كانت والدتها من نسل الحسين رضى الله عنه ، ومن سلاله الخلفاء العباسيين ، وقد تزوج بها فريد (باشا) سنة ١٨٦٠ ، وكان لها ولارب فضل كبير فيما اتصف به الفقيد من صفاء النفس وكريم الاخلاق

وقد أدخله أبوه المدارس الاميرية فأظهر فيها ذكاء جعل له مركزا ممتازا بين أقرانه ، وعرف فى سننى دراسته بطيب

القلب والصراحة ودمائة الخلق ، مما حببه الى نفوس
اخوانه وأساتذته

ونال شهادة الحقوق في مايو سنة ١٨٨٧ من مدرسة
الحقوق التي كانت تسمى وقتئذ (مدرسة الادارة)

وتزوج في يونيه سنة ١٨٨٨ بالسيدة عائشة كريمة
السيد اسماعيل حافظ وحفيدة السيد محمد شلبي
العباسي ، سليل الخلفاء العباسيين ، وهي قريبة له من
جهة والدتها ، اذ هي بنت عمته ، وهو ابن خالها ، وكانت
من فضليات النساء ، وهي خير مثال للزوجة الصالحة ،
وعنوان الوفاء لزوجها العظيم ، شاركته السراء والضراء ،
وكانت له في حياته الوطنية نعم العضد الصادق الامين ،
وظلت بعد وفاته باقية على عهده ، حتى توفيت في يناير
سنة ١٩٣٣ ، ودفنت بجواره في قرافة السيدة نفيسة .
وقد رزق من زوجته ولدين وهما عبد الله فريد نجله الاول
وقد توفي وله من العمر سنتان ، ثم الاستاذ عبد الخالق
فريد (المستشار الآن بالمحاكم الوطنية) ، بارك الله فيه ،
واربع بنات

وبعد ان تخرج الفقيه من مدرسة الحقوق عين في مايو
سنة ١٨٨٧ بوظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة السنية ،
وفي يونيه سنة ١٨٨٨ رقي وكيلا لهذا القلم ، وفي يولييه
سنة ١٨٩١ رقي رئيسا للقلم ، وفي الرابع من هذا الشهر
نقل الى النيابة العمومية بوظيفة مساعة نيابة من الدرجة
الثانية ، ورقي وكيل نيابة من الدرجة الثالثة سنة ١٨٩٣ ،
وفي مايو سنة ١٨٩٥ نقل وكيلا بنيابة الاستئناف ، وظهر
في النيابة اقتدارا وكفاية جعلاه مركزا ممتازا في الحكومة ،
وتفتحت امامه ابواب التدرج الى كبرى مناصب الدولة ،
لولا ما اعترضه في سبيلها من التطلع الى الجهاد في سبيل
الوطن كما سيجيء بيانه

المرحلة الاولى فى الجهاد

بدت على المترجم ميوله الوطنية منذ حصوله على شهادة الحقوق ، فاتجهت نفسه اول الامر الى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف ، وساعده على ذلك ذكاؤه وجلده على العمل ، وثقافته العالية ، وشغفه بالاطلاع ، وولعه بالمباحث التاريخية ، وكان يجيد الكتابة والحديث باللغتين العربية والفرنسية

وقد راسل الصحف منذ تخرجه من مدرسة الحقوق ، فكان يكتب سنة ١٨٨٧ و ١٨٨٨ المقالات فى مجلة (الآداب) للشيخ على يوسف بتوقيع (م. ف) ، لان والده كان ينهاه عن الكتابة فى الصحف والاشتغال بالسياسة ، خوفا عليه من اذى الانجليز والحكومة

وله مذكرات مخطوطة عن حوادث مصر وتاريخها من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٨٩٧ ، فى خمس كراسات ، ويبدو من سياقها انها كتبت تدريجا وقت وقوع حوادثها ، وهذا يدل على ميل المترجم المبكر الى التاريخ والمباحث التاريخية وقد راجعتها فوجدتها تنتهى عند منتصف سنة ١٨٩٧ ، ولست متحققا من انها نهاية المذكرات ، فليس فى ختام الكراس الخمس ما يدل على ذلك ، بل يبدو لى ان الكلام منقطع ينقصه ما يليه ، ولعل له تمة عن الحوادث التالية فقدت أثناء التفتيشات التى حصلت خلال الاضطهادات التى استهدف لها الفقيد كما سيجىء بيانه ، وعلى كل

حال لم يبق محفوظا من هذه المذكرات سوى هذه الكراريس
الخمس

وفي سنة ١٨٩١ اخرج الفقيه حين كان وكيلا لقلم قضايا
الدائرة السنية كتابه (البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس
العائلة المحمدية) ، وهو تاريخ واف لمحمد علي ، ولاشك
أن تأليفه هذا الكتاب ، واتجاهه الى نشر تلك الصفحة
المجيدة من تاريخ مصر في عهد محمد علي ، يدل على أنه ،
وهو في الرابعة والعشرين من عمره ، اذ كان يشغل وظيفة
ممتازة ، وأبوه ذلك الثري الكبير احمد فريد (باشا) ناظر
الدائرة السنية ، لم تقنع نفسه بما كان يقنع به معاصروه
من المتعلمين ، وبخاصة أبناء البيوتات الكبيرة ، من الركون
الى المناصب وابتغاء الرقي فيها ، بل تطلعت نفسه الى
المثل العليا ، فأخذ يذكر قومه بمفاخر تاريخهم ، لكي يذكر
في نفوسهم روح الوطنية والاقدام

ولما نقل الى النيابة العمومية استمر في البحث والكتابة
والتأليف ، فكان في عمله يجمع بين الكفاية والوطنية

ففي سنة ١٨٩٤ اخرج كتابه (تاريخ الدولة العثمانية)
ثم اخرج سنة ١٩٠٢ كتابه عن (تاريخ الرومان) مشتملا
على تاريخ هذه الدولة الى سقوط قرطاجنة ، وقد
نشر تباعا من قبل في مجلة (الموسوعات) سنة ١٩٠٠
وسنة ١٩٠١

وله مقالات عدة اكثرها في المؤيد ثم في (اللواء)
وكان له ولع كبير بالسياحة . بدأ أسفاره بأوربا سنة
١٨٩٥ ، فتمت له على توالى السنين زيارة اغلب ممالك
أوربا وعواصمها وبلادها المشهورة ، وزار تونس والجزائر
والاندلس وبعض سواحل مراكش وطرابلس الغرب ، ونشر
عن سياحته في تلك البلاد رحلتين ، احدهما سنة ١٩٠١
والاخرى سنة ١٩٠٢ ، وكان يوزعها مجانا تعميما للفائدة

منهما ، وله رحلة في بلاد النرويج في أقاصى شمال أوربا سنة ١٩٠٤ ، نشرت تباعا في اللواء ، وسافر في إبريل سنة ١٩٠٥ الى الجزائر لحضور مؤتمر المستشرقين بعاصمتها (مدينة الجزائر) ، وكان يصحبه المرحوم الاستاذ سلطان محمد رئيس الوفد المصرى الرسمى الى المؤتمر المذكور ، وزار جنوب فرنسا لهذه المناسبة ، وكتب عن المؤتمر وعن رحلته عدة مقالات في اللواء (مايو سنة ١٩٠٥) انتقد فيها سياسة فرنسا في معاملة المسلمين في الجزائر ، كما انتقد من قبل سياستها في تونس لمناسبة سياحته بها وفي نوفمبر سنة ١٨٩٨ انشأ مجلة (الموسوعات) باشتراكه مع الاستاذين احمد حافظ عوض ومحمود أبى النصر ، وهى مجلة علمية نصف شهرية ، صدر العدد الاول منها في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، وله فيها عدة مباحث تدل على سعة اطلاعه وميله الى البحث والتمحيص والاحاطة بالموضوعات التى كان يكتبها

استقالته من منصبه سنة ١٨٩٦

كانت ميول الفقيد الوطنية بادية عليه من عهد التحاقه بالمناصب الحكومية ، ففي مذكراته التى تقدم الكلام عنها والتى بدأ فى كتابتها سنة ١٨٩١ تظهر هذه الميول بارزة فى تعليقاته على الحوادث ، ويبدو فيها على الاخص ميله الى التحرر من قيود المناصب ، اذ ينسب الى كبار الموظفين ممالة الاحتلال وتأيدته فى سياسته ، ولعله وهو يدون هذه الخواطر كان يترقب الفرصة المناسبة ، لكى يحقق ما عزم عليه ، ويستقيل من منصبه ، وينطلق الى الجهاد والعمل الحر فى سبيل الوطن

وقد تهيأت له هذه الفرصة فى قضية هامة ظهرت سنة ١٨٩٦ على مسرح الحوادث السياسية ، ونعنى بها قضية

« المؤيد » ، وخلصتها انه في خلال الحملة على دنقله ارسل اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى تلغرافا سريا الى وزير الحربية في شهر يولييه سنة ١٨٩٦ يختص بالحملة وصحة الجيش ، فنشر « المؤيد » صورته في عدد ٢٨ يولييه سنة ١٨٩٦ تحت عنوان (أحوال الجيش في الحدود) قال :

« تفيد التلغرافات الاخيرة الواردة من (كوشه) أمس على نظارة الحربية التفاصيل الآتية عن حالة الجيش المصرى في الحدود

« وقد أظهر سعادة السردار أسفه وانه لم يتمكن منذ أيام من ارسال التفاصيل لانه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هناك في كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفي المعسكرات » ... ثم قال :

« وقد حصل في أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ اصابة توفى منها ١٥ شخصا ، أما في كروسكو فقد حصلت ٢٢ اصابة توفى منها ١٣ . وفي حلفا ١٥٦ اصابة توفى منها ٩٨ . وست وفيات في الجيش البريطانى » .. واستمر المؤيد في ذكر بيان الاصابات كما وردت في تلغراف السردار

فراة الحكومة في نشر هذا التلغراف اذاعة لاسرارها ، وبحثت عن نقله الى المؤيد ، واسفر التحقيق عن اتهم توفيق أفندى كيرلس احد مستخدمى مكتب تلغراف الازبكية (الذى تلقى برقية السردار) بافشاء سرها وابلاغ البرقية الى « المؤيد » . كما اتهمت الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بالاشتراك في التهمة ، وكانت جريدة « المؤيد » وقتئذ هى لسان حال الوطنيين ، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ على يوسف وتوفيق أفندى كيرلس ، وكان الغرض من هذه الدعوى ارباب « المؤيد » ، وتهديد

من يساعده او يعضده ، وكان الفقيد وقتئذ وكيل نيابة بالاستئناف ، وقد ظهر بميوله الوطنية ، وشهد القضية حين نظرها امام محكمة عابدين ، وجاهر بعطفه على صاحب المؤيد ، ومعارضته للاحتلال وسياسته ، فأسرها الاحتلال في نفسه

ونظرت القضية ابتداءيا امام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضي محمود خيرت ، وتولى الاستاذ احمد الحسينى الدفاع عن الشيخ على يوسف ، ودافع ابراهيم الهلباوى عن توفيق افندى كيرلس ، وانتهت القضية بصدر الحكم يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق كيرلس ثلاثة اشهر

سخط الاحتلال وصنائه على هذا الحكم ، وعلى القاضي الذى اصدره ، كما تقوموا من المترجم تظاهره بميوله الوطنية اثناء نظر القضية ، وطلبوا من النائب العام نقله الى احدى ثيابات الوجه القبلى ، فأمر ما امر به ، وصدر القرار بنقله في نوفمبر سنة ١٨٩٦ الى نيابة بنى سويف ، على أن يكون مقره في مغاغة ، ثم تقرر نقل قاضى محكمة عابدين الذى اصدر الحكم الى محكمة مصر الابتدائية ، بدعوى ان نظام الجلسة لم يكن محفوظا ، واشاعوا عنه انه افضى بالحكم قبل صدوره الى الفقيد ، وقد نفى الفقيد هذه الاشاعة في مذكراته ، وقال عنها انها كذب واقتراء

لم يقبل المترجم أمر النقل ، اذ وجد أنه يمس استقلال القضاء ، وان فيه اهانة لشخصه ، فقدم استقالته من منصبه ، وقبلت فوراً في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦

واستأنفت النيابة حكم القاضي الجزئى ، ونظرت القضية امام محكمة الجناح المستأنفة ، فقضت بتأييد حكم البراءة بالنسبة للشيخ على يوسف ، والغاء الحكم بالنسبة لتوفيق

كيرلس وبراءته ، فكان لهذا الحكم كما كان للحكم الابتدائي
رنة استحسان عام

وقد اكبر الوطنيون من الفقيد استقالته من منصبه ،
وازدادوا اعجابا بسمو اخلاقه ، وتقديرا لوطنيته وشجاعته
وعلت منزلته بينهم ، اذ استهدف لاضطهاد الاحتلال
وصنائه ، لاستمساكه بمبادئه الوطنية ، وحرصه على
استقلال القضاء



اشتغاله بالمحاماة

انتظم المترجم في سلك المحاماة سنة ١٨٩٧ عقب استقالته من منصبه ، فقيّد اسمه في جدول المحامين امام المحاكم الاهلية في يوليه من تلك السنة ، ثم قيد اسمه بعد ذلك محاميا امام المحاكم المختلطة ، ولبث مشغولا بالمحاماة سبع سنوات

واذا لاحظت انه اول من اشتغل بالمحاماة من ابناء الكبراء ، وانه اثرها على مناصب الحكومة ، أدركت مبلغ شجاعته في الخروج على تقاليد عصره ، وميله الفطري الى الحرية والجهاد في سبيل تحرير بلاده ، في وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة ، فكان الفقيه حقا من دعاة الحرية والاستقلال في الحركة الوطنية

وقد اشتهر في المحاماة بالنزاهة والامانة ، وكان لا يقبل قضية لا يرى صاحبها على حق ، عرضت عليه احدى الاميرات قضية صكوك (كمبيالات) بمبالغ طائلة على ورثة شخص كان قد حرر على نفسه هذه الصكوك ، ولانه كان يعلم بأصل هذه الصكوك وان سببها غير مشروع فقد رفض القضية ، مع ان ظاهرها تؤيده النصوص القانونية ، وكذلك كان شأنه في جميع قضاياها

ثم رأى ان المحاماة تصرفه عن التفرغ للجهاد ، فضحى بها واعتزلها في اواخر سنة ١٩٠٤ ، كما ضحى بالمناصب من قبل ، ومن ثم ازدادت صلته بالفقيه العظيم مصطفى كامل

وئمة عامل آخر حذاه الى ترك الحمامة ، وهو انه كان يؤله ما يراه فيها من تكران الجميل ، وبخاصة من عملائه في القضايا ، ويبدو لك هذا مما كتبه في لواء ٨ مايو سنة ١٩٠٥ حين اعتزل الحمامة اذ قال : « تركت الاشتغال بمهنة الحمامة لاتفرغ لاشتغالي الخاصة بدل ان أهملها واشتغل بمهام الغير ، فلا ارى غالبا الا تكران الجميل او عدم الاعتراف بما يتحملة المحامي من المشاق ، فلا يشكر اذا نجح ، ويلام اذا خانته حظه في القضية ، وأردت ان أخصص من وقتي المقدار الكافي لخدمة بلادى وابناء وطنى خدمة أعم وانفع »

ويلوح لى ان تكران الجميل الذى لقيه من الافراد في الدفاع عن قضاياهم الخاصة قد لقي مثله بل اضعافه من الامة ، في الدفاع عن قضيتها العامة ، كما يتبين لك من تتبع تاريخه ، وهكذا ابتلى الفقيد بالجحود وتكران الجميل من كل ناحية ، في جميع ادوار حياته الخاصة والعامة

على انه قد عاد الى الاشتغال بالحمامة في أغسطس سنة ١٩١١ عقب خروجه من السجن بعد الحكم عليه في قضية (وطنيتى) ، واتخذ مكتبه بجوار ادارة جريدة (العلم) بشارع الصنافيرى (على ذو الفقار الآن) ولكن لم يدم اشتغاله بها طويلا ، وأرجح أن يكون الباعث له هذه المرة الى العودة الى الحمامة هو رغبته فى أن تعوض عليه بعض ما خسر من المال فى جهاده الوطنى المتواصل ، وأشك فى انه استطاع مع كثرة مشاغله الوطنية الجسام أن يكون قد حقق شيئا مما كان يصبو اليه ، وقد رأى أن مواصلة الجهاد لا تدع له مجالا للتوفر على مهام الحمامة ، فلما سافر الى مؤتمر السلام فى سبتمبر سنة ١٩١١ ، أناب عنه الاستاذ محمد زكى على المحامى ، ليتولى شؤون مكتبه، ولم يكدهود الى مصر فى منتصف شهر نوفمبر من تلك

السنة ، ويستأنف عمله في المحاماة ، حتى حوكم للمرة الثانية ، على اثر خطبته في المؤتمر الوطني ، وهجر مصر الى منفاه في مارس سنة ١٩١٢

صلته بمصطفى كامل ومشاركته في أعباء الجهاد

ترجع صلة المترجم بمصطفى كامل الى سنة ١٨٩٣ ، وفي ذلك يقول في خطبته التي القاها يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ انه عرف مصطفى أيام أنشأ « مجلة المدرسة » ، أي سنة ١٨٩٣ ، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة ١٨٩٥ ، اذ تقابلا بباريس قبل أن يلقي مصطفى أول خطبه السياسية في مدينة تولوز في ٤ يوليو من تلك السنة ، ومن ذلك العهد ظلا صديقين حميمين ، وزميلين مخلصين في الجهاد ، ويقول انه تعاهد ومصطفى كامل ، والدكتور محمود لبيب محرم سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات ، وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والالمانية ، كان يديرها شاب ألماني هو المسيو هانس رزرنر ، واستمرت الجريدة في الظهور حتى وفاة المسيو رزرنر ، وفي ذلك الحين ترجم الثلاثة الى العربية كتابه عن « مصر والاحتلال »

توثقت عرى الصداقة والاخاء بين مصطفى وفريد ، حتى صار فريد زميله المخلص ، وصديقه الوفي ، وعضده الأكبر في بعث الحركة الوطنية ، لازمه وأيده في جهاده ، وبذل له ما بذل من العون الادبي والمادي ، وأمدّه بماله ، وظل وفيا له طول حياته ، ثم حمل الراية بعد وفاته ، فكان خير خلف ، لأعظم سلف ، وتدل رسائل مصطفى كامل الى فريد على ما بينهما من الود الصادق ، والحب الخالص الثابت على مر السنين ، فكان كلاهما يؤثر صاحبه على نفسه ، ويضحى بنفسه من أجله ، وتلك دلائل الاخلاص

الحقيقى ، وتطالعنا هذه الرسائل بما كان يعمر قلوبهما
الكبيرين من الوطنية الصادقة ، والعواطف النبيلة السامية
اول كتاب عثرت عليه أرسله مصطفى كامل اليه من
فيينا بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ ، وهو يدل على الود
القديم بينهما ، وفيه أفضى اليه بما بذل في ألمانيا والنمسا
من الجهود لتعريف الراى العام الاوروبى بالقضية الوطنية،
وقد أشار اليه المترجم في خطبته في تأييد مصطفى كامل ،
واقتبس بعض فقرات منه

والكتاب الثانى أرسله اليه من بودابست فى ٢٦ أكتوبر
سنة ١٨٩٦ قال فيه :

« أخى الفريد حفظه الله . بعد التحية والتسليم ،
والاعراب عن شوق عظيم ، لا بد أنك استلمت كل
ما أرسلت اليك وطالعت صدى ما عملت ، وعلمت بكل
ما جرى وكان ، ولا بد أنك سررت وفرحت ، وان روحك
الطاهرة الشريفة الممتلئة حبا لمصر التعيسة واخلاصا ،
رضيت عن روح لا تقل عنها حبا للوطن واخلاصا ، وأخالك
تفكر كثيرا فى ، وتود لو تكون معى تطوف البلدان مناديا
بنصرة المظلوم رافعا صوتك ضد عدو الوطن الأسيف »
وكتب اليه ضمن خطاب له من الاستانة (استانبول)
فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ يقول :

« كنت أحس بواجب مراسلتك ويسهل شوقى اليك
قيامى بهذا الواجب نحوك ، وأتلذذ حقا لمكاتبة صديق
مثلك أساس مودته محبة الوطن العزيز ، أى أشرف وأجل
احساس عند الانسان »

وكتب اليه من باريس فى ١٩ يولية سنة ١٨٩٨ كتابا
قال فيه :

« أخى الأعز حرسه الله ، بعد تقبيل وجنتيك واهدائك
أعطر السلام ، وصلنى هذا الصباح كتابك الكريم ، فتقبلته

بالترحاب والتكريم ، وكنت في شغف شديد لاستلامه ،
لغياب أخبارك عنى ثلاثة أيام ، وليس ذلك بالزمن القليل
« لقد أدهشنى في كتابك شكرك لى على مبادرتى بإجابة
طلبك ، ان هذا الشكر من غيرك جميل وواجب ، ولكنه
منك غريب وعجيب ، فما بيننا من الود والاخاء يجعل
مالك مالى ، ومالى مالك ، وحياتى حياتك ، وحياتك
حياتى ، هذا ما أعتقد وما تعتقده أنت ، فروحى تناجى
روحك بالود والاخلاص فى كل لحظة وفى كل آن ، دمت
لى أخا وفيا صادقا ، ودمت معى خادمين صادقين للوطن
المحبوب »

وختم الخطاب بقوله : « أكتب لى باكر من فيشى وأطل
كتابك ، واذهب يوم الخميس الى (كوك) قبل الظهر تجد
منى كتابا أكتبه اليك باكر ليكون فيه وداعك ، وبعض أمور
أريد منك عملها فى مصر ، تقبل ألف قبلة من صديقك
الأول وأخيك الثانى »
مصطفى كامل

وكتب اليه من باريس فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٨ كتابا
قال فيه :

« أخى الأعز حرسه الله . أقبل وجنتيك ألفا ، وأهديك
سلاما عاطرا ، وأسأل لك الصحة الدائمة والسرور الكامل ،
وأدعو الله أن يسرك بشفاء حرمك المصون وسلامة نجلك
الامين ، انه سميع مجيب » الى أن قال :

« أرجوك أن ترسل لى عدد المؤيد المؤرخ ٩ يناير من
هذه السنة وهو المشتمل على الخطبة التى ألقيتها على
شبيبة المدارس يوم احتفالها بعيد جلوس الخديو لانى فى
حاجة الى ترجمتها ووضعها مع المجموعة ، سأكتب لك
كل أسبوع مرة على الأقل ، ولا تنس العائلة ، أرسنل
سلامى لكل أفرادها ، دمت ألف مرة لأخيك المخلص

كامل

« قبل لى وجنات الشقيق ابراهيم بك وسلم لى على
الفاضل حسن أفندى عبد الرازق وأسأله أن يبلغ سلامى
العاطر لوالده العزيز

« واذا قابلت شوقى بك قبله لى مرتين ، وقل له أن
يرسل لى ما طبع من ديوانه مع صورته ، وأعطه عنوانى »
وقال فى ختام خطاب اليه من باريس فى ١٠ أغسطس
سنة ١٨٩٨ :

« أقبلك فى الختام ألف قبلة ، وأرجوك أن لا تحرمنى
من أخبارك ، وأن تعرفنى عند وصول هذا اليك ، دمت
لمصر العزيزة ولخادمها الضعيف أخيك »

مصطفى كامل

وقال فى خطاب آخر من باريس فى ١٩ أغسطس سنة
١٨٩٨ :

« وغاية رجائى من الله - أن لم يسمع نداءنا ويخلص
أوطاننا - أن يحفظ لى ودك الصادق ، وحبك الطاهر ،
تقبل ألف ألف سلام من خير صديق لك ومن أخيك الشاكر
العارف للجميل »

كامل

وقال ضمن خطاب أرسله اليه من باريس فى ٢٦ أغسطس
سنة ١٨٩٨ :

« لك منى جزيل الشكر وعظيم الامتنان ، فحقا أنت
الأخ الصادق الذى يضحى بنفسه فى محبة اخوانه ، فدم
لى يا مثال الوفاء ، وأعتقد أبد الدهر أن لك فى أصدق
الناس كافة ، وأوفاهم اليك ، فحياتى وروحي لك بعد
الوطن العزيز »

وختم هذا الخطاب بقوله :

« سلامى العاطر لأخيك العزيز ، ودم أنت ألف مرة
والف عام لأخيك المخلص »

مصطفى كامل

وقال ضمن خطاب له من باريس فى ٢٤ سبتمبر سنة
١٩٠٦ :

« أخى الأعز فريد بك . ألف قبلة وألف سلام ، وبعد
فقد استلمت خطاباتك ، وقرأت اليوم مقالاتك وسررت بها
للغاية ، وإن ودك الصادق ، وإخاءك الطاهر ، ووطنيتك
العالية ، لما يكفينى فى الحياة نعمة ونعيما وسعادة
وسعودا »

وقال فى خطاب من نابولى فى ٢٩ يونية سنة ١٩٠٧ :
« انى لو أردت أن أشكر على صدق إخوانك وتفانيك
فى خدمة المبدأ الذى وهبنا حياتنا له لما استطعت الى ذلك
سبيلا ، وحسبى أن أقول أنك خير سلوى لى فى هذه
الحياة ، التى كثرت أتعابى وهمومى فيها ، فكنت الأخ
الممتاز والعون فى الشدائد »

هذه الرسائل التى تفيض إخلاصا وحنانا ونورا ، قد
كتبها مصطفى كامل على تعاقب السنين ، وهى تصور لنا
مقدار حبه لفريد ، ومبلغ ما كان يجمع بينهما من الروابط
الأخوية والوطنية ، التى دامت بين الصديقين طوال سنين
الجهاد ، وجعلت منهما البطلين العظمين اللذين بعثا فى
نفوس الجيل روح الوطنية والإخلاص

وقد صحب فريد مصطفى فى كثير من رحلاته بأوروبا ،
 واجتمعا فيها معا برجال السياسة والصحافة وكتابها
المشهورين

كتب مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم فى ٢٦ يونية
سنة ١٩٠٣ يقول : « قد عزم على السفر الى أوروبا فى

١٧ يوليو وسأرافق صديقى فريد بك الذى حظى بمعرفتك
لقضاء مدة العلاج فى فيشى »

ولما أسس مصطفى شركة ليتندار ايجبسيان وذى
اجبشيان استاندارد فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ اكتب فريد
فى رأس مالهما بمبلغ كبير ، وسافر معه فى ديسمبر سنة
١٩٠٦ الى أوروبا لاختيار محررى الجريدتين والاتفاق مع
اشهر الكتاب على الكتابة فيهما ، وعادا معا الى مصر ،
وهى آخر رحلة اصطحبا فيها

وفى صيف سنة ١٩٠٧ سافر مصطفى الى أوروبا ،
فأناوب عنه فريدا فى ادارة الالوية الثلاثة ، وكان يكتب دائما
فى جريدة ليتندار الفرنسية

ولقد كان مصطفى يراه خير خلف له فى قيادة الحركة
الوطنية ، فاختره وكيلا للحزب الوطنى ، فى أول جمعية
عمومية له ، وأوصى بانتخابه رئيسا من بعده

توجيهه المسألة المصرية وجهة الجلاء

كان الفقيد يحرص كل الحرص فى جميع أدوار جهاده
الوطنى على توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة ،
وهى الجلاء ، رسخت من نفسه هذه العقيدة فى حياة
مصطفى كامل ، والتقى واياه عند الاستمساك بها ، فكان
لا يدع فرصة تمر دون أن ينبه الأمة الى خطر التحول
عنها ، فقد حدث بعد حادثة دنشواى أن تنبّهت الأفكار
الى وجوب المطالبة بالمجلس النيابى ، فتوجه بعض المصريين
بهذا المطلب الى اللورد كرومر المعتمد البريطانى وصاحب
الحول والطول وقتئذ فى البلاد ، فاستنكر المترجم هذه
الوسيلة ، وكتب فى لواء ٢١ أكتوبر ١٩٠٦ مقالة جاء فيها :
« اطلعت بلوائكم الصادر أمس على كتاب الى جناب
قنصل جنرال بريطانيا العظمى موقع عليه من بعض

أخواننا المصريين يطلبون فيه إنجاز ما وعدت به دولته على لسان أعظم رجالها من منح مصر مجلسا نيابيا يشترك الحكومة في سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها ، وهي أريحية يمدح عليها حضرات الموقعين على هذا الخطاب ، ولكن بما أن مركز إنجلترا في مصر مركز غير شرعي ، اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة ، فلا يجوز لمصرى أن يعترف به ، بل يجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان ، وفي كل وقت وأن ، أما طلب المجلس النيابي فيجب عرضه على سمو أمير البلاد وحاكمها القانوني بتقديم العرائض الى مقامه السامي من أعيان المصريين وعامتهم اذ انهم كلهم سواء في المطالبة بحقوق البلاد المهضومة ، وهذه فرصة ثمينة يجب على أعضاء مجلس شورى القوانين أن ينتهزوها ليبرهنوا للأمة التي وضعت فيهم ثقتها بأنهم محافظون على حقوقها جهد طاقتهم ، ويكون ذلك بأن يقرروا بالاجماع رفع عريضة لسمو أمير البلاد يطلبون منه أن يمنح مصر ما منحها ساكن الجنان والده من قبل ، ويسجلون تلك العريضة في محضر جلساتهم ، وعلى كل حال فمن حق الأمة أن تقوم بهذا الواجب بنفسها بتقديم العرائض الى سمو الأمير مباشرة ، لا الى قنصل دولة محتلة بغير حق شرعي لا تكسبه القوة اياه مهما طال أمد الاحتلال ، فان الحق يعلو ولا يعلى عليه »

وحدث في سنة ١٩٠٧ أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعترضوا على ما بعث به اللورد كرومر الى حكومته في مارس سنة ١٩٠٧ ردا على مقترحات الجمعية العمومية وأرسلوا الى السير أدوار جراي وزير خارجية بريطانيا ينتقدون اللورد ، ولكنهم نعتوا الحكومة البريطانية في رسالتهم بما يشبه الاعتراف لها بمركز القوامة على مصر ، فلفت الفقيه نظرهم في عبارة معتدلة .

الى الأخطار السياسية الواردة في ردهم
وكان يقاوم دائما كل حركة ترمى الى التراخي في مبدأ
الجلاء أو تضعف من الروح الوطنية ، اعتبر ذلك في موقفه
حين استقال اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ على أثر
حادثة دنشواى ، فقد كانت استقالته فوزا مبینا للحركة
الوطنية ، وأرادت الحكومة معارضة روح الابتهاج التى
قوبلت بها بحركة مضادة لها ، وأوعزت بإقامة حفلة تكريم
له ، فتألفت لهذا الغرض لجنة من وزراء الحكومة وبعض
كبار الأعيان ، فكان لتأليف هذه اللجنة وقع سئى وأثر أليم
فى نفوس الوطنيين ، وكتب الفقيه مقالة تفيض وطنية
تحت عنوان (المطالبة بالحقوق - الفرق بيننا وبينهم)
ضرب فيها المثل بوطنية البوهيميين التى سجلها تاريخهم ،
ثم قال :

« أما نحن فيوجد من بيننا من يقول بمجاملة الظالم
القاهر وتقبيل اليد التى تضرب بها فيقوم منا نفر » ولو أنه
قليل « للاحتفال بوداع عميد الدولة المحتلة ، أى الرجل
الذى سعى لهضم استقلالنا وجعل بلادنا مستعمرة
انجليزية ، وسنسمع الخطب التى ستلقى فى هذا الاجتماع ،
وهى لا بد أن تكون باللغة الفرنسية أو الانجليزية ، وكلها
أطراء وثناء على من هدم التعليم بلغة البلاد وسعى جهده
فى اضعاف اللغة العربية فى المدارس ، نحن ممن يرى أن
كل عمل مهما كان بسنيطا يعمل اللورد كرومر يعتبر
سياسيا مهما قال أنصار الاحتلال انه عمل يقوم به بعض
من غمرهم اللورد باحسانه ، بل نقول انه مسبة لأرواح
شهداء دنشواى ولمسجونىها الذين ما يزالون يرسفون فى
القيود والأغلال ضحية لسياسة الفرد ضد رغائب أمة يريد
عددها عن اثنى عشر مليونا ، واذا كان الموظفون المصريون
يستحقون اللوم على قيامهم بمثل هذا الاحتفال فان الخارجون

عن هيئة الحكومة يستحقون هذا اللوم اضعافا مضاعفة ،
خصوصا ومنهم من رزقه الله بسطة في الرزق او نال أعلى
الوظائف وأسمى النياشين وأصبحوا ولا مطمح لهم في
الوظائف «

وصفوة القول أن القعيد كان في المرحلة الأولى من جهاده
مؤمنا بالمبدأ الوطني الذي اتخذته مع مصطفى كامل
أساسا للحركة الوطنية ، وهو الجلاء ، وظل مثابرا عليه
مناضلا عنه طول حياته ، لا يقبل فيه ترددا ولا هوادة



المرحلة الثانية في الجهاد

زعامتة للحركة الوطنية

توفي مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكان محمد فريد هو الزعيم الذي اتجهت اليه الانظار ليخلفه في حمل أعباء الزعامة ، اذ كان مصطفى قد رشحه لهذا المركز الخطير ، وأوصى بانتخابه رئيسا من بعده ، فعمل الوطنيون بهذه الوصية وانتخبوه رئيسا للحزب الوطنى خلفا لمؤسسه العظيم

كان الفقيد عند وفاة الرئيس الاول وكيلا للحزب ، فكان أول عمل له عقب وفاة مصطفى اصداره بيانا الى الامة تحت عنوان « رثاء الحزب الوطنى لرئيسه ، فقيد الوطن والشرق » قال فيه :

« فقدت البلاد موجد الحركة الوطنية الحالية ومؤسس النهضة الحرة فى مصر الجديدة ، الا وهو المرحوم المبرور مصطفى كامل

« قضى الفقيد نحبه فى زهرة شبابه بعد أن وقف حياته القصيرة الملائى بالاعمال الجسام على خدمة الوطن المحبوب وضحى شبابه وصحته فى خدمة بلاده العزيزة

« ان موته اصاب الامة بأسرها فى اعز عزيز لديها وألبسها ثياب الحداد ، فالرجال والشبان والاطفال وكذلك السيدات فى خدرهن . يكون بطل الجهاد السلمى ، جهاد الضعيف المحق ضد القوى السالب ، جهاد العدالة ضد القوة الفشوم

« قضى رحمه الله خمس عشرة سنة من حياته أى منذ كانت سنه تسعة عشر عاما فى تكوين الحزب الوطنى ، فابتدا

بأن جمع حوله بعض اخوانه المخلصين وكون منهم عصابة مخلصه له ولعمله الى آخر نسمة من حياته ، وقد توج الله عمله بالنجاح اذ اتاح له تعالى تشكيل الحزب الوطنى بنظامه الاخير وافتتحه فى اجتماع ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بخطبة بليغة كانت آخر خطبة القاها رحمه الله ، وفى ذلك الاجتماع نودى به رئيسا للحزب باجماع الآراء مدة حياته . وكان هذا فى بدء مرضه . وقد أجهد نفسه بحضور ذلك الاجتماع والقاء خطبته الاخيرة ، فكأنه كان شاعرا بدنو اجله حيث اشار الى ذلك عند شكره أعضاء الحزب على ثقتهم به

« قد مات رئيسنا ، ولكن لم تفارقنا روحه ، وسنستمر بارشاده الروحى فى العمل الذى ابتدأه رحمه الله حتى نصل الى الغاية التى كان ينشدها وذكرها وكررها فى كتاباته وخطبه بمصر وأوروبا ، قد مات رئيسنا ولكن الدور التى القاها قد انبتت ونمت ولا يمضى زمن طويل حتى تجنى البلاد ثمار غراسه ، وسيحافظ الحزب الوطنى على بقاء لواء الوطنية يخفق كما كان يحمله الفقيد

« وسنبذل أقصى مجهودنا لحفظ التماسك والتضامن بين صفوفنا فنكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ، وستبقى غايتنا « مصر للمصريين » كما كانت من قبل ويبقى مبدأنا « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا »

عن الحزب الوطنى

الوكيل - محمد فريد

واجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى ، بدعوة من اللجنة التنفيذية صبيحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ بدار اللواء ، لانتخاب رئيس للحزب ، خلفا للمفقور له « مصطفى كامل » ، وغصت الدار بأعضاء الحزب الذين جاءوا خصيصا من العاصمة والثغور والاقاليم ، وتولى رئاسة الجمعية « أحمد فائق باشا » أحد وكلى الحزب ،

وفي هذا الاجتماع ألقى محمد فريد الخطبة الآتية :

« اخواني الاعزاء . ان هذه لهى المرة الاولى التى أتشرف بالوقوف فيها أمام مثل هذا المجتمع الرهيب ، وكنت أود أن لا أقفه بل كنت أفضل أنى لم أكن فى يومنا هذا شيئاً مذكوراً ، لانه ما حدا بى الى هذا الموقف الا وفاة صديقى الحميم ، رئيسى ورئيس الحزب الوطنى ، المغفور له مصطفى كامل

» قضى رحمه الله فى عنفوان شبابه ، بعد أن حرك من الامة كل ساكن ، وبث الامل فى قلب كل يائس ، حتى قامت معه الامة تطالب بحقوقها المهضومة ، وما كان ليجسر أحد قبله أن يقول بلادى ، فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة ، وأتى بما لم يخطر على قلب مصرى من الشجاعة والاقدام ، فى وجه الحكومة الانجليزية ، ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال فى جبروته ، ولم يقعه عن السير فى الخطه الشريفه التى رسمها لنفسه التهديد بالنفى ، أو الانتقام منه فى شخص أعز عزيز لديه ، وهو شقيقه على بك فهمى ، وحادثته معلومة مشهورة ، بل كتب الى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصياً ولا يؤاخذ أخاه بجبريته ، ان كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريرة لا تغتفر فى نظره

» عرفت المرحوم ايام أنشأ مجلته الصغيرة « المدرسة » ، ثم تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥ ، حيث تقابلت معه بباريس قبل ان يلقى أول خطبه السياسية فى مدينة تولوز فى ٤ يوليه من تلك السنة ، ومن ذلك العهد الى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث

» فان بكيته اليوم فانى أبكى أعز صديق لدى ، وان تكلمت عنه فانى أتكلم عن معاشره دامت خمسة عشر عاماً بلا فاصل ، وكنت أرافقه الى أوروبا فى أغلب أسفاره ، وقد عرفنى بأصدقائه ومراسليه من رجال السياسة بأوروبا ،

وكانت آخر سياحة الى معه في الشتاء الماضي (ديسمبر سنة ١٩٠٦) حيث سافرنا الى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتي اللوائين الفرنساوى والانكليزى ، وتعيين مراسلين لهما ، والاتفاق مع أشهر الكتاب على التحرير فيهما ، وفي هذه الرحلة دب الى جسمه ديب المرض ، فلزم الفراش مدة ، عادة فيها الدكتور روبان الشهير ، ونصحته أماسى بعدم اجهاد قواه في العمل ، وأن يتقى الله في نفسه ، فلا يحملها فوق طاقتها من العناء ، وفي أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يتم مهمته التى وقف حياته عليها ، ولكن اتت نصيحة الطبيب بعكس ما كنا ننتظره ، فانه رحمه الله لما احس بضعف قواه واستعداده للأمراض الفاتكة أسرع الخطى وضاعف المجهود ، فأتى معدات اللوائين الفرنساوى والانكليزى حتى ظهرا في ٢ مارس سنة ١٩٠٧ ، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطنى ووضعها على قوائم ثابتة ، حتى اذا لم يكن في عمره متسع لا يخشى عليه من الانحلال لاسمح الله ، ولما عاد من أوروبا وقد زادت علامات الضعف ظهوراً على محياه ، القى بالاسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ خطبته المشهورة التى أعلن فيها مبادئ الحزب ، فدوى صداها في الخافقين ، واهتزت لها قلوب المصريين ، وظهرت الامة ميلها اليه ورغبتها في الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد الجمعية العمومية للحزب الا ولديها طلبات للانضمام تعد بالالوف ، وفي هذه الاثناء زاد عليه المرض ، وكلما شعر بازدياده زاد اهتماما ، مضجيا حياته لاتمام العمل الذى بدأ فيه من خمس عشرة سنة ، فخطب يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ آخر خطبة له ، ولم يزل صدى صوته الجمهورى ىرن في أعماق قلوبنا ، كأنه يخطب بيننا الآن ، ومن ذلك اليوم عاد الى غرفته ، ولم يفارقها الا محمولا على الاعناق ، تشيعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الامة رجالا ونساء

« نعم ان ألم فراقه لشديد ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد كان لايفتر وهو على سرير مرضه عن الاهتمام بشئون الحزب وجرائده فيكتب حتى اذا ما خانت قواه كان يملأ على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد ، فرحة الله عليه

« نعم ان ألم فراقه لشديد ، ولكن لنا في احتفال الامة جميعها بجنائزه بعض التأسى ، اذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه

« ومما يجعل الامل في المستقبل وطبدا قيام هاتيك الشبيبة ، شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها ، من عالية وثانوية وابتدائية ، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجي أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا في المطالبة بحقوق البلاد ، ورغبتها في اظهار تعلقها بمبادئ الشريفة ، ولم يقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل عن تشييع جنازته وعيد أو ارهاب أو مخافة عقاب

« ان جميع من راوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة وامام كل جماعة منها العلم مجللا بالسواد ، ومن سمع زفرات الجموع وعويلها في دار الفقيد عند خروج نعشه ، وعلى امتداد الطريق ، وعند وضعه في قبره ، تأكدوا ان البذور التي القاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عاما قد نبتت ونمت ، واننا سنجنى ثمار أتعابه في زمن اقرب مما كنا نؤمل باذن الله

« نعم ان الدموع التي سكبت من يوم وفاته الى اليوم والتي روت جدثه يوم دفنه لكافية لارواء هذا النبت وتغذيته ، فهي اقوى سماد طبيعي ، مات رئيسنا في ساحة الوغى ، كالقائد يعالج سكرات الموت ، ويده تشير الى جنده بالتقدم الى الامام ، ولسان حاله يقول : لا ينسينكم موتى مركزنا الصعب ، بل سيروا بكل شجاعة واقدام ، واحملوا على من يعترضكم في طريقكم ، حملة الاسد يدافع عن عرينه ، والوالدة عن فلذة كبدها ، ولا يصدنكم عن التمسك

بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد ، ولا
تفرقوا فتفشلوا ، وكونوا عباد الله اخوانا

« ايها الرئيس الغائب بجسمه ، الحاضر معنا بروحه ، قد
سمعنا قولك وانتصحننا بنصحك ، فاجتمعنا اليوم لنبرهن
للعالم اجمع ان عملك دائم باذن الله ، وأنا سائرون في الطريق
التي فتحتها امامنا ، وضحيته زهرة شبابتك في تمهيدها ،
فتم في امان الله ورضوانه ، وفي الختام هلموا بنا نبتهل الى
الله ان يمدنا بروح منه ، ويوفقنا الى مافيه الخير والفلاح ،
وقولوا معي : لتحيا الامة ! لتحيا الوطن ! لتحيا ذكرى
مصطفى كامل ! »

ثم وقف عثمان صبرى ، صهر مصطفى كامل ، ومدير
جريدة ذى اجبشيان استاندارد ، وألقى خطبة ابان فيها
ان محمد فريد هو المرشح الوحيد لخلافة مصطفى ، وكانت
هذه الفكرة موضع اجماع الحاضرين قبل الاجتماع ، فنودى
به رئيسا للحزب الوطنى ، وكان فى الثانية والاربعين من عمره ،
وانتخب على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل وكيلا للحزب ،
فى المركز الذى خلا بانتخاب فريد رئيسا ، وانتخب احمد
لطفى المحامى الكبير عضوا باللجنة الادارية ، ثم وقف الفقيد
وشكر الحاضرين على ثقتهم فيه ، وقال : ان المادة الاولى
من لائحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس مدى الحياة ، وان
هذا النص امتياز خاص بالمغفور له مصطفى كامل ، وطلب
تعديل هذه المادة لمناسبة انتخابه ، وتحديد المدة التى ينتخب
لها الرئيس ، فأجابت الجمعية طلبه ، وقررت جعل مدة
الانتخاب ثلاث سنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الادارية

وعرضت الجمعية لاقامة تمثال مصطفى كامل فقررت
الاشتراك فى المشروع على ان يكون قوميا عاما ، لان مصطفى
كامل لم يكن يمثل الحزب الوطنى وحده ، بل الامة كافة

وقررت الجمعية تجديد الاحتجاج على الاحتلال البريطانى

وارسال تلغراف بهذا الاحتجاج الى وزير خارجية انجلترا ،
فكان هذا القرار اعلانا منها باعترامها التمسك بالجلاء ، الذي
هو شعار الحزب الوطنى ، ومتابعة السير على خطة
مصطفى كامل

وخلف المترجم مصطفى كامل أيضا فى رئاسة شركة
جريدتى ليتندار اجبسيان وذى اجبسيان استاندارد ،
حيث اجتمعت الجمعية العمومية للشركة عقب وفاة
مصطفى ، وانتخبت الفقيه رئيسا للشركة ، ومديرا لجراندها ،
وقد قبل الرئاسة وتنازل عن المرتب المخصص لهذه
الوظيفة ، وكان الف جنيه سنويا

اضطلاع باعباء الزعامة

حمل الففيد عبء الزعامة بكل ما اوتى من همة وكفاية ،
وصبر وشجاعة ، واخلاص وتضحية ، فاخذ يشرف على
تحرير الالوية الثلاثة ، ويوجه سياستها فى السبيل التى
رسمها مصطفى ، وناهيك بتوجيه سياسة ثلاث صحف
يومية كبرى ، تصدر بثلاث لغات مختلفة ، وكان فوق
النوجيه والاشراف العام يكتب المقالات العديدة فى اللواء ،
كأنه محرر فيه ، وكذلك فى جريدة ليتندار اجبسيان ، اذ
كان يجيد الكتابة بالفرنسية كأحد ابنائها

وانشئ فى اول عهده بالرئاسة نادى الحزب الوطنى
بشارع المغربى - عدلى باشا الآن - رقم ٣٣ بأعلى قهوة
النيوبار ، وتولى رئاسة النادى الى جانب رياسته للحزب
ولشركة اللوائين الفرنسى والانجليزى ، وخصص كل وقته
للعمل فى الالوية الثلاثة ، وفى رئاسة الحزب والنادى ،
وأهمل مصالحه الخاصة ، لكى يضطلع بهذه الاعباء
الجسام

وكان الموقف دقيقا حين تولى زعامة الحركة الوطنية ،

خلفا لباعثها العظيم ، فان وفاة مصطفى قد احدثت فراغا كبيرا يصعب شغله ، ولكن الفقيد برهن على انه جدير حقا بأن يخلفه ، وزاد مركزه صعوبة أنه خلف مصطفى في وقت اشتدت فيه الحركة الوطنية ، واتسع مداها ، اذ ظهرت قوتها وعظمتها في تشييع جنازة الزعيم الاول ، فأوجس الاحتلال خيفة منها ، بعد أن كان يظنها عبثا ولهوا ، وأخذ بضاعف الجهود لمكافحتها ، وبذلك استهدف الفقيد للحرب التي نظمها الاحتلال ضده وضد الحركة الوطنية ، وناله من اذى الاحتلال وصنائه اكثر مما نال مصطفى

أضف الى ذلك أنه تولى الزعامة في الوقت الذي ظهرت فيه «سياسة الوفاق» بين المعتمد البريطاني السير جورست والخدو عباس الثاني ، فصارت الحركة الوطنية وصار فريد هدفا لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين : قوة الاحتلال الاجنبى ، وقوة الحكومة المصرية ، بوزرائها وكبار موظفيها ، وسلطاتها المختلفة

ولا تنس أيضا أن الاحزاب الاخرى ، كحزب الامة ، وحزب الاصلاح ، كانت تناوىء فكرة الجلاء ، وتدعو الى تسفيها ، فكان لابد للحزب الوطنى من جهد كبير للدعاية لها ، هذا الى أن هذه الاحزاب قد نfst على الحزب الوطنى المكانة التى نالها عند الشعب ، فوقفت له موقف المناوىء المترصد ، وناله من حملاتها اذى كبير ، وعلى أن الفقيد كان يميل دائما الى توحيد الصنفوف ومهادنة الاحزاب الاخرى ، فانها لم تقابل هذه الروح بمثلها ، بل أعدت عدتها لمحاربته ، والاصرار على مناوآته ، فكانت رئاسة فريد للحركة الوطنية تكتنفها المصاعب والعقبات من جميع النواحي

طلب الفاء المحكمة المخصوصة

اجتمعت اللجنة الادارية يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ ،

عقب انتخاب محمد فريد رئيسا للحزب ، وقررت المطالبة
بالغاء المحكمة المخصصة التي الفت لمحاكمة من يتهم من
الاهالى بالتعدى على ضباط وجنود جيش الاحتلال والتي
اصدرت حكمها الظالم فى حادثة دنشواى ، وذلك لمناسبة
ذكرى تأسيسها فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ ، ورفع الفقيد
هذا الطلب الى الخديو فى خطاب قال فيه :

« مولاي، اتشرف بأن ارفع الى مقامكم السامى ان اللجنة
الإدارية للحزب الوطنى ، كلفتنى فى جلستها المنعقدة بتاريخ
امس أن تلتمس من سموكم باسم الحزب الوطنى اصدار
امركم العالى بنسخ الذكرى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة
١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصصة التى لها فى نفوس
المصريين آلم وقع ، خصوصا بعد حادثة دنشواى المشؤومة ،
حتى يمضى ذكرها ويذول أثرها ، وقد شمل عفوكم الباقين
من شهدائها على قيد الحياة ، فليكن فى الغائها بعض
السلوى والعزاء لا قارب من شنعوا بناء على حكمها ، فتندمل
كلومهم ، وترتاح نفوسهم ، وبكل أدب واحترام ارفع هذا
الالتماس الى مقامكم الرفيع ، وما زلت المخلص لعرشكم
السامى »

محمد فريد

رئيس الحزب الوطنى

حفلة التآبين الكبرى لمصطفى كامل

ظهر وفاء الفقيد لمصطفى كامل فى حفلة التآبين الكبرى
التى أقامها باسم الحزب يوم الاربعين لوفاة مصطفى ،
وكان هو أول خطباء الحفلة ، فألقى خطبة مؤثرة فى رثاء
الزعيم الاول قال فيها ضمن ما قال :

« اخوانى الاعزاء : ان اجتماعكم هذا لاكبر دليل واسطع
برهان على أن رئيسنا المرحوم مصطفى كامل باشا لم يمت،
نعم . . لم يمت من جمعت كلمته هذه الالوف المؤلفة من

الناس ، بل هذه الملايين العديدة من الخلائق ، بعد أن كنت لا ترى اثنين يتفقان على عمل ما ، حتى ضرب بتخاذلنا المثل وقالوا : ان المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا . ولكن الفقيه بث هذه الروح الجديدة بين جميع طبقات الامة المصرية بثباته وعدم تززع عزمته أمام ما صادفه من العقبات ولاقاه من الصعوبات التى أنا أعلم بها من غيرى

« وضع مصطفى كامل نصب عينيه خدمة مصر وإيقاظها من سباتها منذ كان بمدرسة الحقوق الخديوية ، بل منذ كان بالمدارس الثانوية ، وسار فى طريقه الشريف ، طريق التفانى فى خدمة البلاد ، لا يلوى يمنة أو يسرة ، حتى توج الله أعماله بالنجاح ، ورأى غرسه يانعا قبل أن يترك هذا العالم الفانى ، نعم ان مصطفى كامل لم يمت ، بل روحه ترفرف علينا وتنظر إلينا من الملكوت الاعلى ، تشجعنا على السير فى الطريق المستقيم الذى رسمه لنا ، ولن نترك هذا الغراس الشريف ، غراس الوطنية الحققة ، يزول أو يعوقه أى عائق عن النمو ، ولو فعلنا ذلك لارتكبنا أكبر جناية نحو الوطن المحبوب

الى أن قال :

« ان أحسن تأبين لفقيدنا المرحوم هو أن نسير فى الطريق السوى الذى رسمه ومهده لنا ، وأن نضم صفوفنا حتى لا يدخل بينها منافق أو مخاتل ، ونسير كرجل واحد الى فتح قلعة الحرية وامتلاك أبراجها وتحصينها بالنظام النيابى الدستورى حتى لا يمكن اخراجنا منها ثانيا

« ان أحسن تأبين لفقيدنا العزيز ترتاح اليه روحه الشريفة الطاهرة ، هو أن نبرهن للعالم أجمع أن مصطفى كامل لم يمت ، وان روحه اتحدت بروح كل فرد منا ، فأصبحنا كلنا مصطفى كامل ، ونكون بذلك قد حققنا ما كتبه لى بالجواب السابق ذكره : « وبعد موتى يكون على روحى واجب

الاستمرار ، وواجب دعوة الاحياء الى العمل «
« فيا أيها الفقيد المحبوب ، ويا أيتها الروح الطاهرة
قد تحقق ماكنت تؤمله ، وماقضيت زهرة شبابك للوصول
اليه ، وأصبحت الامة بعناصرها الثلاثة: مسلمين ومسيحيين
وأسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد ، متحدة الافكار
والقلوب ، لا يمنعها عن الحصول على رغائبها مانع ، ولا تقف
في وجهها قوة ، فقوة الامة فوق كل قوة ، وأمتنا المصرية
قد شعرت بقوتها وتركت اليأس ظهريا اتباعا لقوله
رحمه الله « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع
الحياة »

احتجازه على تصريحات وزير الحرية البريطانية

اقترح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى فى شهر
مارس سنة ١٩٠٨ انقاص جيش الاحتلال فى مصر والهند
وأفريقية الجنوبية ، فأجاب اللورد هلدين وزير الحرية
بأنه فيما يختص بمصر خاضع لراى وزير الخارجية التى
تعارض فى كل انقاص ، وأضاف الى ذلك احتمال وقوع
اختلافات جنسية أو دينية فى مصر ، مما يستدعى بقاء
جيش الاحتلال فى مصر

فلم يفت الفقيد الاحتجاج على هذه التصريحات التى
تعارض قضية البلاد ، وأرسل على الفور يوم ٢١ مارس
سنة ١٩٠٨ التلغراف الآتى الى اللورد هلدين :

« يحتج الحزب الوطنى بشدة ضد ما ادعيتموه من
امكان حدوث اختلافات جنسية أو دينية فى مصر، ويصرح
بأنه لا يخشى أبدا حدوث أمر من هذا القبيل ، وأن الامة
كلها متحدة فى طلب الجلاء عن البلاد »

مطالبة الوزارة بالاستقالة

تجددت مسألة « النصائح البريطانية » فى عهد السير

الدون جوست المعتمد البريطاني ، الذي خلف اللورد كرومر ، فسأل أحد أعضاء مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية في شهر ابريل سنة ١٩٠٨ عن سلطة المستشارين الانجليز بمصر ، وعن مدى ما يبدو منه من « النصائح » ، فأجابه وزير الخارجية بأنه في حالة وقوع خلاف بين المستشارين والوزراء يرجع الامر الى معتمد الحكومة البريطانية ، وهو يطلب التعليمات اللازمة من حكومته فكتب الفقيه مقالة طلب فيها من الوزراء الاستقالة من مناصبهم احتجاجا على هذه التصريحات ، وقال في هذا الصدد :

« فبمقتضى هذه الاجابة يكون نظارنا الكرام قد أصبحوا موظفين انكليزا ، تحت سيطرة المستشارين ، فيصدرون لهم الاوامر ، وما على حضراتهم الا القيام بتنفيذها ، مقابل الراتب الذي يتقاضونه في آخر كل شهر ، نعم ان هذه الحالة ليست بجديدة بل انها تقرر بقوة الاحتلال ايام سلخ السودان عن مصر وعدم قبول المرحوم شريف باشا به وتفضيله الاستقالة على التوقيع على ذلك القرار المشؤم ، الذي كانت نتيجته اشتراك انجلترا مع مصر في امتلاك السودان ، هذه الشركة الباطلة التي احتج عليها الحزب الوطني في ١٩ يناير الماضي ، ولكن من عهد المرحوم شريف باشا لان لم نسمع بأن وزيرا توقف او امتنع او عارض او أبدى أية ملاحظة على أمر صدر اليه من مستشاره او من رئيسه الانكليزي ، بل الكل راضخون لاوامر مستشاريهم بفضل الراتب والمحافظة عليه ، الا ان هذا التصريح الاخير جدد عهد الاستعباد الذي كان موجودا ضمنا بين النظار المصريين والحكومة الانكليزية وجعله في قوة عقد كتابي واجب التنفيذ ، فهل يرضى حضراتهم بهذا القرار الصادر لهم من سماء لوندرة ؟ وهل يقبلون أن يكونوا موظفين مصريين

اسما ، تابعين فعلا للحكومة الانكليزية ، التى لها دون غيرها الحق فى الفصل فيما عساه أن يقع بينهم وبين مستشاريهم من الخلاف ، وهو لم يحصل ولن يحصل ماداموا قابلين تضحية كل ارادة واستقلال شخصى امام محبة المحافظة على الراتب او طمعا فى الوصول الى رئاسة مجلس النظار ، وهل يكون لحضراتهم بعد ذلك اعتبار فى نظر المصريين بل فى نظر انفسهم بعد هذا التصريح القاتل لكل ارادة شخصية فيهم ، والذي جعلهم آلات للاحتلال يحركها كيف يشاء ؟ ألم يحن الوقت الذى تسمع فيه الامة أن وزراءها اتفقوا على الاستقالة ان لم يكونوا أحرارا فى دواوينهم ؟ ان الامة قد شعرت بأنها امة حية واطهرت هذا الشعور بطرق مختلفة ، ولكن يظهر أن هذا الشعور لم يصل الى كراسى الوزراء ، بل انهم على عهدهم القديم ، عهد الاستسلام والخضوع للأمر الانكليزى ، ومن الغريب أن بعض هؤلاء النظار يدعى أنه كل شيء فى نظارته، وأن مستشاره كالصفر على اليسار ، ولا تأثير له ، وأن الامر فى نظارته على عكس النظارات الاخرى ، ولكن ماذا يكون جوابه امام تصريح السير ادوارد جراى ؟ هذا مانتظر الرد عليه من المدافعين عنه ، ان السبب الوحيد الذى ينتحله النظار للبقاء فى دست الوزارة ، رغما عن تجريدتهم من كل سلطة ، هو أنهم لو استقالوا لوجد من بين المصريين كثيرون غيرهم يقومون مقامهم ويحلون محلهم ويتقاضون الراتب الباهظ الذى يتقاضونه الآن ، فلماذا يتركون لغيرهم هذا الراتب الضخم وتلك الأبهة العظيمة وذلك الجبروت ؟ هل الذى يأتى بعدهم يكون أقدر منهم على حفظ كرامة المنصب وخدمة البلاد ؟ كلا ! اذن فهم أولى بكل ذلك ولو مقتتهم الامة واعتبرتهم موظفين انجليزا ، ينفذون الاوامر التى تصدر اليهم من قصر الدوبارة ، هذه حجتهم وهذا دفاعهم عن انفسهم ، فلتدبر

الامة ولتحكم عليهم حكمها النهائي بما هم اهلـه «

خطبته بدار التمثيل العربى - ١٧ ابريل ١٩٠٨

هى اول خطبة سياسية جامعة للفقيد عقب ولايته رئاسة الحزب الوطنى ، ألقاها بدار التمثيل العربى الذى كان معروفا بمسرح الشيخ سلامة حجازى ، بشارع الجنيـنة البحرى ، أبان فيها فضل مصطفى كامل وأنصاره فى محاربة اليأس وغرس روح الامل والجهاد فى النفوس ، وذكر كيف اضطلع برياسة الحزب الوطنى وحمل هذا العبء الثقيل ، مع علمه بفداحته ، قال :

« برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم ، واجتماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا ، لوثوقهم به أكثر من ثقته بنفسه ، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل الذى دك قوى سلفه وبرى جسمه حتى قضى فى زهرة شبابه ، فقبلت مستعينا بالله وبجميع اخوانى أعضاء الحزب الوطنى ، مضحيا وقتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله «

وعرج على الدستور وعلى الحركة الدستورية التى أقامها الحزب الوطنى فى عهد رياسته ، للمطالبة بالمجلس النيابى ، وكانت اهم موضوعات الخطبة ، وذكر لمحة من تاريخ النهضة الدستورية فى أوروبا والشرق ، وأشار الى تصريحات السير ادوارد جراى وزير خارجية انجلترا بمجلس العموم وقوله : ان الخديو ملزم بأن يستشير الحكومة الانجليزية اذا أراد ان يمنح الامة دستورا ، فاعترض على تدخل الانكليز فى مسألة هى من حقوق الخديو وقال : « اننا لانطلب المجلس النيابى من انجلترا ، بل نطلبه من حاكم البلاد الشرعى » وقال أيضا : « اذا كان لا يمكن منحنا المجلس النيابى الا بعد استشارة انجلترا وكان قبولها شرطا واجبا وضربة لازب ، فنحن نعلن جهارا بأننا نفضل عدم الحصول على الدستور مؤقتا على

ان نأخذ بهذه الصفة التي يكون من ورائها القضاء المبرم على استقلال البلاد الذي ننشده ونسعى وراءه ونضحي للوصول اليه كل مرتخص وغال « ، ثم نعي على الوزارة القائمة (وزارة مصطفى فهمي) استسلامها للانجليز ، وحذر الخديو من عواقب سياسة الوفاق التي نشأت في عهد السير الدون جورست ، واستحث الامة على مناصرة الحزب الوطني في اتوقيع على عرائض طلب الدستور ، وهي العرائض التي طبعها ووزعها في البلاد ، وكانت الحركة على أشدها ، ودعا الى الاتحاد فقال :

« الدواء الوحيد لهذه الادواء التي لاتعد ، والتي تئن منها الامة وتشتكي ، هو الاتحاد ، هو التضافر ، هو التكتاف على مافيه الصالح العام ، على مايرقى الامة ادبيا ، على ماينمي فيها الشعور الوطني الذي ظهرت طلائعه تبشرنا بحسن المستقبل ، فلو كنا يدا واحدة ، وقلبا واحدا ، ونفسا واحدة في اجسام متعددة ، ولو نبذنا التفرق والشقاق والانقسام الى احزاب متعددة ، لا فارق في الحقيقة بين مبادئنا ، لنلنا كل مانطلبه من دستور ، ومجلس نيابي ، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة ، ولحصلنا على اخراج الانجليز من بلادنا العزيزة »

« وآخر كلمة ألقياها على حضراتكم هي أن تطالعوا تاريخ الامم التي حصلت على استقلالها المسلوب ، وان تمعنوا النظر في الطرق التي اتخذوها للوصول الى هذه الغاية ، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وارلنده ، وتشبهوا برجالهم ، وتسيروا على خطواتهم ، وان ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب في تاريخ هذه الامم الحية ، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن ، فان الذكرى تنفع المؤمنين »

كانت هذه الخطبة نجاحا كبيرا للفقيد ، وبرهنت على سعة اطلاعه السياسي وقوة وطنيته ، وما اشربت نفسه من روح التضحية والاخلاص في الجهاد ، ولعلك تلمح استعدادده

للتضحية من اشارته الى ان زعامة الحركة الوطنية (فى ذلك الوقت) كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها ، وكيف أنها قضت على حياة سلفه العظيم ، ومع ذلك فقد احتمل اعباءها بشجاعة واقدام

الحركة الاجتماعية للمطالبة بالدستور

من اجل الاعمال التى قام بها الفقيد عقب ولايته الزعامة الوطنية ، توجيه الامة الى مطالبة الخديو بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء (١) على ما طلبته « الجمعية العمومية » فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من انشاء المجلس النيابى ، اذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى :

« ترى الحكومة ان الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرمى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات » كان هذا الجواب اهانة للامة ، واتهاما لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى ، فاعتزم المترجم رد هذه الاهانة ببعث حركة اجتماعية من الامة للمطالبة بالدستور ، يتوجه بها الى الخديو ، وفعلا أعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها اليه بطلب انشاء المجلس النيابى ، وهذا نص الطلب

« مولاي . انى بكل اخلاص وثقة بميولكم السامية التمس من لدنكم ان تمنحوا رعيتمكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم اياه فى سنة ١٨٨١ وهو انشاء مجلس نيابى يكون عوناً لحكومتكم السنية على نشر العلوم والمعارف ، ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقاً لميولكم الطاهرة ، وأنت يامولاي الامير ،

(١) كانت الوزارة مؤلفة حينئذ برئاسة مصطفى فهمى وأعضاؤها : حسين فخري ، سعد زغلول ، أحمد مظلوم ، بطرس غالى ، ابراهيم فؤاد ، محمد العبدانى

خير من يقدر الدستور قدره ، لانك نشأت نشأة عصرية
ضاعفت محبتك لرعيته التي رقيها اجل امنيتك
« وتفضلوا يا مليكى بان تعدونى فى مقسمة رعاياك
المخلصين »

الامضاء

وطبع الحزب الوطنى عشرات الآلاف من هذا الطلب ،
ووزعها على اعضائه وانصاره والمصريين كافة فى جميع
الجهات للتوقيع عليها

فأقبلت الامة على هذا المشروع عن طيب خاطر اقبالا
اجماعيا ، وانتهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة
والثغور والبنادر والاقاليم ، والقرى القريبة والبعيدة ،
واشترك فى توقيعها اعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقة ،
والسيدات والآنسات المهابات ، وتبعهم جميع طبقات الامة ،
فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد ، وكانت اكبر دعاية
للدستور

وقد سعى الاحتلال لاحباط هذه الحركة ، اذ سأل احد
اعضاء مجلس العموم السير ادوارد جراى وزير خارجية
بريطانيا عما اذا كان للخديو ان يمنح مصر دستورا او
مجلسا نيابيا ، فأجابه بأنه لايمكنه ذلك الا بعد استشارة
الحكومة البريطانية ، فأسرع المترجم الى دحض هذا
الجواب ، وارسل احتجاجا الى السير ادوارد جراى ، قال
فيه :

« يحتج الحزب الوطنى بشسدة على ماتخوله انجلترا
لنفسها من الحق غير الشرعى فى التدخل بين الامة واميرها
صاحب السلطة فى منح أمتة الدستور الذى تكرر طلبه »

واستمر المترجم يجمع العرائض بطلب المجلس النيابى ،
الى ان اكتمل لديه الفوج الاول منها ، وعليها ٤٥٠٠٠ توقيع ،
ومن ثم قابل الخديو عباس الثانى يوم السبت ٢٥ أبريل

سنة ١٩٠٨ ، وعرض عليه أمر هذه العرائض ، فطلب اليه تقديمها الى رئيس الديوان الخديوى ، أحمد شفيق باشا ، فقدمها اليه فى ٢٩ ابريل بخطاب هذا نصه :

« اتشرف باحاطة سعادتكم علما بأنه عندما تشرفت بمقابلة الجنب العالى الخديوى يوم السبت الماضى عرضت على سموه العمل الذى قام به الحزب الوطنى بخصوص طلب مجلس نيابى من سموه ، فأمرنى ، حفظه الله ، بتقديم ما جمع للآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على اعتابه السنية ، فبناء على الامر السامى اقدم لسعادتكم هذه العرائض فى أربعة مجلدات تحتوى على ستمائة وخمس وتسعين عريضة عليها مايزيد عن اربعين ألف توقيع ، وانى سأداوم تقديم كل مايجمع منها أولا بأول لسعادتكم ، سائلا المولى عز وجل أن يحفظ الحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال الامة ، وان يوفقها الى منح مصر هذا الطلب المقدس الذى برهنت الامة على رغبتها فيه وشدة احتياجها اليه

« وفى الختام اقدم لسعادتكم اجل تحيات المخلص »

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وفى اول ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع بخطاب قال فيه :

« بناء على امر سمو الجنب العالى الخديوى ، سبق قدمنا لسعادتكم فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ عرائض موقعا عليها من نحو ٤٥ ألف نفس بطلب المجلس النيابى ، والآن اقدم لكم بقية العرائض ، وعليها ١٦ ألف توقيع ، التمس عرضها على سمو الخديوى المعظم ، وأمل الامة وطيد فى انها تحوز رضا سموه السامى أفندم »

رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وعلى رغم ما أبدى الخديو من ارتياح فى بداية الامر الى تقديم العرائض اليه ، فانه قابل اتساع الحركة بالفتور ، ولم يلبث ان تغير موقفه حيالها ، ولعل السبب فى هذا التحول ما أدركه من انها اغضبت الاحتلال ، فتنكر لها ، وبخاصة لتورطه فى السياسة المعروفة بسياسة الوفاق

وزاد فى قوة الحركة عودة القانون الاساسى العثمانى ، وتنفيذ الدستور فى تركيا (يولييه سنة ١٩٠٨) فكان لاعلان النظام الدستورى فيها صدى كبير فى مصر ، اذ كان اكبر دعاية للدستور فى مصر والشرق ، وقد حنق الانجليز من اشتداد هذه الحركة ، وحاولوا من جديد احباطها ، فنشر السير الدون جورست المعتمد البريطانى حديثا له بجريدة « المقطم » فى اكتوبر سنة ١٩٠٨ ، اراد به تشييط عزائم المطالبين بالدستور ، اذ سألته مندوب المقطم :

« قال قوم ان الحوادث التى حدثت فى تركيا اخيرا اثرت فى حكومتكم تأثيرا شديدا حتى ان حكومتكم اوصتكم حين عودتكم الى هنا ان تدخلوا النظام الدستورى الى القصر المصرى » ، فكان جواب السير جورست : « هذه اشاعة لا اصل لها فان ماحدث فى تركيا ليس له اقل دخل فى مسألة استعداد المصريين للحكم الذاتى ومقدار مابلغوه من هذا الاستعداد »

فسأله المندوب : « هل افهم من هذا القول ان لا ابل لمصر بالحصول على دستور قريبا »

فاجاب : « ان مصر حاصلة على دستور الآن . . . واعنى به الدستور الذى يتضمنه قانونها النظامى الصادر سنة ١٨٨٣ ، فالامة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسعى مع المصريين فى توسيع نطاق هذا الدستور تدريجا على قدر ماتسمح به درجة ارتقاء الاهالى فى العلم والمعرفة ، اما اذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور انشاء حكومة

نيابية باطلاق المعنى كما هي الحال في انكلترا وفي بلدان اخرى
أوروبية ، فليس عندي على ذلك الا جواب واحد وهو أن
الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام
غير متوفرة الآن ، والتفكير في ادخال تغيير يحدث انقلابا
كهذا الانقلاب ، ضرب من حماقة والجنون »

ثم سأله : « اذن حضرتكم لا ترون رأى الذين يحسبون
أن الطريقة الوحيدة لاعداد المصريين للحكم الذاتي تقوم
بتجربة ذلك فعلا ولو أدت التجربة الى فشل مؤقت »

فأجاب : « نعم انى لا أرى رأيا مؤداه أن تقضى البلاد
جيلا أو جيلين وحكومتها مختلفة معتلة تجر البلاء عليها في
الداخل ، وتفقد الثقة في الخارج ، وأنا واثق أن البلاد
تعدل عن هذه التجربة قبل أن تثمر ثمرة ، لأن ادخال
النظامات النيابية الى البلاد ، قبل أن يجيء أوانها ، يؤدي
لا محالة الى رد فعل يذهب بآمال الذين يتمنون مثلى قرب
اليوم الذى يمكن أن تعطى مصر فيه استقلالها الداخلى »

ثم سأله : « فبماذا تشيرون اذن على الذين يتمنون
مجىء ذلك اليوم بأسرع ما يمكن مع حفظ الفوائد المكتسبة
الآن »

فأجاب : « أشير عليهم أن يثقوا بمقاصد بريطانيا
العظمى ونياتها وأن يعاونونا في المساعي التى نبذلها الآن
فى السبيل الذى يتفونه ، وأن ينتهزوا كل فرصة ليبرهنوا
للأمة البريطانية أن المجالس المحلية ومجالس المديريات التى
يراد انشاؤها تعمل أعمالا نافعة فى البلاد وتساعد الحكومة
فى ادارة أحكام البلاد طبقا لحاجات الأهالى ورغائبهم ،
فذلك أحسن حجة لتوسيع اختصاصات تلك المجالس »

وقد أدرك الفقيه من هذا الحديث المهيمن أن السير
جورست يريد احباط حركة المطالبة بالدستور ، فحمل
عليه الحملات الشديدة ، وضاعف جهاده لتوسيع نطاق

الحركة ، وأرسل احتجاجا برقيا الى السير جورست قال فيه :

« جناب السير الدون جورست

« يحتج الحزب الوطني بشدة ضد الحديث الذي جرى بين جنابكم ومندوب جريدة المقطم والذي انكرتم فيه الصفات التي تجعل الأمة المصرية مستعدة للحصول على المجلس النيابي والحكم الذاتي من أميرها »

« والحزب الوطني يصرح بأن مصر أكثر استعدادا وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوروبية ، وأن مصر ستظل تجاهد في سبيل حريتها واستقلالها حتى تنالهما »

ثم كتب مقالا في (اللواء) قال فيه :

« عاد السير الدون جورست من بلاده مزودا على ما يظهر بتعليمات جديدة ، فبعد أن كان ديدنه الصمت وعدم أبداء رأيه ، مكتفيا بما يقال عن مصر بمجلس نواب لوندرة ، بناء على الأسئلة التي يوجهها بعض النواب الى السير ادوارد جراي ، اتخذ خطة جديدة وهي محادثة أرباب الجرائد ، أو بعبارة أخرى نشر أفكاره في بعض الصحف المنتمة الى الوكالة البريطانية ، من زمن بعيد ، ويظهر أنه على اتفاق مع السير ادوارد جراي على هذه الخطة الجديدة ، بدليل أن ذلك الوزير أجاب بمجلس العموم بنفس المعنى الذي عبر عنه هذا المعتمد في مصر في يوم واحد تقريبا » الى أن قال :

« ان مثل هذه التصريحات لا تمت الشعور بل تزيده قوة على قوة ، فان الأمة متى علمت أن القائمين بهذه الحركة السلبية أجمعوا أمرهم على معاكستها ، نبذ بعض أفرادها ما بينهم من النفور أو التحاسد وتركوا الشخصيات واتحدوا قلبا وقالبا على المطالبة بحقوق وطنهم ، فان

اتحاد الخصوم علينا يرشدنا الى الواجب نحو بلادنا وأمتنا ،
وهو أن تكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا
« فالواجب علينا أمام هذه التصريحات أن لا ندع اليأس
يتسرب الى قلوبنا ، كما لا نترك لتصريحات السير ادوارد
جراى منفذا الى نفوسنا ، بل نتبع سبيل الحكمة والسكون
الذى اتبعناه للآن

« والواجب على حضرات اعضاء مجلس شورى القوانين أن
يقرروا فى أول اجتماع لهم طلب الدستور ، وأن لا يجتمعوا
مرة أخرى الا اذا حصلوا عليه ، فان وجودهم بهذه الحالة
بدون رأى محدود سمح للسير ادوارد جراى أن يقول بأن
بمصر دستورا ، فليبرهنوا على أن هذه الحالة البتراء لا
تعتبر دستورا فى نظرهم ، وأنهم يفضلون ترك كراسيهم
على أن يشغلوها بلا عمل ، حتى لا يقال فيهم أنهم
لا يرغبون فى هذه المراكز الاسمية الا طمعا فى الظهور ،
والأفما داموا ودمنا على هذا الجمود وهذه الاستكانة ولم
نغير ما بأنفسنا ، فلن يغير الله ما بنا ، فقد قال تعالى :
(ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) »

محمد فريد

وصل صدى هذه الحركة الى مجلس شورى القوانين ،
فاجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، وأثيرت
مسألة المجلس النيابى فى الجلسة ، ولكن الأعضاء لم يتفقوا
رأيا على مطالبة الحكومة بإنشائه ، وانقسموا الى فريقين :
الأغلبية فى جانب تأجيل النظر فى الاقتراح الى الاجتماع
التالى ، فى أول ديسمبر ، وفريق الأقلية ، وعددهم عشرة
فقط ، رأوا مطالبة الحكومة فورا بإنشاء المجلس ، وقد
أثنى اللواء على هؤلاء العشرة ، وسماهم (العشرة الكرام) ،
وانهالت عليهم تلغرافات التهئة من مختلف الجهات لشكرهم
على موقفهم المشرف

وساهم الطلبة في هذه الحركة ، فأرسل طلبة الحقوق الى الخديو في نوفمبر سنة ١٩٠٨ لمناسبة عودته الى العاصمة برقية تهنئة ضمنوها رجاءهم اليه اعلان الدستور ومنح الأمة المجلس النيابي ، وحدثت في محطة طنطا مظاهرة وطنية اثناء مرور الخديو بها في عودته الى العاصمة، حيث طبع الشباب أوراقا صغيرة ، كتب عليها (تكرموا بمنحنا الدستور) ، وأطاروها فوق الرؤوس ووصل الصالون الخديوي جملة منها، وأطلع عليها الخديو ، فبدأ عليه الاستياء ، وتظاهر الطلبة في العاصمة حين مرور الراكب الخديوي هاتفين له وللدستور ، وكانوا ينادون : « الدستور يا أفندينا ! »

لم تسفر هذه الحركة عن اعلان الدستور في ذلك العهد ، ولكنها غرست في نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستوري، وكراهيتهم لحكم الاستبداد ، فكان لها اثرا في يقظة الشعور الوطني ، وارتقاء الأفكار العامة ، وتوجه الأمة الى حقوقها المشروعة في أن يكون حكمها بإرادتها ، وتمسكها بالمبدأ الذي صار أساس نظام الحكم في مصر ، وهو (الأمة مصدر السلطات) ، ولقد حققت الأمة على مدى السنين آمالها في الدستور ، وأصبح حقيقة واقعة ، ومن العدل والانصاف أن تعرف الأمة للفقيد فضله في هذا الشأن ، اذ قام هو وأنصاره وتلاميذه بهذه الحركة الموفقة التي كانت بمثابة الأساس للجهاد المتواصل في سبيل الدستور ، وكان الأثر المباشر لها أن سعى الاحتلال الى تهدئتها بتعديل النظام الشورى الذي كان قائما

الخلاف بين الفقيد والخديو

سبق القول بأن المترجم تولى زعامة الحركة الوطنية في وقت عصيب ، اذ ظهرت فيه « سياسة الوفاق »
والآن نتكلم عن منشأ هذه السياسة وماهيتها
كان عهد اللورد كرومر عهد مشادة مستمرة وخلاف دائم بينه وبين الخديو عباس الثانى ، وكان من نتائج هذا الخلاف مناصرة الخديو للحركة الوطنية ، ولم يكن يكتفم تأييده لها واظهار شعوره نحوها ، وقد دافع عنها في حديثه لجريدة الطان الفرنسية سنة ١٩٠٧ ، ورد عنها حملات دعاة الاستعمار ، اذ قال :

« ولقد اخطأ القائلون ان المطالب الوطنية اخذت شكل حركة عداوية للاجانب ، وحركة تعصب دينى ، وانى انكر ذلك بكل قواى ، فان الشعب المصرى طيب بفطرته ، نزيه مجد ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة »

ولكن موقف الخديو قد تبدل بعد استقالة اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ ، وتعيين السير الدون جورست خلفا له ، واخذ التفاهم يبدو من الجانبين ، وبدأت من ذلك العهد سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال ، وظهر تحول الخديو الى هذا التفاهم فى حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧ قبل وفاة مصطفى كامل بنحو ثمانية أشهر ، اذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال ، وذكر اللورد كرومر بالخير ،

وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده،
وأنه مستعد للتعاون معه ، وأنه لا فائدة للمصريين من
استبدال احتلال باحتلال ، وأن الاحتلال البريطاني أفضل
من أى احتلال آخر

ومعنى هذا الحديث فى مجموعه ان الخديو قد جهر
بأنه يرغب فى اشراك المعتمد البريطاني فى حكم البلاد حكما
مطلقا ، فلم يحجم مصطفى كامل عن انتقاد هذا الحديث
انتقادا حازما ، رغم صدوره من الرئيس الاعلى للدولة ،
قال فى هذا الصدد :

« مما يجب علينا اعلانه والجهر به امام الملا كله ، ان
تصريحات الجناب العالى لا تقيدنا بأى حال من الاحوال ،
لان مركز سموه غير مركزنا ، على ان كل مصرى صادق
الوطنية لا يقبل مطلقا ان يكون حكم مصر بيد سمو الخديو
بمفرده أو بيد المعتمد البريطانى ، أو بيد الاثنين معا ، بل
يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين
من ابنائه ، وأن تكون نظمات الحكومة دستورية ونيابية »

وقد استقرت سياسة الوفاق بعد وفاة مصطفى كامل ،
اذ قصد الخديو الى لندن صيف سنة ١٩٠٨ ، بعد ان
لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذى كان بينه
وبين الحكومة البريطانية ، وكان يصحبه فى هذه الزيارة
بطرس غالى وزير الخارجية ، الذى على يديه وضعت قواعد
هذه السياسة ، فتم التفاهم بين الخديو والاحتلال ، وعاد
الى مصر متنكرا للحركة الوطنية ، منضما الى الاحتلال
فى مقاومتها ، وابدى استيائه من اتساع دعاية الحزب
الوطنى للدستور ، واستمراره فى التوقيع على العرائض
العامة بطلب المجلس النيابى ، لما رأى فى هذه الحركة
ما يعارض سياسة الوفاق ، وأخذ يتنكر للفقيد ذاته ، بعد

أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسا للحزب الوطنى ،
جاء فى مذكرات فريد ما يأتى :

« فى يوم انتخابى طلبنى الخديو بالتليفون ، فتوجهت
الى سراى عابدين بعد الظهر ، فقابلنى على الفور ، وهنأنى
بكل لطف ، مؤملا الخير الكثير من وجودى فى مركز الرئاسة،
ومن عباراته لى هذه الجملة أو ما معناها : ان وجودمثلك
على رأس الحركة الوطنية مفيد جدا ، لانك لست محتاجا
ولا طالبا للمال ، ولانك من عائلة خدمت البلاد ، ووالدك
كان مشهورا بالعفة والصدق والاخلاص ، ولا يمكن للانكليز
ان يقولوا عنك بانك طالب شهرة أو مال أو وظيفة الخ ،
من هذه العبارات اللطيفة ، ثم سألنى عن حالة الجرائد ،
فأخبرته بأنها ستسير باذن الله واننا وضعنا نظاما يساعد
على بقائها ، ثم عرض على استعداده للمساعدة بالمال ،
فرفضت حتى لا أكون أسيره ، وطوع أمره ، وانصرفت، رأى
الرجل عقب ذلك بآنى لست ممن يطيعون أوامرهم طاعة
عمياء ، فأخذ يدس الدسائس لاسقاطى من جهة ، ويظهر
لى التودد من جهة أخرى »

وجاء فى مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان
الخديوى فى ذلك الحين (ج ٢ ص ١٤٥) عن حوادث سنة
١٩٠٨ ما يؤيد هذا المعنى ، اذ قال : « حتى كان يوم ١٤
فبراير سنة ١٩٠٨ حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب
فانتخب محمد فريد بك بالاجماع ، وطلبه الخديو فهناه
وشجعه على الاستمرار فى خطة سلفه منوها بحسن مركز
عائلته المادى والادبى وبأنه ليس فى حاجة الى منصب أو
مادة ، وبهذا سيكون وجوده فى رئاسة الحزب مفيدا جدا،
وقد هنأته بدورى أيضا »

تغير مسلك الخديو بعد ذلك بازاء الحركة الوطنية ،
فلما أيقن فريد انه قد تحالف والاحتلال ، لم ير بدا من

أن يتصدى لمقاومة القوتين معا ، ولم يبالي غضبهما ولا تحالفهما ، وقد برهن بذلك على قوة إيمانه وشجاعته وثباته ، وأخذ يكتب مقالات شديدة بعنوان (ماذا يقولون) ، عرض فيها بالخطيب وسياسته الجديدة ، وذكره بأحاديثه القديمة في الانتصار للدستور والحركة الوطنية ، ودلت هذه المقالات على شجاعة منقطعة النظير ، إذ لم يبالي باغضاب الخطيب مع اغضاب الاحتلال ، وحارب في ميدانين حربا لا هوادة فيها ولم يتراجع أمام أي من السلطتين الفعلية والشرعية

وقصد إلى أوروبا في مايو سنة ١٩٠٨ للدفاع عن القضية الوطنية ، كما كان يفعل مصطفى كامل ، فعرج على فرنسا وإنجلترا وسويسرا ، ونشر المقالات والأحاديث في الصحف ، تعريفًا للرأي العام بالمسألة المصرية ، ودفاعًا عنها ، وقد برهن بذلك للعالم الأوروبي على قوة الحركة الوطنية وأنها لا تقوم بقيام شخص ولا تسقط بموته

والتقى بكثير من رجال السياسة والقلم في فرنسا ، ونشر بينهم الدعاية للحركة الوطنية ، وذهب إلى إنجلترا ، وشرح لذوى الرأي فيها حقائق المسألة المصرية ، لكي لا تخدعهم تقارير المعتمد البريطاني

تمسكه بمبدأ الجلاء

ولم يصرفه ذهابه إلى إنجلترا ، واتصاله برجال السياسة فيها عن التمسك بمبدأ الجلاء ، بل كان يعلنه في أحاديثه معهم

سأله المستر كتل العضو بمجلس العموم في حديث له معه : « ماذا يطلب الحزب الوطنى من إنجلترا » ، فأجابته على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال »

وأشار المستر روبرتسن العضو بمجلس العموم أيضا والمستر بريلسفورد مدير جريدة الديلي نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء ، لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في إنجلترا ، فرفض هذا الشرط ، وقال في هذا الصدد :

« ان هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطا ، لا يمكن ان نقبله مطلقا ، اشترطوا لتحقيق رغائبنا ان نمحو من بينها مسألة الجلاء ، فنحن ان رضينا بشرطهم هذا فانما نعترف بهذا العمل العدواني وهو الاحتلال ، وهذا محال » ولخص مطالب مصر في المسائل الآتية : (أولا) الجلاء عن مصر (ثانيا) انشاء مجلس نواب (ثالثا) تأسيس حكومة اهلية محضة

كان فريد يحمل أينما سار علم الحركة الوطنية ، والمبادئ الصادقة ، فلا غرو ان وجد من الوطنيين تأييدا له وترحيبا به ، وقد احتفل به شباب مصر في البلاد التي مربها بأوروبا ، فحين كان بإنجلترا زار (أدنبره) حيث أقامت له الجمعية الاسلامية مأدبة في مايو سنة ١٩٠٨ حضرها اللورد حاكم المدينة ، وخطب فيها الفقيد مناديا « بضرورة الجلاء ، لكي تصبح الامة المصرية صديقة للامة الانجليزية ، وتكون معها لا عليها ، اذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى » وعرضت الجمعية عليه رئاسة الشرف لها فقبلها شاكرا ، وأقامت (الجمعية المصرية) باكسفورد حفلة تكريم له

وأقامت جمعية الطلبة المصريين بليون يوم ٨ يولييه سنة ١٩٠٨ حفلة شاي ترحيبا به وتكريما له على جهوده

ولما مر بجنيف أقامت (جمعية النيل) حفلة تكريم له

وعاد الى مصر في منتصف يولييه سنة ١٩٠٨ ، وعلى أنه لم يعلن عن موعد مجيئه ، فقد قوبل من الشعب بمقابلة حماسية رائعة ، في الاسكندرية ، وسيدى جابر ، وفي محطات دمنهور وكفر الزيات ، وطنطا ، وبنها ، ومحطة العاصمة ،

وأظهرت الأمة في استقبالها إياه دلائل تقديرها لكفاحه ،
واعجابها بجهوده المتواصلة في مصر وأوربا

والقى الفقيه بمسرح زيزينيا بالاسكندرية مساء يوم
السبت ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ خطبة جامعة عن الحالة
السياسية في البلاد ، كان الاقبال على سماعها عظيما ، اذ
بلغ عدد الحاضرين في مكان الاجتماع وعلى جانبيه وفي الطرق
المؤدية اليه نحو عشرة آلاف شخص ، وقد بدأ خطبته
بتهنئة الأمة العثمانية على اعلان الدستور ، ودعا الأمة
المصرية الى مضاعفة جهودها لنيل دستورها ، وعرج على
الحركة الوطنية في مصر ، ونادى بالتمسك بالجلء ، واستنكر
ما كانت الاحزاب الاخرى تدعو اليه من توجيه طلبات
الاصلاح الى الحكومة البريطانية والتنازل عن الجلء ، وطعن
على وفد من المعتدلين ذهبوا الى لندن لهذا الغرض في صيف
ذلك العام

ثم دعا الى تدعيم وحدة الأمة ، وتوطيد روابط الاخاء بين
المسلمين والاقباط ، وختم خطبته بقوله : « اطلبوا الدستور
من الجناب العالي الخديوي ، قدموا العرائض بهذا الطلب
الجليل الذي لا قوام لنا الا بعد نيله ، وانبذوا الشقاق
والاختلاف الديني ، وكونوا جميعا اخوانا أبناء وطن واحد ،
أى كونوا مصريين قبل كل شيء »

وقد قوبلت هذه الخطبة بالاستحسان العام والتصفيق
المستمر من الحاضرين في معظم مواضعها ، وكانت أكبر دعاية
للجلء والدستور

والقى بالقاهرة في مسرح عباس « سينما الكوزمو الان »
خطبة أخرى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨ ، لمناسبة ذكرى
١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الذي دخل فيه الانكليز عاصمة
البلاد ، وأراد بالقائها في هذا اليوم أن تكون بمثابة احتجاج
قوى رائع على الاحتلال البريطاني وعلان عدم مشروعيته ،
وقد غص المكان بالالوف من الوطنيين ، وبدى الاجتماع

يعزف السلام الخديوى : ثم عزفت الموسيقى نشيد انحزب الوطنى لأول مرة ، فاشتدت حماسة الحاضرين ، وألقى الفقيه خطبته ، بدأها بالتنويه بأن هذا الاجتماع أقيم لمناسبة مرور ستة وعشرين عاما على دخول الاتكليز مصر ، وقال : « ان الأمم تحتفل بحريتها واستقلالها ونحن نندب حظنا ونبكي استقلالنا » وبعد أن ذكر احتفالات الأمم بأعياد استقلالها ، عرج على الذكريات الأليمة فى تاريخ مصر بعد الاحتلال ، ثم دعا الى التمسك بالجلء ، وحمل على سياسة الاحزاب التى كانت تدعو الى التهاون فى امر الجلء والاكتفاء بمطالبة الاحتلال بالاصلاحات الداخلية ، وأبان خطر هذه السياسة

وحمل على فكرة من كانوا يقولون ان العالم يجب ان يكون بعيدا عن السياسة ، وهم يقصدون الدعاية ضد الوطنية ، قال :

« يقولون دائما ان السياسة والعلم لايجتمعان ، وان السياسة يجب ان تحرم على رجال العلم ، كأن العلماء او المشتغلين بالعلم يلزم ان يكونوا على الراى القائل « بأن لاوطن ولا وطنية » فلا يهتمون بشئون بلادهم ، ويكون سواء لديهم ان كانت مستقلة او خاضعة لسلطة اجنبية ، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسما

« تعرفون كلكم من هو (باستور) ذلك العالم الفرنسى الذى اكتشف مكروب الكلب ، واكتشف علاجه ، وقضى حياته فى خدمة علم المكروب حتى أوصله الى هذه الدرجة ، طبقت شهرته الآفاق ، وأهداه الملوك أكبر وساماتهم ، ومن بينهم امبراطور الالمان ، فرفض نيشان هذا الامبراطور العظيم ، لانه عدو بلاده وقاهر امته والمحتلة جنوده للالزاس ، وقسم عظيم من اللورين ، فكتب اليه الامبراطور انه أهداه نيشانه بصفته عالما ، والعلم لا وطن له ، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة : « نعم ان العلم لاوطن له ، ولكن للعالم

وطنا « واصر على الرفض والاباء ، يا قوم انظروا الى مافعله هؤلاء العظماء ، وما يفعله بعض اكابرنا اصحاب الالقاب الضخمة ، فانهم يتحلون بحمل النياشين الانكليزية ، ويقبلون ان يلقبوا بلقب (سير) الممنوح لهم من الفاصب لبلادهم ، فمتى وجد من بيننا من يرفض النياشين والالقاب الانجليزية نتأكد اننا أصبحنا في عداد الامم الحية »

ثم تكلم عن افساد الاحتلال للادارة والجيش ، قال :

« هل يرجى اصلاح من الانجليز ، وهم الذين افسدوا نظام الادارة واتوا الينا بشبان من بلادهم ، لا يعلمون شيئا من اخلاق الامة المصرية ، ولا عوائدها ، وقيدوا المديرين حتى في اصغر الامور ، فاختل الامن وزادت الجنايات بزيادة استخفاف الاهالي بسلطة الحكومة ، وعدم مساعدتهم لها على اظهار حقيقة الوقائع الجنائية

« هل يرجى منهم اصلاح ، بعد ان أصبحت البلاد بلا جيش مصرى ، يحمى ذمارها ، أو يدافع عند كل طارئ ، حتى تكون دائما مفتقرين الى حماية الجنود الانكليزية ، الجيش المصرى لايزيد عن عشرة آلاف جندى ، كثير منهم من السودانيين ، وهو مشتت في انحاء السودان كتائب صغيرة ، وبين كل كتيبة وأخرى مئات من الاميال ، بحيث يصعب جمعه لقمع ثورة صغيرة ، كما حصل في حادثة الكاملين

« ماذا أقول ؟ كيف يرجى اصلاح من سالب استقلالنا ؟ كيف يرجى مساعدة غاصب في ابتلاع بلادنا ؟ يا قوم لانقش أنفسنا ، نحن لانسعد الا اذا اتحدنا ونبذنا الاختلافات ، وتركنا الشخصيات وراء ظهورنا ، وصرنا حزبا واحدا يشد بعضه بعضا ويد الله مع الجماعة »

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، واقترح على الحاضرين ارسال تلغراف بهذا المعنى الى السير ادوارد جراى

وزير خارجية بريطانيا ، فوافقوا عليه بالاجماع ، وهتفوا
بحياة مصر والاستقلال

مظاهرة طلبة الحقوق يوم عرض الجيش الانجليزى

اعتاد الانجليز منذ الاحتلال أن يحتفلوا بعيد مولد الملكة
فيكتوريا ، ثم بعيد الملك ادوارد السابع ، وذلك بعرض
الجيش البريطانى فى ميدان عابدين ، وكان اللورد كرومر
يرأس هذا العرض ، ثم خلفه فى ذلك السير الدون جورست ،
وام يكن الخديو عباس يحضر هذه الحفلات ، ولكنه بدأ
يحضرها لأول مرة فى عيد ميلاد الملك ادوارد السابع ، يوم
٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، ووقف تحت العلم البريطانى فى
ميدان عابدين ، الى جانب اللورد كرومر ، وشهد العرض
حتى نهايته ، وقد انتقد الوطنيون هذا الموقف انتقادا
شديدا ، مما اضطر « المعية » الى اصدار بلاغ رسمى نسبت
فيه حضور الخديو الى المصادفة ، ولكن الخديو حضر
الاحتفال فى العام التالى (نوفمبر سنة ١٩٠٥) ، فانتقد
المرحوم مصطفى كامل هذا الموقف فى اللواء ، ثم وقعت حادثة
دنشواى فى يونيه سنة ١٩٠٦ ، وجاء على اثرها فوز الحركة
الوطنية واشتداد السخط على الاحتلال ، فعزل الخديو عن
حضور العرض فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ ونوفمبر سنة ١٩٠٧
فلما جاء نوفمبر سنة ١٩٠٨ كانت « سياسة الوفاق » قد
ظهرت بوادرها ، فخشى المترجم ان يعود الخديو الى حضور
العرض ، والوقوف تحت الراية البريطانية ، فنبهه الى
الامتناع عن حضور الاحتفال ، وكتب (اللواء) يوم ٨ نوفمبر
سنة ١٩٠٨ مقالا بهذا المعنى

وقد كان ما طلبه اللواء ، واكتفى الخديو بالاشراف على
العرض يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ من شرفة قصر عابدين ،
وحدثت فى هذا اليوم مظاهرة وطنية ، لم يسبق لها مثيل فى
الاحتفالات السابقة ، ذلك ان مدرسة الحقوق كانت ملاصقة

للقصر «مكان قشلاق الحرس الجمهورى الان» ، فاجمع طلبتها على الاجتماع فى ذلك اليوم بفناء المدرسة المطل على الميدان ، والمقابل لشرفة القصر ، فلما ابتدا العرض واخذ الجيش البريطانى يتحرك ، هتف الطلبة جميعا (يعيش الخديو ! يعيش الاستقلال !) ، وما كاد هذا النداء يصل الى اسماع الجمهور الذى كان يشاهد العرض ، حتى فعل فيهم فعل السحر ، وهتفوا مثله ، ثم استمر طلبة الحقوق فى هتافهم عاليا ، وكرروه مرارا ، حتى غلب على هتاف الجنود ، واضاع هيبة الاحتفال ، فكان لهذه المظاهرة الرائعة اثر كبير فى النفوس ، اذ كانت الاولى فى نوعها ، واعجب الراى العام بشجاعة طلبة الحقوق الذين لم يهابوا صليل السيوف ، ولا مظاهر الرهبة التى كانت ماثلة فى العرض العسكرى ، وانها لتغرافات الاعجاب بهذه المظاهرة الرهيبة ، وحنق الانجليز على هذا الحادث الذى عكر عليهم صفو الاحتفال ، فتحدثوا فى نقل المدرسة من مكانها الى مكان آخر ، وتردد صدى هذه المظاهرة فى الخارج ، فنشرت جريدة « الطان » الباريسية نبأ برقيها عنها نشر فى عدد ١٠ نوفمبر قالت فيه : « ان طلبة مدرسة الحقوق الخديوية انتهزوا فرصة استعراض الجيش الانجليزى فى عيد ميلاد ملكهم وقاموا بمظاهرة وطنية كبرى ، اذ صاحوا مرات متوالية (ليحى الاستقلال) واجابهم بنفس الهتاف من كان فى الخارج من المصريين »

وتجددت هذه المظاهرة من طلبة الحقوق ومن الجمهور فى ميدان عابدين يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، اذ وقف الطلبة فى فناء المدرسة ، ولما استقر السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مكانه بالميدان ورفع العلم البريطانى ايلانا بابتداء العرض ، هتفوا جميعا : (ليحى الاستقلال ! لتحى الحرية !) بالعربية والفرنسية ، وكرروا هذا النداء ثلاثا ، وقبل انتهاء الاحتفال صاح الجنود الانجليز (ليحى

الملك !) ، فأجابهم الاهالى الذين كانوا موجودين بالميدان
ليحيى الاستقلال !) ثلاثا ، فكان لهذا الهتاف دوى هائل
اخترق الفضاء ، وأعاد الى الازهان ذكرى مظاهرة العام
السابق

استقالة وزارة مصطفى فهمى وتأليف وزارة بطرس غالى

طال العهد بوزارة مصطفى فهمى ، اذ كانت تتولى الحكم
من نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، وهى وزارة الاستسلام والولاء
المطلق للاحتلال البريطانى

وقد أدرك الاحتلال ، وبخاصة بعد استقالة اللورد كرومر ،
ضرورة احداث تغيير فى الوزارة ، لسكى تتألف وزارة جديدة
قد لاتتهم بأنها صنيعه الاحتلال ، ولكنها فى الواقع تنفذ
سياسته فى محاربة الحركة الوطنية ، فتتحمل بعض التبعة
فى هذه الخطة ، وتوزع المسئوليات بينها وبين الاحتلال ، فلا
يتجه السخط الى الاحتلال وحده

فهذا التغيير الوزارى كان اذن فكرة انجليزية ، نفذها
مصطفى فهمى ، كما كان ينفذ كل امر يصدر اليه من الوكالة
البريطانية ، فقدم استقالته فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨
ونسبها «لاعتلال صحته» ، فعهد الخديو عباس الى بطرس غالى
وزير الخارجية تأليف الوزارة الجديدة فى ١٢ نوفمبر سنة
١٩٠٨ ، فألفها فى اليوم نفسه ، ولم يدخل فيها من أعضاء
الوزارة السابقة ، سوى بطرس غالى وسعد زغلول ، ودخلها
أربعة وزراء جدد ، وهم : محمد سعيد ، وحسين رشدى ،
واسماعيل سرى ، وأحمد حشمت

وقد استقبل الفقيد الوزارة الجديدة بالاعراب عن أمل
الامة فى ان تعلن الدستور ، وكتب فى هذا المعنى مقالا بعنوان
« الوزارة الجديدة »

على أن هذه الوزارة لم تلبث نياتها أن تكشف ، فتبين أنها وليدة سياسة « الوفاق » تلك السياسة التي كانت ترمى الى محاربة الحركة الوطنية بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السافرة التي كان يتبعها اللورد كرومر ، ونعنى بها الطريقة المقنعة التي اتبعها خلفه السير جورست ، اذ يتوارى فيها الاحتلال خلف الوزارة المصرية ، ويفعل ما يريد باسمها

المؤتمر الوطنى وخطبة الفقيد

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطنى باسم « المؤتمر الوطنى » فى فناء دار اللواء ، بشارع الدواوين (نوبار باشا الآن) ، صبيحة يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، برئاسة الفقيد ، وألقى خطبة ضافية عن جهاد الحزب منذ اجتماع الجمعية العمومية الاولى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ برئاسة المرحوم مصطفى كامل

وذكر ما أصاب مصطفى من المرض ، ثم وفاته قبل أن يبلغ الحزب أشده ، وما بذله هو واخوانه من الجهود للسير بالحزب فى الطريق التى رسمها مؤسسه ، وأشار الى تأسيس شركة اللواء ، والى الدسائس التى قصد بها خصوم الحركة الوطنية وقوع الانقسام بين أعضاء الحزب ، وكيف قاوم هذه الدسائس ، وحفظ الحزب من الانحلال ، وأشار الى اضراب عمال اللواء ، واستمراره فى الظهور برغم هذا الاضراب ، ثم نوه بتأسيس اللجان الفرعية للحزب فى مختلف أقسام القاهرة ، وفى المدن والاقاليم ، والى حركة المطالبة بالدستور ، وكيف عمت طبقات الامة ، وانضمام مجلس شورى القوانين اليها

ونوه بحركة انشاء مدارس الشعب الليلية ، التى كان الحزب الوطنى ونادى المدارس العليا عمادها

وذكر ما قام به الحزب من وضع تقرير باسم (تقرير

الحزب الوطنى) عن حالة البلاد فى سنة ١٩٠٧ ، وقد وزع التقرير فى اثناء اجتماع الجمعية العمومية ، وهو كتاب قيم ، يقع فى ٢٣٩ صفحة ، من خير ماكتب عن الحركة الوطنية ، فى نواحيها المختلفة

ودعا فى خطبته الى مضاعفة الجهاد ، قال : « هذه أعمالنا بالاختصار شرحتها لحضراتكم ، وهى قليلة جدا ، فى جانب مايلزم لخلاص البلاد من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد ، ولكنها لا يستهان بها ، اذا راعينا ما احاط بنا من الصعوبات والدسائس ، تلك الدسائس التى مازالت تعمل من وراء ستار ، لتفريق اعضاء هذا الحزب المتضامنين وايقاع النفرة والشقاق بينهم »

الى ان قال : « اننا متضامنون فى العمل الذى فرضناه على انفسنا ، مختارين غير مسوقين ، متضامنون للوصول الى الغاية الشريفة ، التى وضعناها نصب اعيننا مهندسين ، والتى هى اساس حزبنا الموقر ، وهى خلاص مصر من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد ، نعم هم يعتقدون ان هذا الحزب المبارك يقوم بشخص معين ، او بجماعة معينة ، لقد وهموا وضلوا السبيل ، فان فكرة الدفاع عن حقوق مصر فكرة وصلت الى اعماق قلوب المصريين كافة ، وامتزجت بهم امتزاج الروح بالجسد ، وجرت فى عروقهم مجرى الدم ، فلو سقطت اللجنة الادارية مع رئيسها او استقالت ، او نفيت من البلاد ، او قتلت قتلا ، لما اصاب الحزب اى ضرر ، اذ يقوم من بين الباقين من يستمر فى العمل ، ويحمل العلم ، قبل ان يصل الى الارض ، كالجنود المحاربة ، اذا قتل حامل علمهم ، التقطه غيره قبل ان يمس التراب ، وهكذا يحمله سيد بعد سيد ، حتى يتم الفوز العظيم والنصر المبين »
« المسألة مسألة مبادئ لا أشخاص ، فمهما تغيرت

الاشخاص أو تعدلت ، فالمبدأ ثابت لامحالة بإذن الله ، فكونوا
رجالا أيها الاخوان ، ولا تدعوا لوساوس شيطان خناس
منفلا ، يصل منه الى قلوبكم ، وكونوا عباد الله اخوانا «
وقد قوبلت هذه الخطبة في كل مواضعها المهمة بالتصفيق
والتأييد ، وكان لها احسن وقع في النفوس



جہاد الزعيم ۱۹۰۹ء

حفلت سنة ١٩٠٩ بالجهود المتواصلة ، التي بذلها المترجم ، في سبيل تدعيم الحركة الوطنية والسير بها الى الامام ، كما امتازت بالمشروعات الانشائية ، ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية ، التي وجه اليها جهود الوطنين بدا الكفاح الوطنى في هذه السنة بالاحتجاج على اتفاقية السودان ، فاجتمعت اللجنة الادارية برئاسة المترجم يوم ١٩ يناير سنة ١٩٠٩ ، وقررت تجديد الاحتجاج على تلك الاتفاقية ، ومن طريف المصادفات أن بطرس غالى الذى وقع على هذه الاتفاقية يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بصفة كونه وزيرا للخارجية ، كان يتولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٠٩ ، فأرسل الفقيه اليه كتاب الاحتجاج ، وأشار فيه الى انه هو الموقع على الاتفاقية ، وهى شجاعة من المترجم فى مجابهة ذوى السلطة ، وهذا نص كتاب الاحتجاج :

« نتشرف بارسال هذا الاحتجاج لعطوفتكم ضد اتفاقية السودان التى وقعتم عليها بصفتكم نائبا عن الخديوية المصرية ، لمخالفة هذه الاتفاقية للفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية ، وأقربها معاهدة ترايبا الصادرة فى ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ (١) ، وذلك بناء على ما قرره لجنة الحزب الوطنى الادارية فى هذا اليوم ، الذى هو تذكار

(١) هى العهد المعروف بميثاق النزاهة ، الذى وقع عليه سفراء الدول العظمى بالامنتانة ، وبموجبه تعهدت الدول أنها فى كل اتفاق يحصل بشأن المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها

عقد تلك الشركة في سنة ١٨٩٩ ، هذا وتفضلوا بقبول
احترامات
رئيس الحزب الوطنى
محمد فريد

وارسل برقية الاحتجاج الآتية الى وزير خارجية
انجلترا :

« باسم الحزب الوطنى المصرى ، نجدد احتجاجنا على
اتفاقية السودان المؤرخة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، لمخالفتها
لنصوص المعاهدات الدولية ، وأخصها معاهدة ترايبس
المؤرخة ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ . والتي كانت الحكومة
الانجليزية أول الموقعين عليها »

وجدد الحزب الوطنى هذا الاحتجاج فى الاعوام التالية

انشاء مدارس الشعب الليلية

اعتزم الحزب الوطنى ، منذ أواخر سنة ١٩٠٨ ، بتوجيه
الفقيد ، انشاء مدارس ليلية للشعب ، لتعليم الفقراء
والعمال مجاناً ، فأنشأ ببولاق أول مدرسة من هذا النوع ،
وبدأت الدراسة فيها فى نوفمبر ١٩٠٨ ، وألقى المرحوم
أحمد بك لطفى أول درس بها . وموضوعه : « الشئون
الاجتماعية »

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية : القراءة
والكتابة - دروس الدين - قانون الصحة والاحتياطات
الصحية - العناية بتربية الاطفال - القوانين الخاصة
بالمعاملات اليومية - الشئون الاجتماعية - دروس الاشياء
- الحساب - تاريخ مصر والتاريخ الاسلامى - جغرافية
مصر - اخلاق واداب

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لتدريس هذه المواد ،
والقاء الدروس الليلية على العمال ، وبلغ عدد المدارس التى

انشأها الحزب سنة ١٩٠٩ لتعليم الصناعات مجاناً ، اربع مدارس في أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية . تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذا من مختلف الحرف . وانتشرت هذه المدارس في عواصم القطر . وقد ساهم نادى المدارس العليا في هذه الحركة ، اذ ألف لجنة لنشر مدارس الشعب . وتولى أعضاؤه التدريس فيها

نقابات العمال

كان المترجم لا يفتأ يدعو الى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشئونهم ، قال في هذا الصدد في مقالة له نشرت بجريدة الديلى نيوز في يونية سنة ١٩٠٨ :

« الى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ، ولا قوانين تحدد سنهم ، ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها في العمل . فتجد العمال مثقلى الكواهل بلأرحمة . خصوصا في معامل الدخان ، ومعامل حلب القطن ، حيث يشتغل الاطفال ذكورا واناثا ، في وسط من اردأ الاوساط ، من الوجهة الصحية والادبية . وقد كتبت الصحافة المصرية كثيرا عن هذه المسائل ، بلا جدوى ولا تأثير في الدوائر الرسمية »

وعنى بتأسيس نقابات العمال والصناع ، لترقية حالتهم المادية والمعنوية ، فانشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال في مصر باسم « نقابة عمال الصنائع اليدوية » ، ووضع الحزب لها قانونا من خير القوانين التى وضعت لنقابات الصناع ، واتخذ لها ناديا بالسبئية تجاه مدرسة عباس ، وكان أول رئيس لهذه النقابة على بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقا ، ومن خاصة أنصار المترجم ، وقد ازدهرت النقابة وبلغ عدد أعضائها في ختام سنة ١٩٠٩ نحو ثمانمائة عضو ، عدا الاعضاء المساعدين

من غير العمال ، وحفل ناديها بالمحاضرات القيمة ، وألقى فيه المرحوم عمر بك لطفى محاضرة مساء ١٥ يناير سنة ١٩١٠ عن « أسباب ارتقاء العمال في أوروبا ، وكيف يرتقى العامل في مصر » ، ثم تعددت المحاضرات يلقيها أهل العلم والفضل

وسرت فكرة تأسيس النقابات في العواصم ، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية في الاسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها ، على مثال نقابة القاهرة

الاحتفال بالعام الهجرى

بدأ الاحتفال برأس السنة الهجرية لأول مرة عام ١٣٢٦ (سنة ١٩٠٨) ، قبيل وفاة المرحوم مصطفى كامل ، وكان ذلك من ثمرات الحركة الوطنية ، ومن علامات الشعور بالكرامة القومية ، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة ذلك العام بدار التمثيل العربى ليلة الاثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ هـ (فبراير سنة ١٩٠٨ م) ، وكانت حفلة جامعة

وأقيمت في تلك السنة احتفالات أخرى بالعام الهجرى الجديد في حلوان وطنطا والاسكندرية وميت غمر ودكرنس .. الخ

وفي سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) كان الاحتفال بالعام الهجرى أعظم وأفخم من احتفال سنة ١٣٢٦ ، تبعا لنمو الحركة الوطنية ، واتساع مداها ، وتولى طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادى المدارس العليا ، وأقاموه بدار التمثيل العربى مساء الجمعة غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٦ (٢٢ يناير سنة ١٩٠٩) برئاسة المرحوم أحمد بك لطفى ، وخطب فيه جمع من الوطنيين

ثم وقف شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، وألقى قصيدته

المشهوره في تحية العام الهجرى ، قال في مطلعها :

أطل على الاكوان والخلق تنظــــر

هلال رآه المسلمون فكبروا

وهى من غرر قصائده وقد سرد فيها الحوادث في مختلف
البلاد الاسلاميه ، طوال العام المنصرم ، وعرج على الحركة
الوطنية في مصر ، فحيها أحسن تحية ، وكان ترجمان
الشعر والادب في تمجيدها وتأيدها

وعرج على حركة المطالبة بالدستور التى كان الفقيد رافع
لوائها ، قال :

ويا طالبى « الدستور » لا تسكتوا ولا

تبيتوا على ياس ولا تتضــــجروا

فما ضاع حق لم ينم عنه أهله

ولا ناله فى العــــالمين مقصر

وقد قوبلت القصيدة بالتصفيق والاعجاب والحماسة
البالغة من الحاضرين ، ولبت فى قائتها ساعة من الزمان كاملة
وأقيمت حفلات عدة بالعام الهجرى الجديد ، فى القاهرة
وفى عواصم البلاد ، وعظم شأن هذا العيد ، فقررت الحكومة
لاول مرة جعله عيداً رسمياً تعطل فيه الدواوين ، وصدر
هذا القرار فى عهد وزارة بطرس غالى

الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل

كانت الذكرى الاولى لوفاة مصطفى كامل مظهرة
قومية رائعة تجلّى فيها تقدير الشعب للزعيم الراحل ،
وتمسكه بمبادئه

وقد أعد المترجم موكبا هائلا يوم ١١ فبراير ، وهو
يوافق يوم تشييع الجنازة ، تجلت فيه معانى الوفاء
والوطنية ، وجعل منه سبيلا الى بث روح المثابرة

والاخلاص والتضحية ، وغرسها في النفوس ، وكتب عنه
مقالا في هذا المعنى

وسار الموكب في اليوم المذكور ، من دار اللواء بشوارع
الدواوين ، الى مدفن الزعيم الاول ، فكان موكبا رهيبا ،
اعاد الى الازهان جلال موكب الجنازة ، احتشدت فيه
طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعها ، واللجان الفرعية
للحزب الوطني ، كل طائفة تحمل علمها مجللا بالسواد ،
وسار الموكب على الترتيب الذي وضعت له لجنة الاحتفال ،
وكان النظام كاملا ، والسكون شاملا ، واخترق الشوارع
المؤدية الى المدفن ، فزحرت بالجموع الحاشدة ، وكان لا يمر
في طريق الا ويسود السكون الواقفين على الجوانب ، وعطلت
قطرات الترام والعربات في كل مكان مر فيه ، ورفعت
المحال التجارية التي مر بها شارات الحداد ، اشتراكا في
الاحتفال ، وانتهى الموكب الى مدفن الزعيم ، وهناك احتشد
من وسعهم المكان في قناء المدفن ، الخارجى والداخلى ،
ومروا على قبره يضعون حوله باقات الزهور والرياحين
ووقف على القبر شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، فألقى
قصيدته العصماء في ذكرى الزعيم ، قال في مطلعها :
طوفوا بأركان هذا القبر واستلموا

واقضوا هنالك ما تقضى به الدم
وقد استمع الجمع الى القصيدة في خشوع وتأثر ، واثارت
من قلوبهم كامن أشجانهم ، وأحيت في نفوسهم ذكرى
الزعيم العظيم ، ومبادئه القومية ، ولما وصل الى قوله :
واقسموا أن تذودوا عن مبادئه

فنحن في موقف يحلو به القسم
ضج الحاضرون بالهتاف : أقسمنا ! أقسمنا ! فكان هذا
اليوم يوما مشهودا في تاريخ الحركة الوطنية
وتجدد هذا الموكب في الذكرى الثانية لوفاة الزعيم يوم

١١ فبراير سنة ١٩١٠ ، كما أقيمت الحفلات بأحياء ذكراه
في كثير من عواصم المديریات والأقاليم

انجاز تمثال مصطفى كامل

حدث شيء من التراخي من اللجنة التي ألفت لاقامة
تمثال مصطفى كامل ، وظهرت على صفحات « اللواء »
رسائل من بعض الوطنيين يتساءلون عن أسباب هذا
التراخي ، ويتهمون بعض أعضاء اللجنة بأنهم لم يكونوا
مخلصين يوم أن اشتركوا فيه ، وبخاصة بعد أن نشر في
بعض الصحف مقال غفل عن الامضاء ، يدعو كاتبه الى العدول
عن عمل التمثال ، لأنه كما زعم « احياء للوثنية » ، فاعتزم
المرجع ان يضع حدا لهذا التردد ، ورأى ان خير وسيلة
لانجاز التمثال تأليف لجنة تنفيذية من بعض أعضاء اللجنة
العامة تعنى بأمره ، فاجتمعت اللجنة العامة يوم الأحد
٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ برئاسة اسماعيل صبرى الشاعر
الكبير (رئيسها) ، وحضور محمد فريد ، والدكتور محمد
علوى ، وعلى فهمى كامل ، وحسن عبد الرازق ، ومحمود
أبو النصر ، والاستاذ مرقس حنا ، والاستاذ ويصا واصف ،
والاستاذ أحمد لطفى السيد ، وأحمد عبد اللطيف ، وقررت
انتداب لجنة تنفيذية برئاسة الفقيد ، للشروع فورا في عمل
التمثال ، وخولتها اللجنة العامة كل سلطة في هذا العمل ،
وكتب المرحوم اسماعيل صبرى رئيس اللجنة العامة ، الى
البنك الألماني ليضع المبلغ المكتتب به تحت تصرف اللجنة
التنفيذية ، وقد بلغ مجموع الاكتاب نحو ٣٥٠٠ جنيه

وعهدت اللجنة التنفيذية الى المرجع بالاتصال بأحد
مشاهير المثاليين في أوروبا ، لصنع التمثال ، وخبرت الحكومة
في اختيار المكان اللائق لاقامة التمثال عند حضوره ، فلم
تجب الحكومة بكلمة



الزعيمان مصطفى كامل ومحمد فريد

وقد أنجز المترجم مهمته بأوروبا في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ،
فتعاقد والمثال الفرنسي المسيو لويس سافين على صنع
التمثال من البرونز ، وأن يكون ارتفاعه مترين وثمانين
سنتمترا ، وبقاعدته صورة بارزة لمصر من البرونز أيضا ،
وتعهد المثال باتمام صنع التمثال في أبريل سنة ١٩١٠ ،
لكى يعرض قبل إرساله الى مصر في معرض الفنون الجميلة،
الذى عقد في باريس من شهر مايو الى يولييه سنة ١٩١٠ ،
وعند عودة المترجم الى مصر اجتمعت اللجنة التنفيذية
برأسه بدار اللواء يوم الخميس ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ ،
واطلعت على الشروط التى تعاقد عليها مع المثال ، فأقرتها،
وقررت مخابرة البنك الشرقى الألمانى ليصرف للمسيو
سافين ربع الثمن المتفق عليه ، على أن ينقد الباقي عند
اتمام صنعه ، وقد أتمه ، ثم جاء التمثال الى القاهرة في
يناير سنة ١٩١٤ وهو المقام الآن في ميدان « مصطفى
كامل »

الغاء الجريدتين الفرنسية والانجليزية

ازدادت نفقات جريدتي ليتندار اجبسيان وذى اجبشيان
استاندارد ، وعجزت مواردهما عن أدائها ، اذ كانتا
تصدران يوميا، احدهما بالفرنسية، والاخرى بالانجليزية،
وغايتهما الدفاع عن القضية الوطنية ، فلم يقبل عليهما
القراء الأجانب ، بل كان أغلبهم يقاطعونهما ، فحرمتا من
اجل ذلك أهم مورد للايراد الصحفى ، وهو الرواج ،
واستنفدتا تدريجيا رأس مال الشركة الذى جمع للاتفاق
عليهما ، ولما نفذ رأس المال انفق عليهما الحزب الوطنى من
ماله نحو ٢٥٠٠ جنيه ، ثم لم يستطع أن يتابع اداء
نفقاتهما الباهظة ، فاضطر لالغائهما في أوائل سنة ١٩٠٩

تقييد حرية الصحافة

اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة زعيمها الأول مصطفى كامل ، وسارت بجذ على خطواته بعد وفاته ، فأخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد ، وكانت « سياسة الوفاق » بين الخديو والاحتلال في إبانها ، فتحالفت السلطان على قمعها

وأول سلاح شهرته الوزارة لتحقيق هذه الغاية ، هو تقييد حرية الصحافة ، فأصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ قرارا بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ إبان الثورة العرابية ، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد

وقالت الوزارة في قرارها ، تسويفا لاعادة هذا القانون الرجعى : « ان الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وحيث أن « الجمعية العمومية » طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود ، وعن الفوضى التي وصلت اليها ، وأرسل اليها مجلس شورى القوانين طلبا مثل هذا في ٣٠ يونية سنة ١٩٠٤ ، وحيث أن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد الا تماديا في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضررا بليغا ، فقد قرر مجلس النظار ما يأتى : يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصرى »

وأغرب ما فى هذا القرار استناده الى رغبة قد بدت من الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢ ، ومن مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤ ، فى ردع بعض الصحف مع انه لم يسبق لهاتين الهيئتين أن طلبتا من الحكومة تقييد

الصحافة السياسية ، وبالرجوع الى مضابط الجمعية العمومية يتضح أنها إنما طلبت وضع حد للقدح في الاعراض ، لا تقييد حرية الصحافة السياسية ، وعجيب من الوزارة أن تشوه هذه الرغبة البريئة ، فتتخذها حجة لتسويغ قرارها ، في حين أنها أهملت أهم رغبة اجماعية قررتها الجمعية العمومية ، وهي إعادة الدستور

وقد اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني يوم صدور هذا القرار ، وقررت الاحتجاج عليه ، وابلاغ الاحتجاج الى الخديو ، في كتاب وقعه الفقيه ، هذا نصه :

« مولاي ، أتشرف بأن أبلغ سموكم ان اللجنة الادارية للحزب وهي مجتمعة اليوم ، كلفتني ان ارفع لسموكم باسم الحزب مانصه : مولانا المعظم . نتشرف نحن أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطني الذي يمثل قوة تحترم سموكم ، ولا يستهان بها في البلاد ، بأن تظهر لسموكم عظيم استيائنا من تقرير الحكومة العودة الى العمل بقانون مطبوعات سنة ١٨٨١ ، ذلك القانون الذي صدر في زمن كانت فيه البلاد في فوضى ، وقبل تلك الثورة المشثومة ، وان مبادئ سموكم الدستورية التي جاهرتم بها مرارا ، والتي أعجب بها العالم أجمع ، لا يمكن أن تتفق مع قانون كهذا القانون ، في تنفيذه قتل للحرية التي هي شعار سموكم والتي كان آخر برهان على تأييدها أمركم العالي بعلنية جلسات مجلس الشورى ، الامر الذي أملت معه الامة بأسرها خيرا كبيرا ، وأنه اذا كان غرض حكومة سموكم من تنفيذ هذا القانون معاقبة الصحفيين الذين يحيدون عن مبادئ الحق والعدالة ، فها هو قانون العقوبات المصري حافل بأشد العقوبات على من يأتي منهم أمرا نكرا ، لهذا نرى يا مولانا أنه لا يصح معاملة أمة برهنت مرارا على اخلاصها لبيتكم الكريم بتقييد حريتها ، والعمل على اماتة الشعور الحي فيها ، ولذلك

لا نزال آملين في ميل سموكم الى الغاء هذا القانون حتى لا يسجل التاريخ على حكومة مصر أنها تسير الى الوراء في عصر بلغت فيه الأمم مبلغا كبيرا من الحضارة والحرية ، هذا ولا نزال المخلصين للعدل والعرش الخديوي «

كان هذا القانون يخول وزارة الداخلية حق انذار الصحف، وتعطيلها مؤقتا أو نهائيا ، دون محاكمة أو دفاع ، فكان بعثه واعادة العمل به ، قضاء على حرية الصحافة ، وكان صدور القرار به أول مظاهر تحالف الخديو والوزارة والاحتلال على الحركة الوطنية

قال الفقيد في هذا المعنى ، ناعيا على وزارة بطرس غالى اصدار هذا القرار ، ما يأتى ، ضمن حديث له مع مكاتب جريدة « كورييه ديجيت »

« نحن نعرف منذ الصيف الماضى أن مسألة تقييد الصحافة كانت موضع اهتمام أولياء الامور ، وقد ذهب البعض الى أنها كانت ماثرا للمناقشة فى لوندرة ، أثناء سياحة الجناب العالى مع بطرس باشا غالى ، ولكن ما كنا ننتظر أن يعاد هذا القانون الرجعى فى عهد الوزارة الحاضرة التى كانت الامة معلقة بها آمالا كبيرا ، لان هذه الوزارة مؤلفة من أربعة رجال قانونيين، كانوا مستشارين فى محكمة الاستئناف (يشير الى حسين رشدى وسعد زغلول ومحمد سعيد واحمد حشمت) والخامس مهندس كبير تخرج من مدرسة السنترال بباريس ، ورئيسهم رجل مجرب ولو أنه من رجال العهد القديم ، فالوزارة تألفت من رجال استناروا بنور العلم ، فكانوا حقيقين بأن يشعروا بنعمة الحرية

« ولكن خاب أملنا فى تلك الوزارة ، فرضيت أن تفعل ماكانت تلوم الوزارة الماضية على فعله ، بل أكثر ، وقد فقد الوزراء فرصة جميلة يخدمون فيها بلادهم باستقلالهم

(كما أشيع ذلك) فأننا أرى أن قد انقطع الرجاء في أن الوزارة الحاضرة تخدم مبادئ الحرية »

وسأله المكاتب : وعلى ذلك ، فأنت تظن أن القانون لن يكون له تأثير على ميول الوطنيين وحركتهم ؟

فأجابه : « نعم فاني أعتقد أن ما تهددنا به الحكومة من كم أفواهنا ، واعنات صحافتنا لا يكون له أثر سوى أنه يزيد الحركة الوطنية قوة ، وأن من خرق سياسة الحكومة أن تسد تلك الفوهة ، التي كان يتصاعد منها ما يفيض من احساس الأمة وآلامها »

المكاتب : ماذا ترون في مظاهرات الطلبة (التي قامت احتجاجا على تقييد حرية الصحافة) وما جرى في ميدان الاوبرا أثناء المظاهرات الأخيرة ؟

الفقيد : « لقد أثبتت مظاهرات يومى الاربعاء والخميس السخط العام على هذا القانون الشاذ الذي يراد به القضاء على حرية الصحافة ، ولقد سارت المظاهرات بانتظام تام ، واخترقت المدينة بكل هدوء ونظام ، كما شهد بذلك كل من رأوا موكب المظاهرة من المنصفين ، وكما اعترفت بذلك الصحف الاوربية التي لا تتحيز لفريق دون آخر ، مثل « الكورييه ديجيت » و « الجورنال دى كير » ، أما الهرج الذي انتهت به مظاهرة يوم الخميس الماضى (أول ابريل) فقد كان الباعث عليه مسلك البوليس ، الذي أراد ، بغير حق ، أن يمنع المتظاهرين من أن يمروا امام فندق الكونتنتال وفندق شبرد ، وأن مسئولية كل ما وقع في ميدان الاوبرا من الحوادث واقعة على عاتق البوليس وحده ، ولقد كان يخشى أن تؤدي حملة الفرسان الى قلاقل خطيرة ، لولا ما أظهره الطلبة من الثبات والرزانة »

وفي أغسطس سنة ١٩٠٩ انذرت الوزارة « اللواء » الانذار الاول ، عملا بقانون المطبوعات ، بحجة أنه نشر مقالة

عن شاب هندي يدعى « دنجرا » ، عدتها تحريضا على ارتكاب الجرائم ، مما يترتب عليه الاخلال بالامن والنظام العام ، فكان هذا اول انذار صدر للصحف تنفيذا لقانون المطبوعات

وقد اُمنعت هذه الوزارة في العدوان على ضمانات الحرية الشخصية ، فسنت في ٤ يولية سنة ١٩٠٩ القانون المعروف بقانون النفي الادارى ، الذى رجع بالبلاد الى الوراء سنين عديدة ، اذ جعل من حق السلطة الادارية نفي الاشخاص الذين ترى انهم خطر على الامن العام ، الى جهة نائية بالقطر المصرى ، وقد اخذ كثير من الابرياء بهذا القانون ، وكان وسيلة لانتقام بعض العمد ورجال الادارة من خصومهم الشخصيين ، واختارت الحكومة الواحات الداخلة منفى لمعظم من قضت لجان النفي الادارى بادانتهم

تعديلات فى القانون النظامى

اعتزم الاحتلال ، تهدة لخواطر المصريين ، ادخال بعض تعديلات فى النظم الشورية التى كانت قائمة فى البلاد ، لعل هذه التعديلات تقنع الامة ، وتصرفها عن الدستور ، فتضعف الحركة الوطنية تبعا لذلك ، وتخبو نارها

ففى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ صدر امر عال بتعيين الامير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيسا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فكان تعيينه لهذا المنصب سببا فى ازدياد مكانة المجلس ، على أن هذا التعيين كان له غرض آخر ، هو اضعاف روح المعارضة والاستقلال فى اعضائه ، وقد ظل يشغل هذا المنصب الى ان استقال منه فى ٣ مارس سنة ١٩١٠ ، على اثر مقتل بطرس غالى

وافتححت الجمعية العمومية يوم اول فبراير سنة ١٩٠٩ برياسة الامير حسين كامل ، وألقى الخديو عباس خطبة

الافتتاح ، ولم يشر فيها البتة الى عزم الحكومة على انشاء المجلس النيابى ، فجاءت الخطبة مخيبة لآمال الامة فى قرب اعلان الدستور ، وأجابت الحكومة على مقترحات الاعضاء الذين طلبوا انشاء هذا المجلس جوابا يؤيد موقفها الرجعى حيال هذا الطلب ، وأبدى الاعضاء فى الجلسة الختامية استيائهم من جواب الحكومة

وفى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ صدر قانون بجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية ، بعد أن كانت سرية منذ انشائها سنة ١٨٨٣ ، وكانت أولى جلساته العلنية يوم أول يونية ١٩٠٩ ، وكان لهذه العلنية أثر كبير فى اهتمام الرأى العام بالمجلس ومداولاته ، ولفت الانظار اليه ، كما انها رفعت من قيمته فى نظر الجمهور

ووضعت الحكومة قانونا لمجالس المديريات تضمن تعديلات لنظامها القديم ، أهمها زيادة عدد أعضائها ، فجعل لكل مركز عضوين ، وخولت سلطة قطعية فى فرض ضرائب اضافية على الاطيان ، لا يزيد مجموعها على خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الاصلية ، لانفاقها على المنافع العامة ومنها التعليم

وكان الغرض من وضع هذا القانون صرف الامة عن المطالبة بالمجلس النيابى ، ولذلك قوبل بعدم الاكتراث ، واستمرت حركة المطالبة بالمجلس النيابى

ومن التعديلات التى أدخلتها الحكومة فى القانون النظامى سنة ١٩٠٩ تقرير حق سؤال النظار (الوزراء) فى مجلس شورى القوانين

رحلة الفقيد الى الاستانة وأوروبا

ذهب الفقيد الى الاستانة ، لأول مرة فى حياته ، فى أبريل سنة ١٩٠٩ ، وقد وصلها يوم ١٢ منه ، وفى اليوم

التالى وقعت الفتنة الرجعية التى قامت ضد الانقلاب العثمانى ، وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد، فكان يرسل الى « اللواء » الرسائل البرقية والمقالات المسهبة ، فى وصف مشاهداته عن حوادث هذه الفتنة وتحليلها ، وأخذ يتابع مقالاته ، بلا ملل ولا كلال ، مما دل على ما غرس فى طباعه من الجلد على العمل ، وجاءت هذه المقالات باللغة منتهى الدقة ، وصارت تاريخا صادقا مفصلا للحركة الرجعية واخفاؤها ، وكان يطلق العنان لقلمه فى الوصف والتحقيق، كأنه محرر أو مراسل الأعظم جريدة ، أوفد خصيصا لهذه المهمة ، مقابل أجر كبير ، فى حين أنه كان متطوعا لتحرير هذه المقالات التى ملأت صحائف بأكملها ، فزادت مكانة اللواء الصحفية ، ورفعت شأنه بين الصحف الاخبارية ، وكانت الأنباء التى ترد منه أصدق الأنباء ، وأكثرها انطباقا على الحقائق

وعدا هذه المقالات ، كان جل عمله أثناء مقامه ، بالاستانة ، تعريف أحرار تركيا بمقاصد الحركة الوطنية المصرية ، واحباط مساعي انجلترا فى حمل تركيا على الاعتراف بمركز الاحتلال فى مصر ، وقد نجح فى مسعاه ، اذ امتنعت الحكومة التركية عن هذا الاعتراف ، أو ما يشبهه ، ولو صدر منها لكان له من الأثر فى اتجاه المسألة المصرية مثل ما كان لاعلان السلطان عبد الحميد عصيان عرابى فى ابان الحملة الانجليزية سنة ١٨٨٢ ، فان هذا الاعلان كان له أسوأ الأثر ، وكان ضربة شديدة خذلت الحركة العرابية ، ولو وجد العرابيون فى الاستانة رسولا كالفقيد لتجنبوا هذه الضربة الأليمة

كان لدعاية الفقيد صداها فى الصحف التركية ، فأكبرت من شأن مصر ، وأعجبت بجهادها ضد الاحتلال ، ومجدت الحركة الوطنية المصرية ، حتى بدت على صفحاتها فكرة

تعديل علاقات تركيا الرسمية بمصر ، وجعلها علاقة دولتين مستقلتين تمام الاستقلال ، قال في هذا الصدد جلال نوري أحد أحرار الترك ، ضمن مقالة له بجريدة (كورييه دوريان) الصادرة يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٠٩ ، بعد أن أيد مصر في جهادها ضد الاحتلال : « على أن مصر عندما تتحرر لا يجوز أن تبقى ذيلا للدولة العثمانية كما هي اليوم ، فانه مقام أصبح لا يليق بها ، بل يجب أن تكون تركيا ومصر دولة ثنائية ، شبيهة بنظام النمسا والمجر »

وقد انتهز المترجم فرصة وجود الخديو بالاستانة ، فأرسل اليه برقية ، ناشده فيها رد الدستور الى مصر ، وأعرب عن أمله في أن تنال دستورها في عهده ، فكانت هذه البرقية دعاية كبيرة للدستور ، وقد نشرتها معظم صحف الاستانة .

وعاد الفقيد الى مصر في أوائل اغسطس ، ثم سافر في سبتمبر الى سويسرا ، لحضور مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

نشطت الدعاية للقضية المصرية في أوروبا على عهد محمد فريد ، وكان من مظاهرها انعقاد مؤتمر للشبيبة المصرية بجنيف في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، وقد نظم هذا المؤتمر لجنة من شباب الوطنيين ، واحتضن الفقيد هذه الحركة ، وعضدها على صفحات اللواء ، وساعد المؤتمر بماله ، وحث المصريين على الاشتراك فيه ، وتولى الأستاذ أحمد لطفى المحامى الكبير تنظيم الرسائل التى رغب أصحابها في تقديمها الى المؤتمر ، واشترك فيه من أحرار الانجليز المستر كير هاردى زعيم حزب العمال البريطانى ،

والمستر بارنز ، والمستر كتل ، والمستر هازلتون ، من أعضاء مجلس العموم

وأفتتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، واستمر منعقدا ثلاثة أيام ، وتليت فيه رسالة للمستر ويلفرد بلنت ، اعتذر فيها عن عدم حضوره المؤتمر ، وطعن في سياسة الاحتلال البريطاني ، وخطب به من أحرار الانجليز والارلنديين المستر كير هاردي ، والمستر كتل ، والمستر بارنز ، والمستر هازلتون معربين عن تأييدهم للقضية المصرية

والقى الفقيد بالمؤتمر خطبة بالفرنسية ، ضمنها عرضا شائقا للحركة الوطنية المصرية ، ووصفا للنظام الذي كانت تعانيه البلاد في عهد الاحتلال وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان من جميع الحاضرين

وقرر المؤتمر في ختام جلساته الاحتجاج على الاحتلال، والمطالبة بالإجلاء والدستور ، فنحنا بذلك نحو الفقيد في مبادئه ، واحتج على الحكومة المصرية لاعادتها العمل بقانون المطبوعات ، ودعا الى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسألة التعليم الحر البعيد عن رقابة الحكومة

وقصد المترجم بعد انتهاء المؤتمر الى باريس ثم الى لندن ، وهناك التقى بالمستر ويلفرد بلنت نصير المسألة المصرية ، ليستحثه على اثارها على صفحات الجرائد الانجليزية ، وعاد الى مصر في أكتوبر سنة ١٩٠٩

جهاز الزعيم سنة ١٩١٠

كانت سنة ١٩١٠ مليئة بالمعارك العنيفة ، بين الامة من جانب ، والحكومة والاحتلال من جانب آخر ، وقد قاد المترجم جيش الامة في هذه المعارك بشجاعة وثبات ، وضاعف جهوده ، وشق للحركة الوطنية طريق النصر ، وسط العقبات التي اعترضتها ، والمكاييد التي دبرت لها

خطبته في المؤتمر الوطني

اجتمع المؤتمر الوطني (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني) يوم الجمعة ٧ يناير سنة ١٩١٠ بدار اللواء برئاسة المترجم ، وألقى فيه خطبة مستفيضة عن موقف الحركة الوطنية وموقف الحكومة تجاهها وأخذ يعدد مآلقاته الحركة الوطنية من اضطهاد

تعميم التعليم الابتدائي

وطالب بتعميم التعليم الابتدائي المجاني قال : « ان نشر التعليم الابتدائي بين جميع طبقات الشعب ، من أقوى الوسائل لترقية الامة ، وأقرب السبل لانالتها الحصرية والاستقلال ، ويجب ان يكون قصدنا جميعا الوصول الى جعل التعليم الابتدائي الزاميا ومجانيا ، لكل مصري ومصرية ، أقول مجانيا لانه لا يمكن التوفيق بين الالزام ودفع أجرة على التعليم ، ولان جعله مجانيا للفقراء وبأجرة للأغنياء ، فيه جرح لمواطف الفقراء من التلاميذ ، الذين يرون انفسهم محتقرين في نظر اخوانهم ومعلميهم ، فالديمقراطية الحققة ، والمساواة الحقيقية ، تقضيان بأن يكون التعليم الابتدائي مجانيا لجميع طبقات الامة ، فقيرها وغنيها ، بلا تمييز ،

حتى يشب التلاميذ على حب المساواة ، ويعرفون منذ نعومة
أظفارهم أن لاتفاوت بين الناس الا بخدمة الأمة ، وأن أقربهم
الى الله أتقاهم ، لا أغناهم »

وطالب بأن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة
ثانوية على الأقل

الفلاح والضرائب

وتكلم عن فداحة الضرائب التى تصيب الفلاح بالنسبة
لمجموع الممولين فى ذلك الحين فقال :

« وهناك مسألة اخرى يجب على نواب الامة الاشتغال
بها ، وهى تحمل الفلاح المصرى أكبر جزء من الميزانية المصرية ،
فكلكم تعلمون ان لجان تعديل الضرائب جعلت أساس تقديرها
ان تكون الضريبة بنسبة ٢٨ فى المائة من الايجار ، بحيث
لايزيد مايدفع عن الفدان عن ١٦٤ قرشا سنويا ، وتعلمون
ان أصحاب الاملاك المبنية فى المدن المقرر فيها دفع عوائد
أمالك كانوا يدفعون جزءا من ١٢ من ايجار أملكهم أى ٨٪
تقريبا ، ثم زيدت بمقدار الربع من أول عام ١٩٠٩ ، ولكن
من الغريب أن التجار لايدفعون شيئا ، وكذلك المصارف
وأصحاب الاموال المنقولة على العموم ، فمن اشترى بجميع
أمواله أسهما من البنك المقسارى أو الاهلى مثلا لايدفع
للحكومة شيئا ، فى حين أن الفلاح الصغير الذى يملك قيراطا
أو قيراطين يدفع ثلث ايراده ، وإذا نقص المحصول أو اتلفته
الدودة باع ماشيته لدفع غائلة الصراف ، ومنعه من بيع
ملكه تسديدا لمال الحكومة ، الذى يبذر باليمين والشمال ،
فيجب على الكتاب والخطباء ان يطرقوا هذا الباب ، ويشرحوه
شرحا وافيا ، حتى يقف الراى العام على مايصيب الفلاح من
الظلم الفادح بتحميله مايقصم ظهره من الضرائب ، وحتى
يمكن أعضاء الشورى أن يجعلوا لهذه المسألة نصيبا من
اهتمامهم وقت درس الميزانية للعام المقبل (١٩١١) ، ويجب

على المشتغلين بتشكيل النقابات الزراعية أن يهتموا بإيجادها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الاطيان وتحسين حالة الفلاح المسكين الذى يكد طول سنته هو وزوجته واولاده ، ولا يحصل الا على القوت الضرورى من الذرة ، واذا نقص محصول القطن عن سداد ماعليه من الايجار أخذ منه محصول الذرة كله أو بعضه ، فانظروا الى هذا التعس الذى عليه أساس العمران بمصر ، والذى لم تتغير حالته المعاشية ، بل هى هى حياة بؤس وشقاء ، وجهل لا يماثله فيها فلاح آخر ، الفلاح المصرى آتس فلاح فى العالم ، آتس من الفلاح الروسى ، الذى يضرب بشقائه المثل ، ولا خلاص له من هذه الحالة الا بنشر التعليم الابتدائى وجعله اجباريا ، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين يزدون عليه الاجارات بمناسبة وبغير مناسبة ، وأمام المرايين الذين يأخذون منه مابقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة

الرسوم الجمركية

وتكلم عن الرسوم الجمركية قال :
« وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام ، وهى مسألة الجمارك والمعاهدات التجارية التى تبرمها الحكومة مع الدول ، دون أخذ رأى مجلس الشورى ، ودون مراعاة صالح البلاد ، أو المبادئ الاقتصادية التى تقضى بضرب المكوس على الاصناف التى يوجد مثلها فى البلاد ، وعدم فرض شىء منها على ماتحتاج اليه البلاد من الحاصلات ، أو ما يكون ضروريا منها للفقراء »

نقابات العمال

وقال عن نقابات العمال والتشريع الخاص بهم :
« العمال فى بلادنا مهملون كالفلاح ، فلا قانون يلزم المفاوض

بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله ، أو يفقد أحد أعضائه
فيصبح عديم الكسب ، ومن الامثال العامة (ان الفاعل
ديته أجرتة) ، ولا الحكومة تفكر في الدفاع عنه ، فهي كما
قلنا وقررنا لاتهتم الا بدفع فوائد الديون ، أو هي شبه شركة
لاستغلال وادى النيل

« نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطئ
رأسها أمامها ، ولقد أصبح حزب العمال في إنجلترا من
الاحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة
هذه الطبقة من الاهالى ، مثل المستر كيرهاردى واخوانه ،
وانى انتهز هذه الفرصة لاهدى وافر شكرنا لهذا النائب
واخوانه من الانجليز والارنديين ، الذين حضروا المؤتمر
المصرى بجنيف في شهر سبتمبر الماضى ، وعضدونا فى كل
مطالبنا ، ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات ، التى
قررها المؤتمر المذكور

« بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت قوانين فى
إنجلترا وفرنسا والمانيا ، تضمن لكل عامل فى الصناعة او
الفلاحة معاشا سنويا متى بلغ سنا معلومة ، ولم يكن لديه
مايسد به الرmq ويمنعه من التكفف ، ولقد كان هذا القانون
بانجلترا هو الباعث على تغيير اساس ربط الضرائب ، وتحميل
جزء عظيم لاصحاب الاموال من اللوردات والاغنياء ، ونشأت
من ذلك هذه الازمة المالية الاقتصادية ، التى ربما جرت الى
الغاء مجلس اللوردات ، أو على الاقل جزء عظيم من
اختصاصاته ، كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم

« ولا سبيل لايجاد مثل هذه الحركة المباركة فى مصر حتى
يصبح الصانع والمزارع فى مأمن من الفقر والتكفف عند
الشيخوخة أو المرض ، أو لتحسين حالته المعاشية الا
بالاكثر من فتح المدارس الليلية فى المدن والقرى ، لتعليمهم
حقوقهم وواجباتهم ، وتفهمهم أهمية النقابات وشركات

التعاون ، ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة ،
فأنشأ في العاصمة أربع مدارس للصناع ، في أقسام الخليفة
وبولاق وشبرا والعباسية ، تحوى كل منها نحو مائة وعشرين
تلميذا من حرف مختلفة ، وصنائع متباينة ، فتجد النجار
بجانب صانع الأحذية ، وقاطع الأحجار يكاتف الطباخ ،
وهكذا ، وكلهم متشوقون للتعليم ، ياذلون جهلهم في
التحصيل ، حتى أن الطالب منهم ليتمكن من القراءة والكتابة
في أقل من ستة شهور ، وقد انتشرت هذه الحركة في كثير
من مدن القطر وقراه ، بفضل المخلصين العاملين من رجال
الحزب الوطنى ، ومن غيرهم ، ولم يكتف أنصار العمال بذلك ،
بل أسسوا بقسم الخليفة جمعية للخطابة ، تعقد جلساتها
مساء كل يوم خميس ، ليخطب فيها المعلمون ، والعمال
بأنفسهم ، بعبارة تكاد تكون صحيحة ، ولقد حضرت إحدى
هذه الجلسات مع بعض الإخوان ، وسمعنا ما ألقاه اثنان من
أعضائها ، وهما من صانعى الأحذية ، وكان كلامهما دائرا على
وجوب اتقان الصناعة لمراحة الأجانب

« وسنسعى في عامنا هذا الجديد في تعميم هذه المدارس
والجمعيات في جميع أقسام المحروسة واننا لا نعدم في كل
قسم منها من يقوم بنفقتها والصرف عليها ، فان هذا العمل
من أحسن ما يمكن لأهل الخير التنافس فيه والصرف عليه ،
فعليناكم اخوانى بنشر مبادئ التعليم بين هذه الطبقة المتعسفة ،
وتأسيس المكاتب الليلية ، ومساعدة النقابات بأموالكم
وآرائكم ، وعلى رجال الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من
وقتهم في القاء الدروس والمحاضرات النافعة في هذه المدارس
والجمعيات ، حتى يترقى العامل الفقير ، ويدرك أن له حقا
في أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم »

وختم خطبته مطالبا الخديو بالدستور قال :

« اخوانى : الجناب العالى الخديوى موجود الآن بالمدينة
المنورة ، بجوار قبر أشرف الكائنات ، وغدا تذكرك توليته على

الاربكة الخديوية ، ولذلك أقترح عليكم ارسال تلفراف الى سموه لتهنئته بعيده الميمون ، وللتوسل اليه بالمصطفى أن يرد الينا الدستور ، ليكون ذلك احسن اثر لقيامه بفريضة الحج المبرور ، تحفظه له الامة ، ويذكره له التاريخ مدى الدهور «

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، ومطالبة الخديو بالدستور ، ولقد جاءت هذه الخطبة من أجل خطب الفقيد ، لما احتوته من الآراء الصائبة ، والأفكار الناضجة ، في شتى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحليل المسائل الكبرى ، التي تتناول الحركة الوطنية في جميع نواحيها ، وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان في معظم مواضعها



رفض مد امتياز قناة السويس

في أواخر سنة ١٩٠٩ ، وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت
الرأى العام مسألة كبرى ، تتصل بحياة البلاد المالية
والسياسية ، ونعنى بها مشروع مد امتياز قناة السويس ،
وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالى البريطانى مسـتر
بول هارفى أخذ يفكر - بهواه - فى وسيلة يسد بها حاجة
الحكومة الى المال ، فدخل فى مفاوضة مع شركة قناة
السويس ، لمد امتيازها أربعين عاما ، تلقاء أربعة ملايين من
الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة ، وجانب من الأرباح من
سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٨ ، وقد ظل المشروع فى طى
الخفاء زهاء سنة ، وكان فى عزم وزارة بطرس غالى انفاذه
بسرعة ، حتى لايزعجها احتجاج الصحف الوطنية ، ولكن
فريدا تمكن من الحصول على نسخة المشروع فى أكتوبر سنة
١٩٠٩ ، فبادر الى نشرها فى اللواء ، ثم قفى على أثرها ببيان
أسرار المشروع وأسبابه ، ومبلغ الغبن الذى يصيب مصر
من ورائه ، وشرح ذلك فى سلسلة مقالات مستفيضة ، دلت
على سعة المامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها ، من
الوجهتين السياسية والمالية ، وخلصه المشروع أن أجل
امتياز الشركة محدد بحسب عقد الامتياز بتسع وتسعين
سنة ، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أى من ١٧ - ١٨
نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وتنتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ،
فاتفق المستشار المالى والشركة ، على أن تمد الحكومة المصرية
امتيازها أربعين سنة جديدة ، بعد الستين التى كانت باقية ،
بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة ، من تاريخ التوقيع على

العقد الجديد ، فيمتد اجل الامتياز الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ، وفي مقابل ذلك تدفع للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه ، على أربعة أقساط سنوية متساوية ، تبدأ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضا من صافي أرباحها ، جزءا في المائة ، يدفع من أول سنة ١٩٢١ ، بالنسبة الآتية : ٤٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣١ ، و ٦٪ من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٤٠ ، و ٨٪ من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٠ ، و ١٠٪ من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠ ، و ١٢٪ من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨ ، ويكون صافي أرباح القناة مناصفة ، بين الشركة والحكومة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ ، أى في فترة الامتياز الجديدة (بدلا من ان تكون هذه الارباح كلها لمصر ، طبقا لعقد الامتياز الاصلى)

فالمشروع هو عبارة عن مقدمة مالية لمصر ، لقيمة لها ، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة ، بدلا من ان تكون القناة وارباحها ، ملكا لمصر من سنة ١٩٦٨ ، أو بعبارة أخرى ، هو تنازل عن ملكية القناة ، هذه المدة الطويلة ، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه ، وحصّة من الارباح من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٩ ، ومجموع ذلك نحو ٢٢ مليون جنيه

وقد حمل الفقيد على هذا المشروع حملات صادقة ، وكان نداؤه صيحة الخطر ، التى استجابت لها البلاد فى هذه المسألة ، فقامت بطوائفها وصحافتها ، تنادى بوجوب عرض المشروع على « الجمعية العمومية » ، قبل البت فيه ، وكادت الحكومة تبرم المشروع ، لولا الضجة التى أثارها الحزب الوطنى حوله ، فاضطرت تحت ضغط الرأى العام ، أن تترىث قبل البت فيه

وجاء المشروع وما لابسّه من الاسرار ، حجة جديدة ، أبدت حركة المطالبة بالدستور ، اذ لو كان فى البلاد دستور ، لما فكرت الحكومة فى ابرامه ، دون مصادقة نواب الامة ،

فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابى ، تتمثل فيه سلطة الامة ، وينقذ البلاد من عبث الاحتلال الاجنبى ، والاستبداد الداخلى ، وكذلك جاء حجة قوية ، على ان الحكومة التى كانت قائمة ، انما تعمل دائما على مايرضى الدولة البريطانية ، بغير ان تحسب للامة المصرية حسابا ، او تقدر لمصالحها او لرافقتها قدرا

اضطرت الوزارة تحت ضغط الراى العام الى دعوة « الجمعية العمومية » لانعقاد لاحالة مشروع الاتفاق عليها ، فكان ذلك انتصارا كبيرا للحركة الوطنية ، ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن انها قد عدلت عن المشروع ، ولكنها انتهت الى عرضه بعد ان ادخلت عليه تعديلا يسيرا

وجدد الفقيه تفنيد المشروع ، وكتب عدة مقالات عن اضراره المالية والسياسية

وبدلت الحكومة مساعى جمة لحمل أعضاء الجمعية على قبول المشروع ، ولجأت الى الوعود تارة والوعيد تارة اخرى ، ونشر الامير حسين كامل رئيس الجمعية حديثا ايد فيه المشروع

وانعقدت الجمعية العمومية فى اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير سنة ١٩١٠) برئاسة الامير حسين كامل ، وافتتحها الخديو عباس الثانى ، وانتخبت الجمعية لجنة من خمسة عشر عضوا للدرس المشروع وتقديم تقرير عنه ولم يرد فى الامر العالى الصادر بعقد الجمعية ولا فى خطبة الخديو ان قرار الجمعية سيكون قطعيا

وبعد تأليف وزارة محمد سعيد ، صرح رئيس الوزارة بجلسة ٤ ابريل سنة ١٩١٠ بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعيا ، وقد كان هذا التصريح استجابة لطلب الامة الاجماعى فى هذا الصدد ، وتحقيقا لرغبة بدت

من شركة القناة ، اذ ارادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق،
فاشترطت اقرار الجمعية العمومية

وفي أثناء نظر المشروع استقال الامير حسين كامل من
رياسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، على
اثر مقتل بطرس غالى باشا ، فصدر الامر الخديو في ٧
مارس سنة ١٩١٠ بتعيين محمود فهمى الذى كان رئيسا
لليوان الخديوى بدلا منه، وهو آخر رئيس لمجلس شورى
القوانين والجمعية العمومية ، اذ ألغيت الهيئتان بموجب
القانون النظامى الصادر في أول يولية سنة ١٩١٣ ، وحلت
محلها « الجمعية التشريعية »

واتمت اللجنة التى انتخبته الجمعية مهمتها ، ودرست
المشروع دراسة مستفيضة ، ووضعت تقريرا مطولا ،
تناولت فيه المشروع من كل نواحيه ، وانتهت الى رفضه ،
 واجتمعت الجمعية العمومية بجلسة ٢١ مارس سنة
١٩١٠ ، واستمعت الى التقرير ، الذى تلى فى تلك الجلسة،
وبعد المناقشة فى المشروع وسماع دفاع الوزارة عنه قررت
الجمعية بجلسة ٧ ابريل سنة ١٩١٠ رفضه باجماع الاعضاء
ما عدا الوزراء ومقرس سميكة

وزارة محمد سعيد

على اثر مقتل بطرس غالى عهد الخديو الى محمد سعيد
الذى كان وزيرا للداخلية فى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها
فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ على النحو الآتى : محمد سعيد
للرياسة والداخلية ، سعد زغلول للحقانية ، حسين رشدى
للخارجية ، اسماعيل سرى للاشغال والحربية والبحرية،
أحمد حشمت للمعارف ، يوسف سابا للمالية . وهم
أعضاء الوزارة السابقة ، لم يزد عليهم سوى يوسف سابا
وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة

الجديدة تسير الحركة الوطنية ، لما عرف عن محمد سعيد ، قبل أن يتولى الوزارة السابقة ، من ميوله الوطنية ، إلا أن وزارته كانت شرا على الحركة الوطنية من وزارة بطرس غالى ، التى كان هو عضوا فيها

فقد حاربت الوزارة صحيفة الحزب الوطنى « العلم » منذ صدورها ، فأصدرت فى ٢٠ مارس سنبة ١٩١٠ ، قرارا بإيقافها مدة شهرين ، بحجة انها خرجت فى كتاباتها عن حد « الاعتدال » ، وكان هذا القرار باكورة أعمال وزارة محمد سعيد ضد الحركة الوطنية

ورأى الفقيد ألا يسكت صوت الحزب الوطنى مدة الشهرين ، فأصدر فى اليوم التالى لقرار الايقاف جريدة « الاعتدال » ، ثم « الشعب » و « العدل » و « الاعتدال » ثانية ، ثم عاد « الشعب » الى الظهور من ٢٥ مارس الى أن انتهت مدة ايقاف « العلم » فعاد « العلم » الى الظهور فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٠

وفى عهد هذه الوزارة جاء الكولونيل تيودور روزفلت « Theodore Roosevelt » رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاسبق (١) الى مصر ، عن طريق السودان فى مارس سنة ١٩١٠ ، وألقى بمدينة الخرطوم خطبة سياسية مجديها الاحتلال ودعا الى الخضوع لحكمه ، ولما وصل القاهرة ألقى خطبة أخرى بالجامعة المصرية ، عرج فيها على حركة المطالبة بالدستور ، التى كانت على أشدها فقال : « انه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقينه بعض العلوم ، كما انه لا يمكن اعداد شعب للحكم الذاتى باعطائه دستورا على ورق ، لان تربية الامة لتصبح أهلا لحكم نفسها ، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة ، بل هى مسألة أجيال

(١) هو قريب للمستتر فرانكلن روزفلت الرئيس الاسبق لجمهورية الولايات المتحدة الامريكية

متابعة ، ان بعض الجهلاء يعتقدون ان منح الامة دستورا على الورق ، وبخاصة اذا كان مفتحا بعبارات فخمة ، من شأنه ان يمنح الامة قوة الحكم الذاتى ، مع ان شيئا من ذلك لا يكون بتاتا »

وضرب على هذه النغمة ، معارضا بذلك حركة المطالبة بالدستور فى مصر ، وجاءت خطبته تأييدا واضحا لسياسة الاستعمار البريطانى ، وطعنا مكشوفاً فى استحقاق الامة للحكم الدستورى ، فأثارت سخط الراى العام واستياءه ، وأرسل اليه الفقيد برقية احتجاج بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى

وأرسل صورة هذه البرقية الى الصحف الاوروبية الكبرى ، وقررت اللجنة أيضا الاحتجاج على ادارة الجامعة ، لسماحها بالقاء هذه الخطبة فى دارها ، ومنحها الخطيب لقب دكتور بعد القائه اياها ، وأقام الحزب الوطنى اجتماعا بمسرح « بيلوت باسك » بشارع عماد الدين ، ألقى فيه على فهمى كامل خطبة ردا على خطبة روزفلت ، وبعد انتهاء الاجتماع ، سار الحاضرون جميعا فى شكل مظاهرة هائلة ، يرفرف عليها العلم المصرى ، يؤمها الفقيد الى فندق « شبرد » ، حيث كان الكولونيل روزفلت ، وهناك نادوا بحياة الاستقلال والدستور وسقوط روزفلت ، وانهالت رسائل الاحتجاج عليه من كل صوب

شجاعة الفقيد فى مهاجمة الخديو

كان بديها كلما ازدادت « سياسة الوفاق » رسوخا ، ان يزداد الجفاء بين الخديو والفقيد ، لان سياسة الوفاق كان مقصودا منها كما أسلفنا ، محاربة الحركة الوطنية ولقد جاهر الخديو بعدائه للفقيد حين رماه وأنصاره بالتسرع ، فى حديث له مع المسيو « جان رود » مكاتب

جريدة الطان الباريسية في ابريل سنة ١٩١٠ ، اذ قال :
« لقد اشتغلت دائما في ترقية بلادى وتقدمها في الحضارة ،
ولكن بالاسف وجد قوم متسرعون جدا ، آخروا تقدمها
الطبيعى بالحافهم في مطالب سابقة لاوانها ، ومصحوبة
بالضوضاء »

وعرج في حديثه على الاحتلال والسير الدون جورست
المعتمد البريطانى ، فقال : « ولى وطيد الامل فى القيام
بمهمتنا ، بمساعدة البلد الذى يؤيد مصر تأييدا عظيما ،
فى رفع شأنها وتمدينها ، وان وجود ممثل هذا البلد سير
الدون جورست بيننا ، يعتبر ضمانا وثيقة لنا ، لتحقيق
ذلك ، وقد سبق لى العمل طويلا معه عندما كان مستشارا
لوزارة الداخلية ثم المالية ، فى خدمة الحكومة المصرية ،
وعلى هذا فقد اعتدنا المشاركة فى العمل »

فرد « الشعب » على حديث الخديو ، وكتب المترجم
عدا ذلك مقالتين بتوقيعه كشف فيهما سياسة الوفاق ،
وبلغ الذروة فى شجاعته الادبية تجاه سياسة الخديو
حين قال :

« لا غرابة فى أن يهتم الراى العام بحديث الجناب العالى
الخديو مع مكاتب الطان المسيو جان رود ، فى هذه السنة ،
ويكون موضوع حديث الملائ فى الاندية والمجتمعات ،
وموضوع بحث وانتقاد الجرائد على اختلاف نزعاتها
ومذاهبها ، لأنه اتى بعد حديثه الاول مع المسيو (رنى
بيو) مكاتب الطان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ ، ولا يخفى
انه قد وقعت حوادث عظيمة فى خلال هذه السنين
الثلاث ، غيرت وجه السياسة فى مصر ، بتغير العلاقات
بين سمو الأمير ، ومندوب الحكومة المحتلة ، صدر الحديث
الاول والخديو يشكو ويتألم من اللورد كرومر وسياسته
المبنية على العنف ، وأظهار الأمير بمظهر الضعيف

أمام الأمة والعالم ، وصدر الحديث الثانى والخديو جذل
طرب من السير الدون جورست ، وسياسته المبنية ظاهرا
على اللين ، وأظهار سموه بمظهر الأمر الناهى ، وان كانت
الأوامر تأتى فى الحقيقة من لندرة ، فتبلغ من الوكالة
البريطانية الى الحكومة ، وهى تنفذها كأنها صادرة منها ،
بناء على محض رغبة وإرادة سمو الأمير ، ولذلك رأينا
بونا شاسعا ، بل تناقضا واضحا بين الحديثين ، خصوصا
فيما يختص بحزبنا الوطنى الموقر ، فقد جاء فى حديث
سنة ١٩٠٧ ما يأتى : « ولقد أخطأ القائلون ان المطالب
الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب وحركة تعصب
دينى ، وانى أنكر ذلك بكل قواى ، فان الشعب المصرى
طيب بفطرته ، ونزيه ومجد ، ومعتدل متسامح ، ومتى
عومل برقة ورعاية ، يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة »

« وقد تضمن حديث هذا العام أننا متسرعون فى
الطلب بالخاف ، وأن تسرعنا هذا يؤخر تقدم البلاد ويبعد
أجل الدستور »

« ولا أدري ما الذى حمل سمو الأمير على اعتبارنا
متسرعين وملحفين فى طلب الدستور ، مع أن مبادئنا لم
تتغير من سنة ١٩٠٧ الى الآن ، بل ما زالت هى هى تلك
المبادئ التى أساسها طلب الجلاء وطلب الدستور ، والتى
تم عليها الاتفاق فى حياة المرحومين لطيف باشا سليم ،
ومصطفى باشا كامل ، فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، قبل أن
يعلنها المرحوم مصطفى كامل فى خطبته بالاسكندرية فى ٢٢
أكتوبر سنة ١٩٠٧ بنحو سنة ، نعم هى هى مبادئنا التى
بناء عليها سعيينا فى حصول التوقيع من الأمة ، على طلب
الدستور من سمو الأمير ، وبناء عليها قدمنا الى جنابه
العالى تلك العرائض فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ ، فقبلها منا
بكل بشاشة ، وشجعنا على أن نستمر فى هذا الطريق ،

والحصول على كل ما يمكن من التوقعات لتقديمها لسموه ،
بعد عطلة الصيف ، وصرح لنا بنشر ذلك على صفحات
(اللواء) ، وفعلا قدمنا باقى العرائض فى ديسمبر سنة
١٩٠٨ الى سعادة رئيس الديوان الخديوى ، بجواب منا
نشر فى اللواء فى حينه ، فهل ما كان جائزا ومطابقا للعقل
والحكمة فى سنة ١٩٠٧ ، أصبح يعتبر تسرعا والخافا فى
سنة ١٩١٠ ؟ اذا كانت الظروف السياسية تضطر احيانا
رؤساء الحكومات الى المسالمة ، وتحملهم على أن يستقبحوا
اليوم ما كانوا يرونه حسنا أمس ، فالأمم لا تغير مطالبها
الطبيعية ، ولا تتقهقر مطلقا الى الوراء بمجرد استبدال
كرومر بجورست ، فانهما فى عينها سواء ، كلاهما يمثل
الاحتلال الممقوت ، وكلاهما يخدم بلاده باخلاص لأمتيه
ولحكومته ، وان اختلفت طريقة أحدهما عن طريقة الآخر
فى الشكل ، فاذا كانت دواعى السياسة ومقابلة المجاملة
بمثلها قضيت على سموه بأن يظهر استياءه مما يسئمه
تسرعا والخافا ، فلا يوجد لدينا ما يضطرننا لتغيير سياستنا
أو تعديلها ، فانا لا نداب نطالب بالجلاء والدستور حتى
ننالهما ، ولا يقعدنا عن السير فى طريقنا ولا عن تنفيذ
برنامج ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، ما نراه من مظاهر
سياسة الوفاق ، كما لا ينقص من همتنا ومينا بأننا
متسرعون ، أو ملحفون ، اذ لا تسرع فى طلب الدستور ،
ذلك الحق الطبيعى الذى منحه الخالق لكل أمة مهما كانت
درجة رقيها ، فانا نطلب حكومة نيابية تمثلنا تمام
التمثيل

» يقول الجناب العالى ان تسرعنا هذا يؤخر الاصلاح
الذى بدىء به بفضل سياسة الوفاق ، ونحن نقول انه لولا
هذا التسرع الذى كان محبوبا فى سنة ١٩٠٧ وأصبح
ممقوتا فى سنة ١٩١٠ ، لما بدىء فى هذا الاصلاح ان كان

ما تمن به علينا الحكومة يسمى إصلاحا أو تقدما نحو الدستور

« ما هذا الذى حصلنا عليه بفضل سياسة الوفاق ؟ وما هذا الذى منحناه بمجرد فضل الحكومة لا بمساعى الوطنيين المخلصين ؟ أسؤال النظار بعد أن ظهر أنه لا شيء خصوصا بعد تصريح بعضهم بأنهم ليسوا ملزمين بالجواب ولا يقبلون المناقشة ؟ أهذا كل ما يمنون به علينا ؟ أتوسيع نطاق مجالس المديریات وأغلب قراراتها شورية وجلساتها سرية ، وكانت نتیجتها زيادة ضريبة نحو ٢٥٠ ألف جنيه على أصحاب الأطنان ، كان يمكن الحكومة اقتصادها من باب السودان ، أو مشتريات الشبكة الحديدية ، أو ماهیات كبار الموظفين الذى يشغلون وظائف لم تخلق الا لهم وفى كل سنة تزداد مرتباتهم ، كنا نود لو توسع الجناب العالى فى الشرح ، وعدد لنا بعض فوائد هذه السياسة ، التى أظهرنا للأمة ضررها ، من أول يوم بدىء فيها ، وأجمعت الأمة على أن ستكون نتیجتها وبالا على البلاد

« كيف نعد متسرعين وقد أجمع مجلس الشورى والجمعية العمومية ، حتى الاعضاء المعينون من قبيل الحكومة ، على طلب ما ننادى به صباح مساء وهو الدستور . وماذا يراد منا حتى لا تكون معرقلين للمساعى التى تبذل لتوصلنا الى أمنيتنا ؟ أنسبح بحمد الاحتلال ونمجد رجاله وأعوانه من المصريين ، ونوافق على تبذير أموالنا أو على الأقل نسكت عن اظهار عيوبه للملا ؟ هذا ما لا يكون أبدا ، ولو أقفلت جرائدنا ومنعنا من الاجتماع والخطابة ، بل ولو عوملنا بجميع أنواع الاهانة والتعذيب فلا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم

« قال سمو الامير : انه يسعى لترقية البلاد بمساعدة

البلد الذى يؤيد مصر تأييدا عظيما فى رفع شأنها وتمدينها،
وأن وجود ممثل هذا البلد سير الدون جورست بيننا
يعتبر ضمانا وثيقة لنا لتحقيق ذلك »

« فحق لكل قارئ أن يدهش عند تلاوة هذه الفقرة
التي تعتبر مبدأ تاريخ جديد فى سياسة مصر ، فان هذا
التصريح اعتراف صريح ، بأن لانجلترا شبه حماية أو
حماية كاملة على مصر ، وهو ما يفهم من معنى تأييدهم
لسموه فى رفع شأن البلاد وتمدينها ، اذ يجب على كل
خادم مخلص للبلاد ، ألا يقلل من شأن هذا التصريح ولا
أن يهمله ويسكت عنه ، فان عواقبه ستكون عظيمة جدا
على مستقبل مصر بازاء انجلترا ومركزها السياسى فيها ،
كنا لغاية الآن نقول ان مركز انجلترا فى مصر غير شرعى
أو مبنى على القوة الغشوم ليس الا ، ولما قال اللورد
سالسبرى فى سنة ١٨٩٨ ان الانجليز دخلوا مصر بالسيف،
أرسل اليه المرحوم مصطفى كامل باشا جوابه المشهور
من باريس ، محتجا على هذه الدعوى الباطلة، ولكن ماذا
يكون جوابنا الآن وقد صرح سمو الامير بأنه يسعى لترقية
البلاد بمساعدة الانجليز ؟

« يكون جوابنا ان هذا التصريح لا يغير من مركز مصر
شيئا ، ولا يؤثر فى حقوق الامة أقل تأثير ، هذا اذا كان
مكاتب الطان عبر عن فكر الامير تمام التعبير ، ولم يحرف
الكلم عن مواضعه ، ولم تعلن المعية السنينة تصحيحه كما
فعلت عقب حديث المستر ديسى فى مايو سنة ١٩٠٨
« ولذلك لا نطيل الشرح فى هذه النقطة الخطيرة ،
مرجئين ايفاءها من البحث يومين أو ثلاثة حتى يؤيد هذا
التصريح بسكوت المعية (١) عليه ، أو ينفى أو يعدل من
قبلها ، وانا لمنتظرون »

(١) حاشية الامير

ولم يصدر من المعية أى بيان ينفى أو يفسر الحديث ،
وتبين أنه حديث الخديو بنصه ، وازداد الجفاء بين الفريقين ،
وسارت الوزارة فى طريقها معترمة تأييد « سياسة
الوفاق »

وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية

أمعنت الوزارة فى محاربة الحركة الوطنية ، فوضعت
قانونا يقضى بإحالة تهم الصحافة الى محاكم الجنايات ،
بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنج ، والسبب الذى
دعاها الى هذا التعديل ، أنها رأت تهم الصحافة تحاكم
بحسب النظام القديم ، أمام درجتين : ابتدائية واستئنافية ،
وفى هذا من الضمان للصحافة مافيه ، فضلا عن أن أحكام
محاكم الجنج فى التهم الصحفية لم ترض الوزارة ، فرأت
إحالتها الى محاكم الجنايات ، أرهابا للصحفيين من ناحية ،
ولكى تحرمهم إحدى درجتى التقاضى من ناحية أخرى
وسنت قانونا آخر بتعديل نصوص قانون العقوبات ،
لمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك
فى ارتكاب الجريمة ، وذلك لما رآته من براءة المتهمين
بالاشتراك فى جريمة مقتل بطرس غالى لعدم توافر ركن
الاشتراك ، وقد أشارت الوزارة الى هذا السبب فى مقدمة
المذكرة الايضاحية التى وضعتها وزارة الحقانية لهذا القانون
وتناول التعديل أيضا ، منع نشر المرافعات فى القضايا
الجنائية ، اذا رأت المحكمة أن فى نشرها بواسطة الصحف
أضرارا بالنظام العام ، ثم تقرر المسئولية الجنائية على
مديرى الصحف بالنسبة لما ينشر فيها ، حتى ولو لم
تتوافر فيهم أركان الاشتراك الجنائى ، وأضاف القانون
نصا جديدا يعاقب على التهديد بالكتابة أو بالقول ، ولو لم
يكن مقرونا بطلب ، بعد أن كان القانون القديم لا يعاقب

الا على التهديد المقرون بسلب المال ، وكان الغرض الحقيقي من هذا التعديل معاقبة الشبان الوطنيين ، الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، لدعوتهم الى مناصرة الامة في طلباتها

وكان من النتائج الاولى لاحالة جنح الصحافة الى محاكم الجنايات ، أن حوكم الفقيد أمامها ، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، كما سيجيء بيانه ، ولو حوكم أمام محكمة انجنح لكان من المحقق أن تقضى ببراءته ، لان التهمة التي حوكم من أجلها لم يكن لها أساس من الحق والقانون

وتدخلت الوزارة أيضا في حرية التمثيل ، فمنعت تمثيل الروايات التي ورد فيها لفظ الحرية والاستقلال ، كما منعت اخراج بعض الروايات التمثيلية ، ووضعت لائحة للمسارح هي أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم

ولا مرأ في أن صدور هذه التشريعات الرجعية، كان نتيجة لتحالف الخديو والوزارة من ناحية ، والاحتلال من ناحية أخرى ، على الحركة الوطنية . وصدى لحديث الخديو الاخير في جريدة الطان ، قال المترجم في هذا الصدد بعنوان « سياسة الوفاق » :

« نحن نقول بكل صراحة كما قال المرحوم « مصطفى كامل » عقب حديث المستر ديسى : ان الامة غير مرتبطة بما يقوله الامير في مثل هذا الموضوع الخطير ، وأن بطانة سموه ووزارته يسيثان اليه اكبر اساءة في عدم الاشارة عليه بتصحيحه ، اذ أن مثل هذا التصريح لا يمكن أن يروق في أعين الشعب ، الذي لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدنا باخلاص على ترقيتها وتمدينها فلسموه أن يثق بالمحتلين ، ويعتمد عليهم في ترقية بلاده ، ولكن الامة بأجمعها - باعتراف السير الدون جورست - لا تثق بمقاصد المحتلين ، لافرق بين أهل الطبقتين العليا

والوسطى ، ولا الفوغاء أنفسهم ، ويحق للامة أن لا تغير
اعتقادها في المحتلين ، بعد ما رآته منهم في هذه المدة الطويلة ،
وكيف تغير اعتقادها فيهم ، وتصديق بحسن نيتهم ، بعد
أن ظهر لها عكس ذلك ، من عهد دخولهم البلاد ، وبعد
ما أتوه مع سمو الأمير نفسه من ضروب التعسف في مسألة
الحدود ومسألة تعيين فخرى باشا ، وغير ذلك من المسائل
التي لا تحصى ولا تعد ، كيف نجارى سمو الأمير في هذه
السياسة ، والانجليز لم يقدموا أقل برهان على حسن
نيتهم نحونا ، واخلاصهم في مساعدتنا على التقدم ، بل هم
على العكس لا يتركون وسيلة لاقتناعنا بعكس ذلك الا
اتخذوها ، وآخر برهان على ما نقول التعديلات الجديدة
التي يراد ادخالها على قانون العقوبات فيما يختص بالجناح
التي تقع بواسطة الصحف ، أو طرق النشر الأخرى ، وفيما
يختص بالاشتراك ، وتقديم هذه المشاريع الجديدة عقب
نشر تقرير المعتمد البريطانى السنوى ، الذى يهدد فيسه
الامة والصحافة باستعمال القسوة معهم ، واحلال سياسة
القوة محل سياسة اللين «



صوت مصر فی اُوریا

جهاده الكتابى والخطابى

سافر الفقيد الى أوربا فى أوائل مايو سنة ١٩١٠ ، ليتابع دفاعه عن القضية المصرية ، وقام من هذه الناحية بأعمال جليلة ، وجاهد فى سبيل الحركة الوطنية أعظم جهاد ، فأظهر للملا حقيقة الحال فى مصر ، وشرح المسألة المصرية ، ومطالب المصريين ، فى خطبه بباريس ، وليون ، ولندن ، واستوكهلم ، وفى مقالاته وأحاديثه فى الصحف الاوربية ، واشتراكه فى المؤتمرات الدولية ، حتى صارت المسألة المصرية ، موضع العناية والمناقشة فى الصحف والدوائر الاوربية

فما أن وصل الى باريس حتى ظهر أول سعى له فى الدعاية للمسألة المصرية ، وذلك ان الاستاذ شيلو مدرس آداب اللغة الفرنسية ،لقى خطبة هامة بمدرسة العلوم السياسية ، حضرها جمع غفير من رجال السياسة والعلم والادب ، تكلم فيها عن الحركة الوطنية المصرية ، وافاض فى الثناء على مصطفى كامل ، وجهاد الحزب الوطنى وأعماله ومبادئه ، وخلص من خطبته الى أن مصر تستحق الاستقلال والدستور

ونشر الفقيد بجريدة « النوفيل » الباريسية بعددها الصادر فى ٢٧ مايو حديثا طويلا عن المسألة المصرية ، دافع فيها عن مطالب الوطنيين وآمالهم

وظهر له بجريدة « الاكلير » الباريسية مقال عن الحركة الوطنية ، ووسائل الحكومة فى قمعها

ونشرت له جريدة « السبيكل » حديثا آخر عن شئون مصر وأذاع في جريدتي «الأكير» و «المانشستر جارديان» الانجليزية احتجاجا قويا على الكولونيل روزفلت ، لمناسبة خطبة له بلندن ، ألقاها في شهر مايو سنة ١٩١٠ ، تعرض فيها أيضا لمصر ، وزعم ان الانجليز يحتلون مصر بتفويض من أوروبا ، وأتهم أوصياء على مصالح المدنية ، وأنهم منحوها خير حكومة ، قال في احتجاجه :

« زعم ذلك الخطيب في خطبته ، ان انجلترا تحتل مصر وتحكمها بتفويض من أوروبا ، ولا جرم انه مخدوع في زعمه ، فان انجلترا دخلت مصر بخديعة ، مدعية الدفاع عن العرش الخديوي ضد الثورة العرابية ، ولا يزال وزراؤها يعترفون الى اليوم بأن احتلالهم وقتي ، نعم ان هذا الاحتلال الوقتي لا يزال باقيا بعد ثمان وعشرين سنة ، وهو يهددنا بالبقاء أيضا ، ولكن مصر ليست مستعمرة انجليزية ولا تحت حماية الانجليز ، فقد اظهر المستر روزفلت نفسه انجليزيا ، اكثر من الانجليز ، ولا جدال في ان خطبته املاها عليه الحقد والانتقام اللذان لا يجدران بالرئيس القديم لاحدى الامم الكبيرة المتحضرة ، التي لم تخش الحرب ، ولم تهب الموت في سبيل استرداد حريتها من هؤلاء الانجليز انفسهم ، ولقد اراد روزفلت أيضا ان يقوم لانجلترا بخدمة مقابل التسهيلات التي قدموها له في السودان ، ونسى ان مصر هي الدافعة لثمن كل ذلك ، لانها هي التي تتحمل وحدها مصاريف تلك البلاد »

وكان المترجم عدا ذلك لا يفتأ يغذى جريدة « العلم » بمقالاته ورسائله الوطنية ، يستحث فيها المصريين على مجاراة الامم الحية في تعلقها باستقلالها وحريتها ، ومن ابلغ ما كتب في هذا الصدد ، مقالة عن زيارته للمنزل الذي ولدت فيه « جان دارك » بقرية دومريمي « Domremy » بمقاطعة الفوج Voages بفرنسا ، قد كتب على دفتر الزائرين

بالمنزل المذكور الكلمة الآتية تحية لبطلة فرنسا الشهيرة :
« Hommage d'un patriote égyptien à la grande patriote
française » 29 mai 1910 — Mohamed Farid.

« تحية من وطنى مصرى ، الى الوطنية الفرنسية العظيمة »
٢٩ مايو سنة ١٩١٠

محمد فريد

وكتب فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ من « نانسى » مقالة بليغة
عن ذكرى ١١ يونية سنة ١٨٨٢ تحت عنوان « جرح الوطنية
لا يندمل » وكان لتضلعه فى التاريخ اسلوب رائع فى الحديث
عن الذكريات الوطنية

والقى بباريس يوم ١٤ يونية سنة ١٩١٠ ، خطبة ضافية
بالفرنسية ، عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية
فى مصر ، وكان الاجتماع برئاسة المسيو هربت ، العضو
بمجلس شورى الدولة ، وحضور جمع حاشد ، من رجال
السياسة والادب ، فدافع الخطيب عن حق مصر ، فى الجلاء
والدستور ، وكان لخطبته وقع عظيم فى نفوس السامعين ،
لما احتوته من الحقائق الدامغة ، عن سوء الحالة فى مصر ، من
ناحية التعليم والرى ، والمالية والجيش والقضاء ، ونظام
الحكم ، وعلق على الخطبة الاديب « الفريد دوران » الاستاذ
بمدرسة اللغات الشرقية بباريس

وكتب المسيو « لانسان » وزير البحرية الفرنسية
السابق ، مقالة فى جريدة « السبيكل » مؤيدا هذه الخطبة
والقى يوم ١٨ يونية سنة ١٩١٠ خطبة اخرى بمدينة
ليون ، فى حفلة رأسها المسيو لوبلان العضو بالمجلس البلدى ،
ووكيل محافظ المدينة ، نائبا عن المسيو هريو Herriot
المحافظ « رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة ثم رئيس
الجمعية الوطنية فيما بعد » ، وحضرها كثير من اساتذة
الجامعة ورجال السياسة والصحافة والمصريون المقيمون
بليون ، وقدم المسيو لوبلان الخطيب الى الحاضرين بقوله :

« ان حضرة محمد بك فريد هو رئيس تلك الفئة المملوءة شهامة واقداما ، وهى الحزب الوطنى المصرى ، الذى اخذ على عاتقه ان يعيد لبلاده حياتها ومجدها باستردادها حريتها رسعيه فى نشر التعليم والافكار الحديثة بين ابنائها »
ثم القى الفقيه خطبته فى تاريخ الحركة الوطنية ، وبيان امتداء الاحتلال على حقوق مصر ومقاومة المصريين لسياسته ، وخطب بعده المسسيو جرفيه كورتلمون ، ثم الاستاذ ادوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والاستاذ بجامعة ليون

وذهب المترجم الى لندن ، ليواصل دفاعه عن القضية المصرية ، وحضر «مؤتمر الأمم المهضومة الحقوق» ، وألقى فيه يوم ٢٩ يونية سنة ١٩١٠ خطبة هامة باللغة الفرنسية ، ترجمت الى اللغة الانجليزية ، شرح فيها اعمال المحتلين فى مصر ومطالب الوطنيين ، ودحض التهم التى تفتريها الصحف الاستعمارية ، وقد تجلت فى هذه الخطبة روح الفقيه الوطنى ، وسعة اطلاعه ، والمامة بدقائق المسألة المصرية قال فى مستهلها : « انى اعد نفسى سعيدا بالقاء هذه الخطابة فى انجلترا ، وأمام ملا جلهم من الانجليز ، ولا ريب فانى اتمتع فى نفس انجلترا بحرية اكثر من الممنوحة لى فى مصرنا التعسة ، المحكومة بنفر من الاستعمارين الذين يضررون الامة الانجليزية من حيث يظنون لها النفع ، وانى اصرح لكم فى بدء خطابتى ، انى اوجه كلامى الى الامة الانجليزية ، لا بصفتها امة محتلة ، ولكن بصفة كونها امة حرة كما وجهت كلامى الى الامة الفرنسية فى الخطابات التى القيتها فى باريس وليون ، وكما اوجه الكلام الى اية دولة متمدينة اخرى ، نحن لا نقبل ابدا الاعتراف بالاحتلال الانجليزى ، فاننا نعتبره غير شرعى كما نعتبره مؤسسا على القوة الغشوم التى لا يجوز مطلقا ان تكون اساسا لحق من الحقوق ، واذا كان فى استطاعة الحكومة الانجليزية اعلان حمايتها على مصر ، او

الحاقها بممتلكاتها ، مدفوعة الى ذلك بتأثير الاستعماريين والماليين ، فان مركزها في مصر سيظل كما كان غير شرعى ، فان القوة قد تغلب الحق ، ولكن لا تعلو عليه ، كما ان حقنا في استقلال البلاد التى فيها ولدنا ، وفيها دفن اجدادنا هو حق لا يسقط مطلقا ، وكذلك وضع اليد عليها مدة طويلة ، او رفع الحماية عليها لا يسلبنا اياها ، وما دام الحق في جانبى ، فلا تثريب على اذا تكلمت رافع الرأس على الصوت جازما ان الحق لا بد ان يعلو ، وان مصالح انجلترا تحتم عليها اتخاذ الصداقة في البلاد التى لها مصالح فيها ، فذلك خير لها من معاداة اهلها »

ثم اتى على خلاصة تاريخ الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، وكيف بسط الانجليز سيطرتهم على شئون مصر حتى اواخر عهد الخديو توفيق

ثم ذكر سياسة الاحتلال في عهد الخديو عباس الثانى ، وكيف كان يعارضها في اول عهده ، وتكلم عن تدخل اللورد كرومر في شئون الحكومة ، وسلطانه عليها ، ثم استقالته على اثر حادثة دنشواى ، وشرح سياسة خلفه السير الدون جورست ، وكيف بدأ عهده باتفاقه والخديو ، وذكر استقالة وزارة مصطفى فهمى « نوفمبر سنة ١٩٠٨ » ، ثم تأليف وزارة بطرس غالى ، واعادتها قانون المطبوعات ، وكيف فقدت ثقة الشعب بأعمالها ضد الحركة الوطنية

وذكر الخطيب القوانين الرجعية التى سسنتها الحكومة لمحاربة الحركة الوطنية ، والتى تقدم الكلام عنها

وقد قابل المجتمعون هذه الخطبة بالاستحسان العظيم ، والتصفيق المتواصل ، وهتفوا جميعا بعد انتهائها : لتحيى مصر ، لنحيى الوطنية ، ليسقط الاستعمار

ووقف الدكتور كلارك صديق المستر بلنت ، وقال تعليقا على الخطبة : « اننا نلوم روسيا لعدم وفائها بالجلاء عن ايران ، ومن المنطق والعدل أن نلوم أنفسنا على عدم وفائنا

بالجلاء عن مصر » ، وأعرب عن أمله في أن يكون للمؤتمر تأثير قوى في الرأي العام البريطاني ، فيصلح ما أفسدته الحكومة ، ويجبرها عن أن تفي بوعودها للمصريين
وكان لهذه الخطبة صدى بعيد في مصر ، وأكبر الشعب من الزعيم جراته وشجاعته الأدبية في الجهر بمطالب مصر والنداء بها في عاصمة الامبراطورية البريطانية

خطبته في مؤتمر السلام باستوكهلم

انعقد المؤتمر الثامن عشر للسلام ومنع الحرب بين بني الانسان بمدينة استوكهلم عاصمة السويد ، في شهر أغسطس سنة ١٩١٠ ، وكان مؤلفا من مندوبي جمعيات السلام في العالم ، وأعضاؤه من صفوة العلماء في مختلف البلدان ، تختارهم جمعيات السلام في كل أمة ، ومن أغراضه البحث فيما يمنع الحروب وسفك الدماء بين الدول ، ومنع استعباد الأمم بعضها لبعض ، وإبطال حق الفتح ، وجعل كل أمة في العالم حرة تحكم نفسها بنفسها ، واتخاذ التحكيم أداة لفض كل نزاع بين دولة وأخرى ، أو عدوان أمة قوية على أمة ضعيفة ، وجعل أحكام التحكيم نافذة ، وقد اجتمع المؤتمر سبع عشرة مرة قبل انعقاده في استوكهلم ، وصار له مئات الألوف من الأعضاء في كل الممالك من أنصار السلام ، وانتشرت مبادئه انتشارا عظيما ، فصار أداة للدعاية ضد الاستعمار وضد القوة ، فلما أوشك المؤتمر الثامن عشر أن انعقد باستوكهلم ، كان الفقيه مقيما بباريس ، بعد أن قضى مدة علاجه بفيشي ، فرأى الفرصة سانحة ليرفع صوت مصر بين هذه المجموعة الراقية من مندوبي الأمم المتحضرة ، فبادر الى الاشتراك في المؤتمر ، وأرسل قيمة اشتراكه الى السكرتيرية ، فجاءه الرد بقبول عضويته ، فسافر من باريس الى استوكهلم وحضر جلسات المؤتمر ، وكان هو المصري الوحيد بل الشرقي الوحيد الذي حضره

افتتح المؤتمر يوم أول أغسطس سنة ١٩١٠ ، في حفلة فخمة ، حضرها وزراء السويد ووكلاء الدول الأجنبية ، واساطين العلوم والفنون والتجارة والصناعة ، وألقى البارون بوندى رئيس المؤتمر كلمة الافتتاح

ثم نهض بعده الكونت توب Taube وزير خارجية السويد ، فألقى خطبة شائقة رحب فيها بأعضاء المؤتمر ، وأشاد بالفرض النبيل من اجتماعهم وهو أسداء الخير للإنسانية ، وتفهم الشعوب معنى التعاون والإخاء ، ونصرة العدل على الظلم ، وألمح إلى أن القرارات التى يصدرونها ، هى صدى أصوات الضمائر الإنسانية ، التى تنبه الشعوب من غفلتها ، وأنه وإن كان من العسير محو كل وسائل الحرب مادام العلم والإيمان لم يتغلبا على العاطفة الوحشية الكامنة فى الإنسان منذ نشأته ، لكن أنصار الحق والسلام ماضون فى مسعاهم ، عاملون على منع أسباب الحروب جهد استطاعتهم ، ثم نوه بمقام الوطنية فى الأمم كافة ، وأشار إلى أن الميل إلى السلام لا ينبغى أن يؤدى إلى تنازل الأمم عن حقوقها وشرفها ، وأن الشخص الذى يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لاي سبب من الأسباب ، لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان ، كما أن الأمة التى ليست أهلا لتضحية كل شئ فى سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم ، تفقد حقها فى البقاء ، وأن واجب الدفاع عن الوطن وواجب توطيد السلام هما أمران متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر

وأعرب عن أمله فى أن يكون من وراء مناقشات الأعضاء ما تنتفع به الإنسانية نفعا عظيما خالدا

وقد ألقى الفقيه بالمؤتمر يوم ٥ أغسطس خطبة بليغة باللغة الفرنسية عن التعريف بالقضية المصرية

واقترح فى ختام خطبته على المؤتمر إصدار القرار الآتى :
« يظهر المؤتمر عطفه على الأمة المصرية التى تعمل لبلوغ

غايتها بالوسائل السلمية ، ويذكر الدول العظمى الواقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة ، وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، كل هذه تقضى باستقلال مصر وحيدتها ، بضمانة الدول العظمى ، وبأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية »

فتناقش المؤتمر في المسألة المصرية ، وقرر تعديل الاقتراح بالصورة الآتية :

« بعد ان استمع المؤتمر بكل عناية الى اقوال حضرة محمد بك فريد في شأن مطالب المصريين ، قرر اظهار عظيم عطفه على الشعب المصرى ، واحالة المسألة المعروضة الى لجنة المؤتمر في برن ، اعترافا بما لها من الاهمية الدولية ، لادراجها ضمن المسائل التى ينظرها المؤتمر في انعقاده القادم »

وبذلك نجح المترجم في جعل المسألة المصرية ضمن برنامج مؤتمر السلام ، وقد قرر المؤتمر ان يكون اجتماعه التالى في أكتوبر سنة ١٩١١ بمدينة روما ، ثم حالت الحرب الطرابلسية التى نشبت في ذلك التاريخ دون عقده في موعده ، فتأخر الى السنة التى تليها ، اذ انعقد بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وخطب فيه الفقيد كما سيجىء بيانه

وعاد الفقيد الى باريس يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠ ، واستمر يدافع عن القضية المصرية في الصحف ، فنشرت له جريدة « الاومانتييه » التى كان يديرها الزعيم الاشتراكى « جان جوريس » Jean Jaurès ، حديثا مهدت له بقولها :

« بينما نرى الثورة ناشبة في الهند ، نجد مصر الحاضرة تحتج على محتليها الانجليز ، وقد كان مؤتمر السلام منعقدا منذ ايام بمدينة استوكهلم ، واصدر قرارا في مصلحة مصر ، بعد ان اقترح ذلك فريد بك زعيم الحركة الوطنية وخليفة مؤسس الحزب المرحوم مصطفى كامل باشا »

ثم قالت : « وقد رأينا ان نقابل حضرة فريد بك ، ونسأله عن الحركة الوطنية المصرية ، لانه أجدر شخص باطلاعنا عليها »

فسأله المكاتب : ماهو أصل حركتكم الوطنية ؟
فريد بك : ان الحركة الوطنية المصرية ، هي في آن واحد ، حركة وطنية ديمقراطية دستورية ، ومنذ سنة ١٨٧٩ ، أخذ عرابي يطالب بدستور اعطاه الخديو ايانا في سنة ١٨٨١ ، ولكنكم تعلمون ان الانجليز انتهزوا فرصة الجدل القائم بين الخديو والبرلمان ، وتدخلوا في المسألة بقوتهم ، وسرعان ما اطلقوا قنابلهم على الاسكندرية ، وتسلطوا على البلاد
المكاتب : بأى طريقة تنفذ السلطة الانجليزية ؟ اليسست مصر اسما مستقلة ؟

فريد بك : نعم ، هو ذلك من الوجهة القانونية ، فان المعتمد البريطانى هو عبارة عن قنصل جنرال فقط ، لا يمتاز بشيء عن بقية قناصل الدول

المكاتب : ولكن ماهى حقيقة الامر في الواقع ؟
فريد بك : الحقيقة ان سلطة المعتمد البريطانى ، تعادل سلطة معتمد فرنسا في تونس ، ويوجد بجانب كل وزير مستشار انجليزى ، هو في الحقيقة صاحب الامر والنهى ، وكلمته هى العليا في الوزارة ، ويوجد أيضا السردار ، وهو موظف انجليزى كبير ، يرأس الجيش المصرى ويحكم السودان

وشرح الفقيد الحالة في مصر شرحا مستفيضا

حضوره المؤتمر البرلمانى

وحضر المترجم المؤتمر البرلمانى ، الذى انعقد في أغسطس سنة ١٩١٠ ، بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا ، ولكنه لم يتمكن من الخطابة فيه ، لان مصر لم تكن الى ذلك الحين

بلدا دستوريا ، فلم يكن لها حق الاشتراك في المؤتمر ، وانما
أشترك فيه ، باعتباره نائبا عن جريدتي « العلم » و « البلاغ
المصرى »

ونشرت جريدة « الاتوال بلج » L'Etoile Belge ،
الكوكب البلجيكي - حديثا له لمناسبة حضوره هذا المؤتمر ،
قال فيه :

« ان مصر لسوء الحظ لم تشترك في هذا المؤتمر ، وما ذاك
الا لاننا ليس لدينا مجلس نيابي ، فقد ألغى الانجليز في عام
١٨٨٢ مجلس نوابنا ، واحلوا محله مجلسا تشريعيًا ، ليس
له الا صوت استشاري ، وليس له ادنى رقابة على الشؤون
المالية »

ثم قال : « اننا نبذل الجهد لايقاف الراي العام في العالم
أجمع ، بجميع الوسائل ، على حالتنا الحاضرة ، وهذه الحالة
مخالفة لاحكام القانون الدولي ، نحن نريد ان ندافع عن
مطالبنا بالاوجه الشرعية ، وهذه المطالب تنحصر في كلمتين :
الجلاء والدستور ، واننا نريد ان نصل الى الغاية المنشودة
عن طريق السلام وبمساعدة الاحرار ، في بلاد العالم كافة » ،
وذكر قرار مؤتمر السلام باستوكهلم الخاص بالقضية المصرية ،
وعرج على المؤتمر الوطني ، الذي اعتزم عقده في باريس يوم
٢٢ سبتمبر والذي سيجيء الكلام عنه

المؤتمر الوطنى ببروكسل

سبتمبر سنة ١٩١٠

رأيت مما تقدم فى الفصول السابقة كيف ان جهاد محمد فريد لم يقتصر على بث روح الوطنية ، ورفع لواء المقاومة فى مصر ، بل تخطى حدودها ، للدفاع عن قضيتها فى الخارج ، بمقالاته واحاديثه فى الصحف ، وخطبه فى المحافل والمجتمعات

وأعظم مظهر لهذا النوع من الجهاد ، هو مؤتمر بروكسل ، فقد اعتزم فى سنة ١٩١٠ عقد مؤتمر وطنى بباريس دعا اليه اكبر عدد من رجال السياسة والادب والاقتصاد فى أوروبا ، لى يسمعون صوت مصر ، ويطلع العالم الاوروبى على احوالها وحقائقها ، ولكى يقف الملاء على ماعمله الاحتلال فيها ، ويتحقق كذب المفتريات التى تداع عن مصر وعن الحركة الوطنية ، وقد اختمرت الفكرة فى ذهنه فى اوائل تلك السنة ، فعمل على اخراجها الى حيز التنفيذ ، فكان ان تألفت فى أغسطس سنة ١٩١٠ لجنة من بعض رجال الحزب الوطنى البارزين ، لتنظيم اعمال المؤتمر والدعوة اليه

وتحدد لانعقاد المؤتمر بباريس يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ ، واتخذت لجنة تنظيم المؤتمر مكتباً لها بباريس بشارع جليله Galilée ، رقم ٦٣ ، واستأجرت القاعة العلمية الكبرى رقم ٢٨ بشارع سربون Serpont ، لعقد جلسات المؤتمر

ودعا المترجم الامة الى تأييد المؤتمر ، وكتب فى هذا

الصدد مقالة نفيسة تحت عنوان : « الى الامة المصرية » ،
بعث بها في اواخر اغسطس من باريس ، اذ كان يعد المعدات
لمعقد المؤتمر ، اظهر فيها فوائده ومزاياه مع نبذة عن
المؤتمرات التي عقدها الحزب الوطنى ، وعرج على اخلاق
الامة ، فدعا الى التحلى بالشجاعة الادبية ، لكى تقوى
الحركة الوطنية

وبذل وأنصاره جهدا كبيرا فى تنظيم المؤتمر واعداد
موضوعاته ودعوة أقطاب السياسة فى مختلف البلدان الى
الاشتراك فيه ، لكى يأخذ مكانه اللائق به ، فيكون فى أبهى
صورة وأروع مظهر ، وقد قبل الدعوة له صدور من صفوة
رجال السياسة والادب والاجتماع ، فمن فرنسا : مدام
جولييت آدم ، وقد منعها المرض من الحضور ، والمسيو
بوكيه العضو فى مجلس النواب ، والمسيو بوفيزاج
Beauvisage ، العضو فى مجلس الشيوخ ، والمسيو كولان
العضو فى مجلس النواب ، والمسيو جرفيه كرتلمون ،
والبارون جود فروادى كندى ، والمسيو جاسباران العضو
فى مجلس النواب ، والمسيو لاجرديل مدير مجلة الحركة
الاجتماعية ، والمسيو رويسان الاستاذ بجامعة بر دو ،
والمسيو جوستاف روانيه ، والمسيو أوجانيور Augagneur ،
العضوان بمجلس النواب

ومن انجلترا وارلندا : المستر كير هاردى « Keir Hardie »
زعيم حزب العمال ، والمستر ويلفرد بلنت « Welfred Blunt »
نصير المسألة المصرية ، والمستر برنز ، والمستر ديللون ،
والمستر كتل ، والمستر هازلتون ، أعضاء مجلس العموم

ومن المانيا : المسيو هوبتمان Hauptmann ، العضو بمجلس
نواب بروسيا ، والبارون فنلاند ياور اول ملك بافاريا ،
والدكتور هوفر « Hofer » ، عضو مجلس الرشتاج الالمانى ،
والدكتور وايجلت « Weigelt » ، الاستاذ فى الحقوق ، والذى
صار المستشار القضائى للبنك الالمانى ، ورئيس لجنة

التموين العليا بألمانيا في الحرب العالمية الاولى

ومن المجر : الدكتور جرسوين العضو ببرلمان المجر ، ومن ايطاليا : السنيور دوجوبرناتى « Degubernati » ، عضو مجلس الشيوخ ، والسنيور بوجيانو دكتور في الحقوق ، ومن النرويج : المسيو جون لند ، مدير البنك النرويجى ومدير الجمارك بالنرويج ورئيس البرلمان سابقا ، ومن روسيا : الكونتيس كستيكا ، وسليم بك بيبيتوف ، والامير والاميرة كتشوبى ، ومدام كتشدكوف ، الحائزة للدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، وغير هؤلاء عشرات من رجال القانون ، ومشاهير الاطباء والمهندسين والكتاب ، من بلجيكا ورومانيا والسويد وتركيا ، وعشرات من الهنود والهنديات ، نذكر منهم : المستر كرشنا فرما ، الزعيم الهندى ، صاحب جريدة « انديان سوسيولوجست » ، ومدام كاما محررة جريدة « باندماترام » ، ومدير جريدة ذى تلفار الهندية

وقد قبل رئاسة الشرف ، كل من المستر بلنت ، والمستر كير هاردى ، والمسيو أوجانيور ، النائب عن مدينة ليون في مجلس النواب الفرنسى ، والسنيور دجوبرناتى ، العضو في مجلس شيوخ ايطاليا

وبينما كان المؤتمر يوشك ان ينعقد ، قررت الوزارة الفرنسية ، وكان يرأسها المسيو بريان « Berland » ، منع عقد المؤتمر بباريس ، مجاملة للحكومة البريطانية ، وارضاء لها

وابلغ المسيو تيسييه « Tisseur » مدير مكتب المسيو بريان الفقيه اسباب هذا القرار بقوله : « ان مؤتمر كم له صبغة سياسية ، فهو يرمى الى المطالبة باستقلال مصر ، باجلاء الانجليز عنها ، في حين ان الحكومة الفرنسية متعهدة في الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، ان لاتطالب انجلترا بشيء من هذا القبيل ، فالسماح بعقد مؤتمر كم يمكن ان يعتبر منافيا لروح الاتفاق الودى »

فاعترض الفقيد على هذا البلاغ ، ولكن ذهب اعتراضه
سدى امام اصرار وزارة بريان على ماقررت

كان لقرار الحكومة الفرنسية وقع أليم فى نفوس المصريين ،
اذ ما كانوا يعتقدون ان باريس التى كانت مهد الحرية ، ومشرق
النور ، يضيق صدرها بقيام المؤتمر المصرى فيها ، وهى التى تؤدى
الثوريين والفوضويين ، بله الاشرار والمجرمين ، ولكن تحالف
الاستعمار وتآمره قد وضع الحركة الوطنية امام هذا
القرار الجائر ، وكاد اليأس من انعقاد المؤتمر يستحوذ على
النفوس ، وذلك لضيق الوقت ، وكثرة ماذهب من النفقات
فى سبيل اعداد معداته بباريس ، ولكن همة الفقيد وزملائه
قد تداركت الامر بحزم ، فانعقدت لجنة المؤتمر على الفور ،
وقررت اقامته فى مدينة بروكسل ، فى الموعد الذى كان
محددا له بباريس ، وكان الوقت لا يتسع حقا لذلك ، لان
قرار المنع قد ابلغ للرئيس ، قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر
بأسبوع ، ومع ذلك ، فقد تدرع المترجم واعضاء لجنة المؤتمر
بكل ما لديهم من عزيمة وهمة ، حتى اجتمع فى بروكسل فى
الموعد نفسه ، فكان انعقاده بها فوزا كبيرا للحركة الوطنية ،
واحباطا لمكايد السياسة الاستعمارية

واقام الفقيد قبل مغادرته باريس حفلة بفندق الاليزيه
بالاس ، يوم ٢١ سبتمبر ، ليتعارف فيها أعضاء المؤتمر
وضيوفه ، وكانت هذه الحفلة ضمن برنامج المؤتمر ، فأقامتها
اللجنة قبل الرحيل عن باريس ، اذ لم يشملها قرار المنع ،
وقد حضرها كثير من مندوبى الامم ، ونواب البرلمانات
الاوربية وعدد كثير من الهنود والشرقيين ، وكانت من أفخم
الحفلات واروعها

اجتمع المؤتمر برئاسة المترجم فى منتصف الساعة الخامسة
من مساء يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ بمدينة
بروكسل بهو صالون مودرن « Salons Modernes » بشارع

أوجست أورست August Orst ، ، وأعلن الرئيس افتتاحه
بين تصفيق الحاضرين وهتافهم

ثم ألقى خطبة ضافية بالفرنسية ، شرح فيها المسألة
المصرية ومركز الاحتلال بأزاء مصر وأوربا ، وأبان أن القضية
المصرية لا تعنى مصر وحدها ، بل هى قضية عالمية ، تتصل
بأمم الأرض جميعا

ثم تكلم عن برنامج الحركة الوطنية وأعلن أنه يجتمع فى
كلمتين الجلاء والدستور

وختم خطبته بكلمته الماثورة : « اننا نعرف كيف نصبر
على المكاره ، ولكننا لانعرف التسليم لاعدائنا ، ولا التنازل
عن مطالبنا »

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق من جميع الحاضرين
وتليت البرقيات ، والرسائل الواردة ، بتهنئة المؤتمر
وتأييده ، ومعظمها من مختلف نواحي مصر وهيئاتها
وجماعاتها ، وبعضها من انصار مصر فى الشرق والغرب
ثم تليت خطبة المستر ويلفرد بلنت . الذى اعتذر عن
تخلفه عن الحضور ، لمرضه وشيخوخته ، وقد ضمنها
تأييده للمصريين فى جهادهم ، وختمها بنصائح ثمينة ، تشف
عن صدقه وأخلاصه ، قال : « احذروا منا ، فاننا لانريد
لكم شيئا من الخير ، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية
الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية ، ومادما
فى مصر فالغرض الذى نسعى اليه من أجل البقاء فيها هو
ان نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر ، وان
نستخدم اموالكم لتنمية مملكتنا الافريقية فى السودان ،
وان نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية

الانجليزية الصهيونية فى بلادكم ، وان نقيد ايديكم وارجلكم

لنجعلكم هدفا لاطماعنا الاقتصادية

« لم يبق لكم عذر اذا انتم انخدعتم في نياتنا ، بعد ان
وضح الامر فيها وضوحا تاما ، فاحذروا ان تنساقوا الى
الرضى باستعباد بلادكم ودمارها »

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال : « ثابروا على
ان تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم ، اطلبوا
بلسان واحد وفي كل فرصة ان يوضع حد لما تتألمون منه ، وأن
نعود نحن الى حظيرة القانون ، وأن نسحب جنودنا من
بلادكم ، وأن نكف عن التدخل في شؤونكم ، اطلبوا ذلك ،
فانكم بطلبه لا تخسرون شيئا ، اذ نحن غرباء في بلادكم ،
ومن حقكم ان تطالبونا بترككم ، ذكرونا دائما وبكل وسائل
الاعلان بأن لا حق لانجلترا في ان تتصرف عندكم تصرف
السيد ، وانكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين
ولا منظمين لادارتكم ، ولا تتركوا لنا عذرا نعتذر به لندمى
لأنفسنا شيئا من ذلك

« اظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها
بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئا ، بل بتلك الوسائل
التي تستطيعها كل الشعوب التي تمنى بالأجنبي لتثبت له
استيائها ، وهي مقاطعته في معاملاته التجارية والرسمية
وفي علاقات الأفراد بعضهم ببعض

« لا ، لم يبق لكم الا وسيلة واحدة لا قناعنا ، وهي ان
تثبتوا لنا ان احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما
ومصدر خطر عظيم علينا اذا شبت الحرب ، اقنعونا بذلك ،
اذ في اليوم الذي يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل ان الفائدة
من احتلال بلادكم لا توازي المتاعب والأخطار التي يسببها
لنا ، نرى انكم محقون ونترك بلادكم ، وثقوا بأننا لن نترك
بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة »

وتلى بعد ذلك كتابان نفيسان من المستر ديبلون ،
والمستر كتل ، العضوين بالحزب الارلندى فى البرلمان
الانجليزى ، بتأييد القضية المصرية ، وكان المستر كتل
من خطباء مؤتمر جنيف فى سبتمبر سنة ١٩٠٩

قرارات المؤتمر

وفى الجلسة الختامية (٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠) وقف
الأستاذ أحمد بك لطفى ، فألقى خطبة باللغة الفرنسية
انتقد فيها أعمال الوزارات فى مصر ، وخص أعمال المؤتمر
وأغراضه ، ثم أصدر المؤتمر القرارات الآتية :
(أولا) عدم شرعية الاحتلال ، وضرورة الجلاء العاجل عن
مصر

(ثانيا) وجوب رد الدستور الى مصر

(ثالثا) بطلان اتفاقية السودان

(رابعا) وجوب إلغاء قانون المطبوعات ، وقانون الاتفاقات
الجنائية ، وقانون النفى الإدارى

وقد شهد الذين حضروا المؤتمر ، وسمعوا الخطب التى
ألقيت فيه والمناقشات التى دارت تعقبا عليها ، أنه تناول
جميع المواضيع ، التى تتألف منها المسألة المصرية ، من
نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، وقد
جمعت هذه المواضيع فى كتاب ضخيم باللغة الفرنسية ،
أخرجته لجنة المؤتمر باسم (أعمال المؤتمر الوطنى المصرى
ببروكسل)

Œuvres du Congrès National Egyptien tenu à Bruxelles
le 22, 23, 24 Septembre 1910.

وهو من أهم المراجع فى تاريخ المسألة المصرية
ولقد كان لهذا المؤتمر صدهاء فى أوروبا وفى مصر ، ففى
أوروبا كان له أثر كبير فى رفع شأن مصر والمسألة المصرية

فى العالم ، وتعريف الرأى العام فى مختلف البلدان أن الأمة
المصرية أمة تجاهد فى سبيل استقلالها ، وأنها تأبى الضيم
ولا ترضى بالاحتلال الأجنبى

لقد كان الظن فى المصرىين أنهم من الشعوب الأفريقية
المتأخرة التى ضربت عليهم الدلة والمسكنة ، وحكم عليهم
بالخضوع والخنوع للاستعمار الأوروبى ، وأن الاحتلال
البريطانى قد نهض بالأمة المصرية، وهذبها وعلمها ، وسلك
بها سبيل الرقى والحضارة ، وأنها راضية بالاحتلال
البريطانى مغتبطة به ، ولكن المواضيع التى طرقها أعضاء
المؤتمر ، وتولوها بالدرس وعرضوها أروع عرض باللغة
الفرنسية أو الانجليزية أو الألمانية ، قد أنارت أذهان
الأوروبىين وطالعتهم بحقائق الأحوال فى مصر ، ومبلغ ما
تعانىه من الاحتلال البريطانى ، فعلموا أن مصر قد سلكت
سبل الحضارة والقوة والسلطان منذ عهد محمد على ، وأنها
خطت فى هذه السبل خطوات واسعة ، وصارت دولة
عظيمة مترامية الأطراف ، وظلت كذلك الى أن منيت
بالاحتلال الانجليزى ، فتقلص عنها ظل العظمة والاستقلال
وضعف شأنها بتأثير التحكم الأجنبى، وأنها برغم السيطرة
الأجنبية لا تفتأ تجاهد فى سبيل حريتها وتناضل عن
استقلالها ، فهى جديرة بأن تنال احترام الأحرار من
مختلف الأمم ، فالمؤتمر الوطنى كان خير إعلان عن مصر
المتحضرة المجاهدة فى سبيل أشرف المقاصد وأنبى الغايات
وكذلك كان للمؤتمر أثر بعيد فى مصر ، فقد أنار الأذهان
والبصائر وكشف عن عمل الاحتلال الأجنبى ، وعرف
الجيل الجديد من المواضيع التى القيت فيه ونشرتها صحيفة
(العلم) بأكملها مبلغ تأخر البلاد فى عهد الاحتلال، فازداد
تعلقا بالاستقلال ، كما ازداد يقينا بأن الجلاء هو رمز
الاستقلال الحقيقى وعنوان المجد القومى الصحيح

ولقد كان من فضل هذا المؤتمر ، أن أثارت المواضيع التي طرقها اهتمام السياسيين والمؤلفين الأوروبيين ، ووجهتهم الى فهم المسألة المصرية على حقيقتها ، وكشفت لهم عن أباطيل ومفتريات وقرت في أذهانهم بتأثير الدعاية الاستعمارية ، فأخذت الحقائق والبراهين تبدد سحب الكذب والتضليل ، ليظهر من ورائها نور الحق ساطعا

وصفوة القول أن مؤتمر بروكسل كان من أجل الاعمال التي تفخر بها الحركة الوطنية ويزدان بها تاريخ محمد فريد

عاد الزعيم الى مصر ، فبلغ الاسكندرية يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، عاد الى الوطن بعد أن ظل بعيدا عنه نحو ثمانية أشهر قضاه متنقلا بين عواصم أوروبا ، مجاهدا مدافعا عن القضية المصرية ، عاد بعد أن بذل خلال هذه الفترة ما بذل من الجهود الجبارة في سبيل رفع شأن مصر في أعين العالم المتحضر ، فقد وقف خطيبا في باريس ، ثم في ليون ، ثم في لندن ، يعلن للرأى العام حقيقة المطالب الوطنية ، ويترجم عن آمال مصر ، ويدافع عن حقها في الحرية والاستقلال ، ثم حضر مؤتمر السلام في استوكهولم ، ورفع صوت مصر بين مجموعة الامم التي اشتركت فيه ،

ورجع الى باريس يعد معدات المؤتمر الوطنى الذى اعترزم عقده فيها ، حتى اذا منعت الحكومة الفرنسية بادر الى عقده في بروكسل ، وبعد انتهاء المؤتمر عاد الى باريس ، ثم قصد الى المانيا ، ليعت المسألة المصرية في صحافتها ودوائرها السياسية ، وعرج على الأستانة لى يحكم روابط الود بين مصر وتركيا ، ويحبط مساعي انجلترا فى دفع تركيا الى الاعتراف بالاحتلال ، هذا الى أحاديثه فى مختلف الصحف الأوروبية ، ومقالاته فى الصحف المصرية عن مشاهداته وخواطره وملاحظاته فى رحلاته ، وما تضمنته من الدروس الوطنية والآراء السديدة . قام الزعيم بهذه الجهود الموفقة

مدة غيبته عن الوطن ، فلا غرو أن يقوبل من الشعب عند عودته بأعظم مظاهر التقدير والحفاوة فاستقبله الوطنيون بالاسكندرية استقبالا رائعا يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١١ على ظهر الباخرة ، وعلى رصيف الميناء ، وفي الطريق الى فندق « متروبول » على شاطئ البحر ، ثم منه الى المحطة ، حيث استقل القطار في اليوم نفسه ، وهناك احتشدت الجماهير ، وتعاقب الخطباء ، يشكرون الزعيم على جهاده للوطن ، فرد عليهم بالكلمة الآتية :

« ان كل مصرى ، وأنا فى المقدمة ، مدين لبلاده بروحه وماله وجسمه ، وفكره وكل قوته ، فاذا افتدى الانسان وطنه بكل ذلك لم يقم الا بالواجب ، والقياس بالواجب لا يستحق حمدا ولا شكرا ، بل ان الذى يتأخر عنه ، يستحق انتقادا شديدا ، لذا أرى نفسى غير مستحق لشيء مما قمتم به من المظاهر الجميلة التى لا أنساها »

ثم أخذ يوصى الحاضرين بالاتحاد والائتلاف ، وببذ الشقاق والخلاف ، فهتفوا جميعا بحياته ، وحياة الاتحاد ، حتى تحرك القطار ، واستقبل بمظاهرات الحفاوة والحماسة لى محطات سيدى جابر ودمنهور وكفر الزيات وطنطا

ولما وصل الى محطة العاصمة ، كانت تموج بالجموع الزاخرة التى جاءت لاستقباله ، فتعذر عليه أن يشق طريقا وسط هذه الصفوف المتراسة ، حتى اضطر أصدقائه أن يتخذوا له طريقا من خلف المحطة ، لكى يمكنوه من الخروج منها ، وما أن علم المستقبلون بخروجه حتى هرعوا الى منزله بشارع شبرا رقم ٥٣ ، وهناك قابله فرحين مستبشرين ، وتعاقب الخطباء مرحبين بعودته ، شاكرين له حسن جهاده ، ورد الزعيم عليهم شاكرا لهم جميل عواطفهم ، فكان هذا اليوم يوما مشهودا فى تاريخ الحركة الوطنية ، ولقد تأثر الزعيم من هذه الوطنية الصادقة ، وشكر الأمة

على نبيل شعورها بكلمة بليغة ، تفيض وطنية وإخلاصا ،
قال فيها :

« يعجز قلبي ويقصر لساني عن تأدية واجب الشكر
للأمة المصرية الكريمة ، على مظاهر العطف التي قامت بها
تكريما لأحد أبنائها ، ولقد كنت أرجو ألا يعنى مصرى ،
بمقابلتي والاحتفاء بمقدمي ، لأنى لم أفعل شيئا فوق ما يجب
على كل وطنى ، فأستحق بذلك الشكر والثناء ، وما أنا
الا أحدخدام الأمة الذين يدينون لبلادهم بحياتهم ، وليست
هذه الحياة الا وقفا على الوطن العزيز ، فاذا وهبته اياها
وضحيته فى سبيل اسعاده لا أكون قد قمت الا بالواجب
المفروض على كل مصرى منا، ومن يتنحى عن القيام بواجب
الوطنيين لآى سبب من الاسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة
الانتماء الى وطن من الاوطان ، كما قال وزير خارجية السويد
فى مؤتمر السلام الاخير ، على أنى لن أنسى أبدا الدهر تلك
المظاهرات الجليلة التى تفضل بها الشعب المصرى الكريم،
وانى لا أعتبرها موجهة الى شخصى فقط ، وانما هى آية
من آيات وطنية الشعب الصادقة ، الدالة على حياته وورقى
شعوره ، الناطقة بوجوده وجهاده ، وفقنا الله جميعا لنيل
الحقين الشرعيين اللذين نسعى فى سبيلهما وهما الجلاء
والدستور ، انه لما نقول سميع مجيب »

محمد فريد

محكمة الزعيم
وجهاده ١٩١١ سنة

كانت مقدمات سنة ١٩١١ تنذر بما سينال الزعيم في خلالها من الشدائد والمكاره ، وكان نور الايمان قد كشف له عن الغيب فتنبأ بما تخبىء له الحوادث ، وبما اعتزم أن يقابلها به ، اذ قال في ختام خطبته التي ألقاها في مؤتمر بروكسل : « أننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا »

عاد الزعيم من أوروبا مرفوع الرأس ، مشكوراً على جهاده ، وقابله الشعب بأعظم مظاهر الحب والتقدير كما تقدم بيانه ، وأزداد تعلقاً به وتأيداً له ، فأنارت هذه المكانة العظيمة حفيظة خصومه ، وكانوا ثلاثة حلفاء أقوياء : الاحتلال ، والحديو ، والوزارة ، فرأى ثلاثتهم أن يقابلوا الزعيم بضربات شديدة ، لعلها ترهبه أو تلقى الرعب في نفوس أنصاره وأعوانه ، فتفضهم من حوله ، ومن هنا جاءت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى ، التي استهدف لها الزعيم ، ولكنه ثبت لهذه المحن ثبات الأبطال ، ومضى والمخلصين من أنصاره وتلاميذه في سبيلهم ، لا يشيهم خوف ولا رهب ، ولا يغريهم نفع ولا رغب

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني بدار (العلم) بشارع الصنافيري (على ذو الفقار الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٠ يناير سنة ١٩١١ ، برئاسة الزعيم ، وكان المجتمعون نحو ألفي عضو ، جاءوا من مختلف نواحي العاصمة والاسكندرية والأقاليم

ووقف الفقيد في هذا الجمع الحاشد ، وألقى خطبة جامعة عن تطور الحركة الوطنية ، في العام الماضي (١٩١٠) ، ودعا الى المقاومة السلبية

انتهزت الوزارة فرصة ظهور كتاب (وطنيتى) للمرحوم الاستاذ على الغياتى في يولييه سنة ١٩١٠ ، فأوعزت الى النيابة باقامة الدعوى العمومية على المؤلف ، وعلى الفقيد والشيخ عبد العزيز جاويش ، لكتابتهما مقدمتين لهذا الكتاب ، ومن الثابت أن الزعيم كان قد كتب مقدمته دون أن يطلع على محتويات الكتاب ، وقبل أن يتم الاستاذ الغياتى وضعه ، وسلمها اليه في فبراير سنة ١٩١٠ ، أى قبل اعداد كتابه للطبع ، ثم سافر الى أوروبا في ٥ مايو وظهر الكتاب في يولييه ، فلم يكن من سبيل الى أن يراقب ما يحتويه الكتاب ، أما المقدمة في ذاتها فليس فيها ما يؤاخذ عليه ، بل هى كلمة عامة عن تأثير الشعر في تربية الأمم ، ومع ذلك عدته النيابة العامة شريكا للمؤلف في التهمة ، وبدأت بمحاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش ، والاستاذ الغياتى في شهر أغسطس سنة ١٩١٠ ، حيث كان الزعيم في أوروبا ، فحكم على الاستاذ الغياتى غيابيا بالحبس سنة اذ كان في أوروبا ، وعلى الشيخ جاويش بالحبس ثلاثة أشهر ، وقد نفذ فيه الحكم ، وكان الحكم على الشيخ جاويش نديرا بالمصير الذى ينتظر الزعيم بعد عودته ، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير ، فلا يعود من أوروبا ، ولكنه لم يأبه لهذا التهديد ، واعتزم العودة الى مصر ، بعد أن يتم جهاده في أوروبا ، وأشاع خصومه أنه اعتزم أن لا يعود ، خوفا من الحكم عليه ، فنفى هذه الاشاعة وهو في أوروبا ، ونفاها عنه في مصر أصدقاؤه والأقربون ، وقد بلغ من تأصل الوطنية الصحيحة في بيت الزعيم انه تلقى من كبرى كريماته خطابا بتاريخ ١٤ أغسطس ، ترغب اليه في الحضور قالت : « ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جاويش ، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم ،

وما تحملتم الهوان في سبيل وطنكم » ، وختمت خطابها بقولها : « وأختم جوابي بالتوسل اليك باسم الوطنية والحرية ، التي تضحون كل عزيز في سبيل نصرتها أن تعودوا ، وتحملوا آلام السجن »

فهذه البطولة التي تتجلى في ذلك الخطاب الكريم هي ثمرة الوطنية الحققة التي غرسها الزعيم في أقرب الناس إليه ، وأعزهم لديه

لم يكد الزعيم يعود الى مصر في أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠ بعد جهاده المجيد في أوروبا ، حتى أخذت النيابة العامة تحقق معه ، وقد تولى هذا التحقيق محمد توفيق نسيم بك (باشا) فاستجوبه يوم ٤ يناير سنة ١٩١١

ومن المولم حقا انه بينما كان الفقيد يجاهد في أوروبا ويتحمل المتاعب والمشاق في سبيل الدفاع عن قضية الوطن ، كانت الوزارة تدبر له هذه المحاكمة التي انتهت بدخوله السجن ، فلعل هذه هي المكافأة التي أعدتها له الوزارة مقابل جهاده الشاق الطويل

نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩١١ ، فانعقدت المحكمة برئاسة المستر دلبير وجلي ، وعضوية كل من أحمد ذى الفقار وأمين على ، وجلس في كرسى النيابة محمد توفيق نسيم ، وحضر الزعيم غير مصطحب أحدا من المحامين اكتفاء بأقواله في التحقيق ، وأن التهمة في ذاتها لا أساس لها من الحق والقانون ، فلا تحتاج الى دفاع

وقد سأله رئيس الجلسة عنها ، فأجاب قائلا :

« في الوقت المنسوب الى فيه تقرّظ الكتاب كنت غائبا عن مصر ، لأنه ظهر في آخر يونيو وأنا سافرت الى أوروبا في ٥ مايو ، أما المقالة فكتبتها قبل صدور الكتاب ، ولا علم لي بالمسائل التي فيه ، لأن كثيرا منها حدث وتنظم شعره

في غيابي ، ولما كتبت المقالة كتبتها باعتقاد أنها مما لا يعاقب عليه القانون »

فقال رئيس الجلسة انه لا يمكن لواحد أن يكتب عما لا يعتقده فكتابتك تدل على الاستحسان لما في الكتاب

فأجاب الزعيم : « أنا لم أحسن الكتاب لأنى كتبت المقالة بدون أن أتعرض لما في الكتاب ، وهى مما يصح أن ينشر في جريدة أو مجلة أو كتاب ، وأنا قصدت بكتابتى الشعر من حيث هو »

وبعد أن انتهت المناقشة وقف محمد توفيق نسيم وترافع مرافعة استغرقت خمسا وثلاثين دقيقة ، أسرف فيها في الاتهام ، وأظهر ما لا يليق من الشماتة بالرئيس ، ثم خلت المحكمة للمداولة ، وبعد بضع دقائق صادت وأصدرت حكمها بحبس الزعيم ستة أشهر مع النفاذ !

قوبل الحكم بالسخط والمقت ، وعم الدهش أنصار الزعيم وخصومه على السواء ، وبدأ أثر ذلك كله في الصحافة الوطنية والأجنبية معا ، ذلك أن أحدا لم يكن يتوقع الحكم بإدانة الرئيس ، بله الحكم عليه بهذا الحكم الصارم ، وتبين للجميع أن القصد من رفع الدعوى العمومية لم يكن محاكمته على أمر معاقب عليه ، وإنما التنكيل به وبالحركة الوطنية ، والقضاء العرب والفرع في صفوف أنصارها ، لينصرف الناس عنها ، تفاديا من مثل هذا الاضطهاد الذى لقيه الرئيس ، وقد تجلّى هذا الغرض في ملابسات القضية ، وفيما أشارت اليه بعض الصحف الموالية للاحتلال ، فقد ذكرت أن رئاسة فريد هى التى جعلته يقوم بدور هام في الواقعة التى اعتبرها القضاء معاقبا عليها ، وأن هذا الدور لا يقف عند هذه المقدمة التى كتبها ، وإنما ترجع مسئوليته إلى أبعد من ذلك ، فهى راجعة الى الخطة التى رسمها لحزبه ، وإلى المبادئ التى

نشرها بواسطة لسان حزبه ، وإلى الخطب التي ألقاها ،
والتأثير الذي أوجدته في نفوس أنصاره

وهذا القول معناه أن الزعيم لم يحاكم من أجل المقدمة
التي كتبها ، بل من أجل موقفه العدائي من الاحتلال
والحكومة ، وأن الغرض من محاكمته إنما هو إرهابه
ومعاقبته على إخلاصه في جهاده

ولقد اشترك في هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين
جمعتهم « سياسة الوفاق » ، وهم الاحتلال ، والخديو
والوزارة ، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة في
هذا الظلم ، وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به
الاحتلال ، بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية
بريطانية ، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العامة ، ومحكمة
الجنايات المصرية ، فهذا الذي يلقي على الهيئات المصرية ،
والأشخاص المصريين الذين اشتركوا في هذه المأساة تبعة
هائلة ، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد في سبيل مصر
وتحملة المشاق والتضحيات في هذا الجهاد بهذا الظلم
الصارخ ؟ وهو لم يكن في جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة
بالذات ، بل كان يحارب الاحتلال ، فكيف استساع
الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال ؟
ولم يكن ثمة شك في اشتراك الخديو والوزارة في هذه
المأساة ، الآن رفع الدعوى العمومية على زعيم الحركة
الوطنية ، لا يمكن أن تنفرد به النيابة العامة وأن يكون
الموعز به هو الاحتلال وحده ، بل أن مثل هذه القضية
السياسية الهامة لا تقام إلا بموافقة الحكومة ، وبتوجيه
منها ، ولقد كان يجمل بالخديو أن يذكر للحركة الوطنية
فضلها عليه في إقصاء اللورد كرومر خصمه العنيد عن
منصبه ، كما كان يجمل بسعد ، وقد كان يتولى وزارة
الحقانية ، أن لا يأمر بهذه المحاكمة ، ولا يقر إقامة مثل هذه

الدعوى ، وهو المدين بمركزه في الوزارات للحركة الوطنية ، اذ لولا جهاد مصطفى وفريد في حادثة دنشواي لما تطورت سياسة الاحتلال ، ذلك التطور الذى كان من أولى نتائجه تعيين سعد زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف وزيرا للمعارف ، فليس يخفى ان الحكومة البريطانية قررت تعديل سياستها بعد هذه الحادثة ، وكانت تعلم ان من اسباب سخط الأمة على هذه السياسة حصر السلطة فى ايدى المعتمد البريطانى والمستشارين الاتجليز ، فأرادت ان تسند بعض المناصب الكبيرة الى الأكفاء من المصريين، وتترك لهم جانبا من السلطة . لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وتجذب فى الوقت نفسه الى صفها بعض رجالات مصر ، ومن المحقق ان اللورد كرومر هو المقترح تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف ، وهذه واقعة مسلم بها من الجميع ، وقد صدر الأمر العالى بتعيينه فى أكتوبر سنة ١٩٠٦ فملا بسات تعيينه تدل على أنه من نتائج حادثة دنشواي ، لأن سعدا كان مستشارا بمحكمة الاستئناف منذ سنة ١٨٩٢ ، واللورد كرومر كان معتمدا لانجلترا فى مصر منذ سنة ١٨٨٣ ، ومع ذلك لم يفكر فى اسناد الوزارة الى سعد زغلول المستشار ، الذى كان منقطعا الى قضائه فى محكمة الاستئناف ، فالتفكير فى تعيينه بعد وقوع حادثة دنشواي بنحو أربعة أشهر دليل على أنه اثر من آثارها ، وهو جزء من التغيير الذى انتوت الحكومة البريطانية ادخاله فى سياستها بمصر عقب الحادثة ، ومن هنا يمكنك ان تدرك ما لمصطفى وفريد من الفضل فى هذا التعيين

وصفوة القول ان محاكمة الفقيد فى هذه التهمة كانت مأساة قضائية ، كما كانت مأساة وطنية وأخلاقية ، تلقى ظلا كثيفا على تاريخ الحركة الوطنية

أما فريد ، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت ، وجأش رابط ، واستمع الى الحكم في الجلسة ، فلم يفارقه هدوءه الذي كان يلزمه من قبل ، ولم يبد منه أى جزع أو وهن ، وأسلم نفسه الى النيابة في طمأنينة وسكينة ، وطلب وهو ذاهب الى السجن (سجن الاستئناف) بعض كتب ليطالعها ، وحضر هذا المشهد المؤثر كثيرون من أنصاره وتلاميذه الذين شهدوا الجلسة من أولها الى آخرها ، فبدت عليهم مظاهر الجزع والوجوم ، إذ صدمهم هذا الحكم بما لم يكونوا يتوقعون ، فلم يكتموا حزنهم وألمهم ، وأجهش بعضهم بالبكاء حين رأوا الرئيس في طريقه الى السجن ، فلامهم رحمه الله على جزعهم ، وطلب اليهم الثبات والشجاعة ، ونصح لهم أن يحتملوا الحكم بالجلد والصبر

وقد شعر الوزراء وأنصارهم أنهم ارتكبوا أمرا ادا بالحكم على الرئيس ، واستهدفوا لخط الرأى العام ، فأعلنوا أنهم يريدون اصدار عفو عنه ، وأوفدوا اليه في سجنه من ينثه بذلك ، فجاءه كولس باشا مدير مصلحة السجن ، وخلا به في غرفته ، وسأله عما يحتاج اليه من أسباب الراحة ، وأجابه الى كل ما طلب في هذا الصدد ، ثم أمر عبد الرحمن أفندى سرى مأمور السجن بالابتعاد عنهما ، ففعل ، وبدأ كولس باشا يتحدث اليه بالفرنسية قائلا : « انى أسعى للعفو عنك اذا وعدت بتغيير خطتك » ، فأجابه الفقيد : « ان ما تطلبه مستحيل » ، فعدل كولس باشا وقال : « اتى لا أطلب منك تغيير مبادئك بل تخفيف لهجتك » ، فرفض ، فقال له كولس باشا : « انت تريد اذن قضاء الستة شهور في السجن » ، فقال الزعيم : « نعم وأزيد عليها يوما ان أردتم » ، فأدرك كولس باشا أن لا سبيل الى مساومته ، وانصرف

وأكثرت بعض الصحف وبخاصة (الجريدة) ، وكان مديرها الاستاذ أحمد لطفى السيد من التحدث عن العفو والدعوة اليه ، فقال الفقيه الى محدثيه : « أرجو أن تبلغوا لطفى بك السيد أن يتحاشى طرق هذا الموضوع ، فان هذا ما لا أقبله ولا أرغب فيه »

وبعد بضعة أسابيع زاره فى السجن الدكتور عثمان بك غالب ، موفدا من قبل الخديو ، ليعرض عليه من جديد مسألة العفو ، وقال له : ان الخديو مستعد للعفو عنه ، ورغب اليه أن يقدم طلبا بذلك ، فلامه الزعيم على مسعاه فى هذا الصدد ، وقال له : « أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمح لأحد من عائلتى بطلبه عنى ، واذا صدر العفو فلا أقبله »

وقضى الزعيم مدة حبسه الطويلة فى سجن الاستئناف بباب الخلق ، قضاه صابرا ثابتا ، وكان يقطع الوقت بمطالعة الكتب ، وقراءة القرآن الكريم ، ودراسة اللغة الألمانية

قضى الزعيم الستة الأشهر المحكوم عليه بها ، وخرج من السجن صبيحة يوم الثلاثاء ١٨ يوليو سنة ١٩١١ ، وقد أخفت الحكومة عن الناس موعد الإفراج عنه ، حتى تضلل الجماهير التى كانت ترتقبه حول سجن الاستئناف ساعة خروجه ، وكان المنتظر أن يفرج عنه مساء يوم ١٧ يوليو ، حيث تنتهى مدة سجنه ، وقد ظلت الجماهير ترقب خروجه منذ هذا المساء ، ولكن لم يؤذن له بالخروج الا فى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى

خرج الزعيم من السجن كما يخرج السيف من غمده ، خرج أقوى ما يكون ثباتا على الجهاد ، وعزما على الكفاح لأجل مصر ، وكتب يوم خروجه مقالا رائعا عنوانه (من سجن الى سجن) ، عبر فيه عن شعوره ، وهو فى السجن ، وعند خروجه منه ، وهو من أبلغ ما كتب الفقيه ، قال :

« مضى على ستة أشهر في غيابات السجن ، ولم أشعر أبدا بالضيق الا عند اقتراب أجل خروجي ، لعلمي أني خارج الى سجن آخر ، هو سجن الامة المصرية ، الذي تحده سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال

» نعم ان كل أمة هضم حقها وحرمت دستورها واستبدت بإدارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الأجنبية، لهي أمة سجيئة ما دامت أمورها بيد غيرها ، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الامة ، ولا مع حاجات البلاد ، ويقول عنها عميد المحتلين أن لا وظيفة لها الا تنفيذ نصائح (أى أوامر) « حكومة جلالة الملك » ، حقيقة لم أشعر بأى انشراح عند حلول أجل مفارقتي لهذه الغرفة الضيقة التى قضيت بها ستة أشهر قمرية ، أى مائة وستة وسبعين ليلة كاملة ، لعلمي أني خارج الى سجن أضيق ، ومعاملة أشد ، اذ أصبح مهددا بقانون المطبوعات ، ومحكمة الجنايات ، محروما من الضمانات التى منحها القانون العام للقتلة ، وقطاع الطريق ، فلا اثق أني أعود لعائلتي ان صدر مني ما يؤلم الحكومة من الانتقاد ، بل ربما أوخذ من محل عملي الى النيابة ، فالسجن الاحتياطي ، فمحكمة الجنايات، الى السجن النهائى ، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور وتفى انجلترا بوعودها المتكررة فتجלו عن بلادنا « قضيت هذه المدة فى السجن دون ان أشعر بأقل ضيق، وكنت كلما شعرت بأن شيطان الضجر يسعى لان يجد الى نفسى سبيلا ، تذكرت ما قاساه خدام الوطن فى كل البلاد ، مثل الايطاليين والفرنسيين ، وأحرار الاتراك فى عهد عبد الحميد ، وما يقاسيه الآن أحرار بولونيا والروسيا فى سيبيريا ، وفى السجون ، من انواع العذاب ، كالضرب بالسياط والموت جوعا ، وهلم جرا ، فأقول فى نفسى ان هذا الحبس لاشيء فى جانب حبي لمصر ، أمى العزيزة ، فيذهب عنى الضجر، وتزداد عزيمتى اشتدادا

« حكم على بالحبس ، فلقبت من قومي عطفًا عظيمًا ،
ومن جميع الجرائد المحلية على اختلاف مذاهبها ، وتباين
لغاتها ، ميلا شديدا ، ومن جرائد احرار العالم الاوربي ،
والعالم الاسلامي اجمع ، تقديرا لحكم محكمة الاستئناف ،
لم يسمح قانون المطبوعات لجرائدنا بنقله ، فوجب على
شكرهم اجمعين شكرا جميلا

« ظن اعداء حزبنا الوطني ، وخشي محبونا ان يكون
لحسبي هذا اقل تأثير في سير الحزب ونموه وانتشار مبادئه
الحقة بين طبقات الشعب ، ووصولها الى اعماق قلوبه ،
ولكن الله الحمد ، فقد برهن حزبنا اثناء اعتقاله بين جدران
هذا السجن على انه حزب الوطن ، حزب الشعب ، لا يؤثر
فيه حبس رئيس ، كما لم يقف سيره موت مؤسسه رحمه
الله ، فان حبس او مات رئيس قام بدله رؤساء متضافرون
على مؤازرته ، متضامنون على نصرته ، عاقدون الخناصر
على الوصول به الى غايتنا وغاية كل وطني « ولو كان منافقا »
وهي الجلاء والدستور »

وختم مقالته بقوله :

« ان الحزب لم يقم على شخص معين ، بل هو قائم على
اعناق نفر غير قليل من الرجال المعدودين ، الذين لا يفهم
وعيد ، ولا تؤثر فيهم الوعود بالوظائف العالية ، ولا الرتب
والاوسمة ، وان كان ما يبذل في سبيل استمالتهم لسياسة
الحكومة ، او السكوت عن المطالبة بالجلاء والدستور ، يذهب
هباء منثورا ، ولا يترك ادنى اثر في وطنيتهم الصادقة ،
واخلاصهم وتفانيهم في خدمة الامة ، دون ان يباوا بمن
يسقط منهم في ساحة هذا الكفاح ، او ينظروا لعدد من
يضحي منهم في سبيل الشرف ، وخدمة المبادئ الحقة ،
وهم في ذلك كالجند في ميدان القتال ، اذا سقط منهم واحد
ضم الباقون صفوفهم ليسدوا الثلمة التي تحدث في هذا
الفراغ ، وبذلك يصلون الى فتح قلعة الحرية ، وتقويض

« باستيل » حكومة الفرد ، ومعقل الاحتلال الاجنبى ، الا
فليعلم الاعداء والمحبون ، ان حزبنا سيظل حزب التقدم ،
وان شعارنا كان ولم يزل ، وسيكون دائما : الى الامام !
الى الامام ! »

وفى خلال غيبة الزعيم فى سجنه ، حدثت فتنة الخلاف
بين المسلمين والاقباط ، وانعقد المؤتمر القبطى بأسسيوط ،
فى شهر مارس سنة ١٩١١ ، ثم المؤتمر المصرى بمصر
الجديدة فى ابريل - مايو ، ردا عليه

وكان كلا المؤتمرين مظهرا يؤسف له من مظاهر الخلاف
بين المسلمين والاقباط ، وكلاهما قد اجتمع والفقيد فى
سجنه ، ولو كان حرا طليقا لما رضى بهذه المظاهر ، ولنصح
باجتنابها ، ولامكنه ان يعيد التفاهم بين الفريقين ، لانه هو
ومصطفى كامل ، اول من وضعوا اساس الوحدة القومية ،
وجعلوا الوطنية عقيدة لجميع المصريين على السواء ، ومثل
هذه المظاهر لم يفد منها سوى الاحتلال ، ولم تصدر عن
نظر سليم فى الامور ، ولقد قيل وقت انعقاد المؤتمرين ان
يد السير الدون جورست ، المعتمد البريطانى ، لم تكن
بعيدة عن الدعوة اليهما ، ومما يؤيد ذلك ان الوزارة كانت
مويدة عقد المؤتمر المصرى ، ردا على المؤتمر القبطى ، وهى
التي فكرت فى اسناد رأسته الى مصطفى رياض باشا رئيس
الوزراء الاسبق ، وقد أوعزت اليه بقبول الرئاسة ، على
شيخوخته ، ولو لم يكن الاحتلال مغتبطا بهذه الحركة ،
أو راضيا عنها ، لما فكرت الوزارة فى تأييدها ، ومما يؤيد
ذلك ايضا ان جميع مواضيع المؤتمر المصرى ، بله المؤتمر
القبطى ، قد خلت من اى معارضة للاحتلال ، او انتقاص
لسياسته ، او مطالبة له بتحقيق وعوده ، فى حين ان طابع
المؤتمرات الوطنية فى ذلك العهد انما هو توجيه الامة لمقاومة
الاحتلال والجهاد فى سبيل الاستقلال ، ومما يستوقف النظر
حقا ان خطباء المؤتمرين لم يقولوا كلمة ضد الاحتلال ، ولم

يكن هذا منهج الفقيد في خطبه ومقالاته ، ومما يشرف تاريخ
فريد حقا ، أنه لم يشترك في هذه المظاهر التي تنافي منهجه
ومنهج مصطفى في تدعيم الوحدة الوطنية ، وقد كتب عن
ذلك ما يأتي في مذكراته :

« في أثناء حبسى ، شرع في المؤتمر المصرى ، الذى جمعه
محمد سعيد باشا ، بناء على رغبة السير الدون جورست
لمحاربة الاقباط ، وبالتالى للتفريق بين الاقباط والمسلمين »
وقد ألقى الزعيم بدار العلم ، مساء الخميس ١٤ سبتمبر
سنة ١٩١١ ، لمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لدخول
الانجليز العاصمة ، خطبة ضافية عن حالة البلاد السياسية ،
وكانت هذه اول خطبة سياسية جامعة ألقاها بعد خروجه
من السجن ، وقد قوبل بالحماسة الفياضة والهتاف الشديد
من المجتمعين الذين ازدحمتم بهم دار العلم بشارع الصنافيرى
(على ذو الفقار الآن) ، وكانوا يزيدون على أربعة آلاف ،
حتى ضاق بهم المكان ، واضطر الكثيرون منهم الى الوقوف
واخذ الفقيد في هذه الخطبة يذكر المواطنين بيوم ١٤
سبتمبر سنة ١٨٨٢ ويدعوهم الى الاستمرار فى مقاومة
الاحتلال ، وتكلم عن مسئولية الوزراء فيما صارت اليه
الحكومة من خضوع وولاء للاحتلال .

ومن آيات شجاعته الادبية أنه حمل على سياسة الخديو ،
ودعاه الى الانضمام الى صفوف الامة فى جهادها ، قال :

« وضع الدستور مبدأ من أجل المبادئ بالنسبة لعلاقة
الملوك بشعوبهم ، فجعل الحاكم مسئولا أمام أمته عن عمل
كل ما يأتية ، جاء فى الحديث الشريف : « كلكم راع ، وكلكم
مسئول عن رعيته » ، غير أن الملوك الذين نزعوا منهم كل
سلطة فعلية وعهد فى مهمتهم الى وزراءهم فى البلاد المستقلة
الدستورية ، قررت القوانين الوضعية اخلاءهم من هذه
المسئولية ، بعد ما أقيمت على رجال حكومتهم ، الذين

صاروا المسئولين الحقيقيين عن كل ما يحدث في البلاد لأن القوانين واللوائح والأوامر ، لا يمكن تنفيذها إلا بعد توقيعهم عليها ، ولا يكتفى بتوقيع الملك وحده ، ومع هذا فأولئك الملوك مع عدم مسئوليتهم لا يمكن أن يكونوا فوق الأحزاب ، بل هم بطبيعة الحال التي تقضى عليهم بانتخاب وزارتهم من حزب الأغلبية ، يكونون منفذين لجميع المطالب التي يطلبها ذلك الحزب ، كما حدث لحزب الاحرار في انجلترا ، حيال ما طلبه بالنسبة لسلطة مجلس اللوردات

« هذا شأن الملوك في البلاد الدستورية المستقلة ، التي لا تدخل لاجنبى في ادارة شئونها ، والتي يقتصر الخلاف بين أحزابها على بعض المسائل الداخلية ، كمدة الخدمة العسكرية أو كيفية توزيع الضرائب ، أو جعل التعليم اجباريا ومجانيا أو ترتيب معاشات للعجزة والمقعدين من الاهالى ، وغير ذلك من الامور التي تختلف عليها الاحزاب ، أما في بلد حكومته مطلقة ، وقد اغتصبه الاجنبى ، وسعى في ابتلاعه ، والحركة السياسية دائرة فيه على اخراج الغاصب ، أو السكوت عنه والرضا به ، في مثل هذا البلد يجب أن يكون ملكها أو أميرها اول المسئولين ، كما يجب أن يكون في مقدمة الطالبين برفع يد الاجنبى ، ووضع حد لوجوده ، وتركه البلاد لأصحابها

« في مثل هذا البلد يجب على الملك أو الامير أن يكون في صفوف المدافعين عن حرية البلاد ، وعن العرش ، ذلك العرش الذى يمثل استقلال الأمة ، ويستمد قوته منها دون غيرها ، ويجب على الجالس عليه ألا يعتمد في ذلك الا عليها ، فهي عونته وهي قوته وهي سياجه ضد كل غاصب ، ولذلك فمن الحتم علينا أننا لا نطلب الدستور ، ولا أى اصلاح آخر الا من الجناح العالى الخديوى ، فسموه هو النائب عن الأمة ، والممثل لها ، والمكلف بالدفاع عن

حقوقها ، المطالب برد دستورها اليها ، وبالسعى في وضع حد لتدخل الانجليز في مصالح الحكومة ، كما أنه هو المكلف قبل كل مصري بمطالبة الانجليز بالجلاء عن البلاد، والامة من صفيها وكبيرها ، رجالا ونساء ، تساعد اذذاك على استرداد كل هذه الحقوق المفصوبة، وتضحي بأرواحها عند اقل اشارة منه ، مادام متحدا معها في المبدأ والغاية ، وأن كل من يقول بعدم مسئولية سموه ، وأنه خارج عن الاحزاب، وبعدم جواز مطالبته بمساعدة الوطنيين المخلصين في مساعيهم لخلاص البلاد ، لهم الد أعدائه ، وهم المفرقون بينه وبين أمته ، وهم الممالئون للاجنبي ، وهم العاملون على ضياع البلاد »

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، وأرسلت برقيات الاحتجاج في هذا الصدد ، وقد قوبلت الخطبة من الحاضرين بأعظم مظاهر الحماسة والاعجاب ونشرت الصحف جميعها نبأ هذا الاجتماع ، وما كان له من روعة ، ورحبت بخطبة الفقيد .

سافر الزعيم الى أوروبا بعد القاء خطبته بأيام ، لحضور مؤتمر السلام ، الذي كان مزمعا عقده بروما في أوائل أكتوبر سنة ١٩١١ ، وقد صحبته في هذه الرحلة ، وكان معنا الاستاذ أحمد وفيق ، وسبقنا الى ايطاليا أحمد بك لطفى للغرض ذاته ، ولكن المؤتمر لم ينعقد ، وتأجل اجتماعه بسبب نشوب الحرب الطرابلسية

وقصد الفقيد لندن في أوائل أكتوبر سنة ١٩١١ ، فما أن وصلها في اليوم الرابع منه حتى دعاه المستر ويلفرد بلنت الى حضور اجتماع كبير ، عقده الشرقيون النازلون بلندن في ذلك اليوم ، ودعوا اليه أصدقاءهم من أحرار الانجليز ، للاحتجاج على غزو ايطاليا طرابلس الغرب (ليبيا) فلبى الدعوة ، وحضر الاجتماع ، فقابلته الحاضرون

بالاجلال والاحترام ، وجلس في صدر المكان بجانب المستر بلنت ، ورأس الاجتماع اللورد لامنجتون ، وجلس بجانبه المستر براون المستشرق المعروف ، وتعاقب الخطباء في هذا الاجتماع ، محتجين على عدوان ايطاليا ، ثم دعى الفقيد الى الخطابة ، ولم يكن على استعداد للدعوة ، ولكنه ارتجل خطبته باللغة الفرنسية ، حمل فيها على الفزو الايطالي خاصة ، وعلى السياسة الاستعمارية الاوروبية عامة ، وألقى التبعة في عدوان ايطاليا على جشع انجلترا وفرنسا ، وسبقهما اياها في الاعتداء على الشعوب الشرقية فقوبلت هذه الكلمات بالتصفيق الحاد ، وهتف الحاضرون للفقيد ، وهناؤه على حبسه في سبيل دعوته ، فشكرهم بما وسعه المقام ، ودعوه الى اجتماع تال للغرض نفسه ، يعقد تحت رئاسته ، يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩١١ ، فلبى الدعوة شاكرا

عقد الاجتماع الثاني يوم ٧ أكتوبر بقاعة (كوكستون هول) برئاسة المترجم ، وحضره جمع كبير من الشرقيين ، على اختلاف مللهم ، ونحلهم وجنسياتهم ، فخطب في عدوان أوروبا عامة على الشرق والاسلام ، واعتداء ايطاليا الاخير خاصة ، وواجب الامم الشرقية حيال هذه الاعتداءات المتكررة التي لا تقف عند حد

ثم عرج على تأمر الدول الاوروبية على افريقية واقتسامها اياها وعلى روح العدوان المتأصل في الدول الاستعمارية ودعا المصريين والشرقيين الى التطوع لنجدة الطرابلسيين (الليبيين) ، وانتهى الاجتماع بقرار اجماعى بالاحتجاج على عمل ايطاليا ومقاطعة البضائع الايطالية والصد عنها وعاد الى باريس ، ونشرت له جريدة السبيكل حديثا عن القضية المصرية

وعرج على الاستانة ، فلقى من صحافة الاستانة ومن
دوائرها السياسية والاجتماعية كل حفاوة واجلال ، ثم
غادرها عائدا الى مصر فوصلها في منتصف نوفمبر سنة
١٩١١

حفلة البعثة الهلال الأحمر

اتجهت عزائم المصريين الى مساعدة الطرابلسيين في
دفاعهم المجيد ضد الغزو الايطالي ، فأمدوهم بالمال والبعثات
الطبية والتطوع في صفوفهم ، وظهرت مصر بمظهر التضامن
في العروبة ، مما أقر لها الزعامة بين الامم العربية خاصة
والشرقية عامة

وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الامير عمر طوسون في
أكتوبر سنة ١٩١١ ، لجمع التبرعات للمجاهدين في
طرابلس ، وانهالت عليها التبرعات من كل ضوب ، وتألفت
البعثة الطبية الاولى لمعاونة جرحى الحرب الطرابلسية
من الدكتور نصر فريد ، والدكتور حافظ عفيفي ، والدكتور
محمد كمال ، والدكتور سيد شكرى ، وكانوا من أنصار
الحركة الوطنية ، وأقام لهم الفقيه حفلة تكريم وتوديع في
فندق شبرد مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١ ، تبودلت فيها
الخطب الفياضة بالعواطف الكريمة ، وسافرت البعثة من
القاهرة قاصدة ليبيا يوم ١١ ديسمبر ، فودعوا بالمحطة
توديعا حماسيا

وفي ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ قررت الوزارة تعطيل
جريدة (العلم) ثلاثة شهور بحجة « سلوكها مسلك الطعن
في الحكومة بما يحمل الناس على كراهتها » ، ولانها نشرت
في العدد الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١١ مقالة
انتقدت الاحتلال واتهمته بأنه أوعز الى الحكومة بالامتناع

عن إيصال التلغرافات التي كانت القوة المحاربة في طرابلس
ترسلها إلى الاستانة عن طريق مصر ، ومع أن الوزارة لم
تكذب هذا النبأ فإنها اتخذت نشره ذريعة إلى تعطيل جريدة
العلم

وقد أصدر الفقيد جريدة (الشعب) بدلا من العلم ،
وبدا ظهورها يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١



الزعيم في المنفى

استهلّت سنة ١٩١٢ والحرب الطرابلسية على أشدها، والامة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين العرب في ليبيا ، تمدهم بالعون والمال والتأييد ، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة في مقاومة العدوان الايطالى مازاد أعجاب العالم بهم ، ودل على أن روح الحياة والحرية والاباء كمينه في نفوس الشرقيين كافة ، لا ينقصها الا من يذكىها وينظمها ، ويجعل منها قوة لا يستهان بها للتغلب على العبودية والاستعمار

وكانت سنة ١٩١٢ أشد على الحركة الوطنية في مصر من سابقتها ، اذ اعلنت الوزارة في الضغط والعسف ، وافتنت في وسائل الاضطهاد والتنكيل

واجتمع المؤتمر الوطنى صباح يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ بدار « العلم » بشارع الصنافى برئاسة المترجم

والقى المترجم خطبة ضافية عن الحركة الوطنية وتطورها في العام المنصرم (١٩١١) ، وختمها بقوله :

« اللهم طهر قلوبنا من أدران النفاق ، ونق أفئدتنا من جراثيم الخنوع والاستسلام ، حتى ندرك أن لنا كرامة تجب المحافظة عليها ، ووطنا يجب الدفاع عنه بالانفس والأموال ، وحقا في الحرية تجب المطالبة به ، انك انت الوهاب ! »

وقد قوبلت الخطبة في أكثر مواضعها بالتصفيق والهتاف والتأييد ، وأصدر المؤتمر قرارا بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وأرسل برقية بذلك الى وزير خارجية إنجلترا ،

وأصدر قراراً آخر بطلب رد الدستور الى الأمة ، وارسال برقية بذلك الى الخديو ، تضمنت الاعراب عن أمل المؤتمر في أن يعلن الخديو اجابة هذا الطلب في خطابه الذي سيفتح به « الجمعية العمومية » يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ ، فقبل القرار بالتصديق الحاد ، والاستحسان العام

محاكمة الفقيد للمرة الثانية

لم يكد يمضى يومان على خطبة الزعيم في المؤتمر الوطنى ، حتى شرعت الحكومة في اتخاذ الاجراءات لمحاكمته ، فجاءه اخطار على يد ضابط بوليس في الساعة العاشرة من مساء الاحد ٢٤ مارس ، بمنزله بحلمية الزيتون ، للحضور الى دار النيابة صباح الاثنين ٢٥ مارس ، فذهب في الموعد المحدد ، فاذا بالنيابة تستجوبه في بعض فقرات وردت في خطبته ، واعتبرتها تحريضا على كراهية الحكومة ، وما أن علم كبار المحامين بهذا الاستجواب حتى هرعوا الى دار النيابة ليقفوا الى جانبه ، فحضر منهم : أحمد لطفى وعبد العزيز فهمى وأحمد عبد اللطيف ومحمود فهمى حسين ، وشهدوا الاستجواب ، وقد كان جواب الزعيم عن سؤال النيابة :

« ان معظم عبارات الخطبة تدل على انها من قبيل انتقاد أعمال الحكومة ، ولفت نظرها الى ما يجب عمله ، وهو امر تنادى به يوميا جميع الصحف التى نشر بعضها خطبتى حرفيا كالعلم واللواء ، ونشر بعضها فقرات منها مع التعليق عليها بما يفيد الاستحسان أو الاستهجان ، طبقا لخطبة كل واحدة منها ، وهو أيضا من قبيل ما يحصل من انتقاد أعمال الحكومة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فلا يجوز اذن الخروج بما ورد في خطبتى عن

الفرض المقصود منه ، وهو مجرد الانتقاد الواجب على كل مصرى يعرف الواجب عليه »

وقد قوبلت اجراءات النيابة بالدهش والاستغراب من الناس جميعا ، ذلك أن خطبته لم يكن فيها شيء يستوجب أية مسئولية ، ولكن الاحتلال وصنائمه قد ساءهم أن يظل الفقيد حاملا لواء الحركة الوطنية ، وكانوا يظنون أن ما ناله من قبل من سجن سيثنيه عن جهاده ، فلما رأوه ماضيا في طريقه ، وأن الجمعية العمومية للحزب الوطنى قد اجتمعت كماداتها ، والقيت فيها الخطب ، وأرسلت برقيات الاحتجاج على الاحتلال ، اعتزمت الحكومة أن تعمل على إعادة الزعيم الى السجن بغير جريمة ارتكبها ، لكى تخفت صوته ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية ، وتقف حركتها . وترامت الانباء من المتصلين بالدوائر الوزارية أن الحكومة قد صممت على أن تدخله السجن ، كلما خرج منه ، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوة العمومية على الفقيد بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وبغضها وازدراءها ، وقد استقال سعد زغلول ، وكان وزيرا للحقانية ، من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢ أثناء التحقيق مع فريد ، وصرح فى حديث له مع المرحوم أمين الرافعى أن الاجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ رايه فيها ، وكان ذلك من الاسباب التى عجلت باستقالته (العلم لسان حال الحزب الوطنى ، عدد ٥ ابريل سنة ١٩١٢) وكان هذا موقفا محمودا من سعد . وذكرت صحيفة العلم أيضا (عدد ٢ ابريل سنة ١٩١٢) ان اجراءات التحقيق والسير فى الدعوى اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل ، وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة « محمد سعيد » والنائب العام

هجرة الزعيم الى المنفى

وقد ادرك خاصة اصدقاء الفقيد من السرعة التى اتخذتها

الحكومة في التحقيق معه ، ومن المعلومات الوثيقة التي أفضى بها اليهم المتصلون بالدوائر الوزارية أن نية الحكومة اتجهت الى شل حركته وإبقائه رهن السجون ، بواسطة سلسلة من المحاكمات لا تنتهى ، بحيث اذا خرج من سجنه تخلق له تهمة جديدة ، يدخل بسببها السجن ثانية ، وعلموا عند ابتداء التحقيق معه يوم الاثنين ٢٥ مارس انه سيصدر الامر بالقبض عليه فوراً ، قبل انتهاء التحقيق ، وقد طلبت الوزارة من على بك ماهر ، الذى تولى التحقيق مع الفقيه ، اصدار أمر بالقبض عليه ، فرفض قائلاً انه لا مسوغ لهذا الامر ، وأن الخطبة ليست فيها اية مسئولية جنائية ، فلم يرض الحكومة هذا الموقف المشرف ، وقررت نقل التحقيق من يده ، وعهدت به الى على بك توفيق رئيس نيابة مصر ، وكان الغرض من هذا التدخل أن يقبض على الفقيه فوراً

فتداول أصدقاؤه الراى فيما يجب أن يعمل لاجباط هذه المؤامرة التى دبرها الاحتلال والحكومة ، ثم اجتمعوا على ضرورة هجرة الزعيم الى المنفى ، لكى يمكنه أن يتابع جهاده فى الخارج ، ويرفع صوت مصر ، وينادى بحريتها واستقلالها ، ويعبر عن مطالبها وآمالها ، فى جو حر طليق ، وكان مما اتفقوا عليه أن معاناته لمتاعب النفى وشدائده أهون من أن يبقى طوال السنين ، رهن السجون ، ممنوعاً من الحركة ، مغلول القلم ، معقود اللسان ، بله ما يكون غير ذلك من الاهانة والشماتة من خصوم الحركة الوطنية

فلما انتهى التحقيق الاول يوم الاثنين ٢٥ مارس ، ذهب الفقيه الى منزل اسماعيل بك لبيب بالحلمية الجديدة ، وهناك وضعوا خطة الهجرة ، واتفق معه على أن يرافقه فى السفر ، وتناولوا الغداء معا ، ثم نزلا وقصدا نادى الحزب الوطنى بشارع المغربى (عدلى باشا الآن) ، ومن هنالك

ذهب اسماعيل بك الى محل كوك للاستعلام عن البواخر
المسافرة الى الخارج ، فوجد أن الباخرة الروسية « الملكة
أولجا » ستقوم من الاسكندرية ، قاصدة بيريه فالاستانة
في اليوم التالي (الثلاثاء ٢٦ مارس) ، فقررا السفر فيها

وكان الوقت ضيقا ، ولكن الظروف كانت تقتضى الاسراع
في العمل ، لان الحكومة كانت جادة في استصدار أمر القبض
على الزعيم

وكان يشغل الزعيم في هذه اللحظة أمر عائلى دقيق ،
وهو كيف يخبر زوجته بما اعتزم عليه ، اذ لم تكن تعلم
أن الاقدار ستفرق بينها وبين زوجها العظيم ، وقد حرص
منذ أن استدعاه ضابط البوليس بالامس على عدم ازعاجها
بفحوى خطاب النيابة ، ولما سأله عن سبب حضور الضابط
في تلك الساعة المتأخرة من الليل أخبرها أنه حضر ليستشير
في قضية له ، فلما اعتزم الهجرة ، وتواعد هو واسماعيل
بك لبب على السفر من القاهرة في صبيحة اليوم التالي ،
لم ير بدا من أن يفضي اليها بأمر التحقيق ، وبما صحت
عليه عزمته ، فأخبرها يوم الاثنين ليلا بجلية الامر ، وأفهمها
ضرورة سفره ، وأوصاها بالجلد والصبر ، وقد طلب اليها
أن لا تخبر أولاده ولا أحدا من العائلة بما اعتزم عليه ، حتى
لا ينزعجوا ، وزاد في الاحتياط من هذه الناحية ، اذ طلب
اليها أن لا تطلعهم على صحف الصباح (الثلاثاء) لكى لا
يقرأوا فيها تفاصيل استجوابه بالنيابة ، وكانت زوجته
كما أسلفنا آية في الوفاء ، وعلو النفس ، وسمو الاخلاق ،
فاستقبلت القضاء بالرضا وشجعته على السفر وتحمل
مشاق النفى

وفي صباح الثلاثاء ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ ، استقل
الفقيد القطار ، من محطة الزيتون حتى كوبرى الليمون ،
ثم ركب قطار الساعة السابعة صباحا ، قاصدا الاسكندرية

وقابله بمحطة العاصمة وبالقطار كثيرون من اخوانه ومعارفه
فأخبرهم أنه ذاهب الى الاسكندرية ، ليتراجع في قضية
بالحكمة المختلطة ، ورافقه في القطار اسماعيل بك ليب ،
وتفديا بالاسكندرية معا في فندق « آبات » ، وبعد الغداء
قصدا الى الباخرة الروسية الراسية في الميناء ، وكان اسماعيل
بك قد اشترى لنفسه تذكرة ، أما المترجم فركب دون
تذكرة ، لكى لا يعرف أحد من رجال الضبط بعزمه على
السفر ليحجزوه ، واحتجب في الباخرة بغرفة اسماعيل بك
حتى انتهى مفتش الحجر الصحى من المرور ، فلم يلحظ
وجوده ، وبعد تحرك الباخرة أدى ثمن التذكرة ، معتذرا
بأنه لم يجسد الوقت الكافى لأدائه فى مكتب الشركة
بالاسكندرية

وتحركت الباخرة فى نحو الساعة الرابعة مساء ، وبعد
هنيهة اجتازت البوغاز ، وما لبث الفقيد أن صعد على ظهرها
وأخذ يسرح الطرف فى شواطئ المدينة ، ومعالمها البادية ،
وهى تحتجب رويدا رويدا ، وكلما أوغلت الباخرة فى اليم ،
زاد تحديقها اليها ، لكى لا يفوته أن يلقي النظرة الأخيرة على
أرض الوطن وسمائه ، وظل واقفا يرتو ببصره الى أفق
مصر ، حتى توارت الباخرة بين لجج البحار ، وغاب الأفق
عن الابصار ، وكانت هذه اللحظة آخر عهد برؤية مصر ،
ثم وقف هنيهة ينظر الى حيث المعالم الغائبة عن بصره ،
الماثلة صورتها فى فؤاده ، ولسان حاله يذكر قول « الشريف
الرضى » :

وتلفتت عينى فمد خفيت عنها الطلول تلفت القلب
ولكم فكر عندئذ فى الارض التى أحبها ، واضطر الى
مفارقتها ، والسماء التى عشقها ، وأرغم على هجرها ،
وزوجته وبنيه ، وأهله الذين يحبهم ويحبونه ، فباعدت
الأقدار بينه وبينهم ، وأصدقائه وأنصاره وتلاميذه

الذين يحنو عليهم ، ويأتس لهم ، ويطمئن اليهم ، والنيل
الذى هام به ، وتعلق بوحده أن لا تنفصم ، ثم يراه قد
حيل بينه وبين مائه العذب ، فلا يعود يتذوقه ، ولا تكتحل
عيناه برؤيته ، ولن يراه وهو ينساب بين شواطئه الجميلة
مختلا بين المزارع الفناء ، والمناظر البديعة ، والمدن والقرى
القريبة والبعيدة ، التى أحبها وأحب ساكنيها من أعماق
قلبه !

وهكذا كتب على الزعيم المخلص لقومه وامته ، أن يكون
جزاؤه على بره وإخلاصه ، الهجرة من وطنه ، وكتب على
مصر التى ترحب بالقريب والبعيد ، وتؤوى الأشرار والمجرمين ،
وطريدى العدالة من مختلف الملل والنحل ، أن تضيق فلا
تتسع لابنها البار الكريم !

وعلى كل ما ناله من المحن ، فقد حافظ على شجاعته
وثباته ، واعتصم بصبره وإيمانه ، فلم يدركه خوف ولا
فزع ، ولا أصابه جبن ولا هلع ، ولم يظهر عليه أى ضعف
ولا وهن ، بل بدا كأنه فى رحلة عادية من رحلاته السابقة

ولما وصلت الباخرة الى ثغر (بيريه) باليونان عزم على
النزول الى البر ليأخذ طريقه الى أثينا ، لحضور مؤتمر
المستشرقين ، الذى كان محددًا لانعقاده يوم ٧ إبريل ،
وكان مشتركًا فيه من قبل ، وسبق له حضوره بمدينة
الجزائر ، ولكن اسماعيل بك ثناه عن عزمه ، خشية أن
تسلمه حكومة اليونان الى مصر ، وكانت حكومة ضعيفة
ممالئة لانجلترا ، فعمل الفقيه بنصحه ولم ينزل الى البر

وصل الاستانة صباح ٣١ مارس سنة ١٩١٢ ، وهناك
استقبله المصريون بالترحيب والتكريم ، ولقى من الحكومة
العثمانية (فى بادئ الامر) كل احترام وحفاوة ، واستأجر
منزلا متواضعا بضاحية « صارى بار » على البوسفور وارسل
فى استدعاء عائلته من مصر ، فجاءته فى شهر يونيه سنة

١٩١٢ واقامت معه ، فاطمأنت نفسه ، وعاش هنيهة عيشة هنيهة ، بين زوجه وأولاده ، وكان يقضى الوقت بالمنزل والاشتغال فى حديقته ، ويقضى جزءاً منه فى استقبال مواطنيه الذين كانوا فى مصيفهم بهذه الجهة ، واصبحت داره ملتقى المصريين الاحرار القادمين من مصر ، ولم يكن يذهب الى الاستانة الا قليلا ، لنشر مقالاته فى جريدة « الجون ترك » التى كان يصدرها جلال نورى باللغة الفرنسية ، وجريدة « الهلال العثمانى » للشيخ عبدالعزيز جاويش

ولكن لم تدم هذه الحال طويلا ، فانه منذ تألفت وزارة احمد مختار باشا فى يولييه سنة ١٩١٢ ، وكان من اعضائها كامل باشا صديق الانجليز المشهور ، تبدل موقف الحكومة التركية حياله ، وحيال المصريين كافة ، وبدأت المخابرات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية فى أغسطس سنة ١٩١٢ لتسليم من ترى حكومة مصر تسليمهم ، ففطن الزعيم الى هذا التحول ، واعتزم الرحيل عن الاستانة ، وكاشف زوجته بذلك ، فوافقته على عزمه ، واذا كان ينوى حضور مؤتمر السلام بجنيف فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، فقد قدم سفره شهرا ، وسافر الى باريس ، ولم يمض على سفره اسبوعان حتى صدر امر بالقبض عليه وترحيله الى مصر ، ولما لم يجدوه اکتفوا بتفتيش منزله بصارى يار ، فلم يعثروا فيه على شيء

ومكث فى باريس بضعة ايام ، ثم سافر منها يوم الخميس ٥ سبتمبر قاصدا الى جنيف ، واقام بها الى حين انعقاد مؤتمر السلام بها

جهاده فى المنفى

وقد تابع الفقيد جهاده فى منفاه ، وكان اول عمل بارز له فى سبيل رفع صوت مصر عاليا ، حضوره مؤتمر السلام

العام الذي انعقد بمدينة (جنيف) بسويسرا في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وكان قد مهد الى ذلك بحضوره المؤتمر السابق باستوكهلم سنة ١٩١٠ كما تقدم بيانه ، ثم تأسيسه جمعية السلام العام بوادي النيل التي اعتمدتها اللجنة الدائمة للمؤتمر بمدينة (برن) ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر ، وقد وزع الفريد على اعضاء اللجنة مجموعة أعمال المؤتمر الوطني المصري الذي انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ ، ومجموعة خطبه ، ليقرأوا على حقائق المسألة المصرية ، فدرست اللجنة مسألة مصر ، وقررت احقية مطالبها وعرضها على المؤتمر ، وألقى في المؤتمر خطبة ضافية في الدفاع عن القضية المصرية ، فقرر المؤتمر احقية مصر في الجلاء ومطالبة بريطانيا بتنفيذه خدمة للسلام العام

طيرت شركة هافاس قرار المؤتمر ضمن أنبائها التلغرافية الهامة ، وكان هذا القرار فوزا جديدا للقضية المصرية ، ودعاية كبرى لها بين مجموعة تمثل الأمم المتحضرة كافة ، وقد أكبر الوطنيون هذا الجهاد الموفق من الزعيم في منفاه ، كما أعجبوا ببعد نظره وحسن اختياره للوسائل العالمية في رفع صوت مصر ، واقناع اعضاء المؤتمر بأن الجلاء عن مصر هو خدمة للسلام العام ، ولقد كان الوطنيون يفتبطون بمقالة تنشر في الصحف الاوربية دفاعا عن القضية المصرية ، فكم كان ابتهاجهم لصدور مثل هذا القرار من مؤتمر عالمي ، يتألف من نحو اربعمئة مندوب يمثلون صفوة رجال العلم والسياسة والاقتصاد والقانون في مختلف الأمم !

رحل الزعيم بعد انتهاء المؤتمر الى السويد بدعوة بعض أصدقائه ، ممن تعارف بهم في مؤتمر جنيف ومؤتمر استوكهلم ، وشاهد معالم الرقي والحضارة ومنشآت البر والاحسان في هذه البلاد ، ووصفها في مقالة شيقة ، نشرت بالعلم يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، عنوانها : (أسبوعان في ضواحي استوكهلم) ، وصف فيها زيارته لبعض المستشفيات

وملاجيء العجزة بهذه المدينة ، فذكر ان عدد ما بها من المستشفيات والملاجيء يزيد على ما كان يوجد بالقطر المصري كله من هذا النوع ، مع ان سكانها لا يبلغون سكان الاسكندرية ! ووجد ما بها من النظام والنظافة لانظير له في غيرها من البلدان ، ورأى الخادمت يفسلن ارض الغرف والمماشي التي بينها بالصابون ، وجميع خدم المستشفى من الفقراء عديمي الكسب ، أو من العجزة أو النساء عديمات المعين ، ويعطى لكل منهم أجره قليلة ، فضلا عن المأكل والمسكن والملبس ، وقد لفت في مقالته نظر ديوان (وزارة) الاوقاف الى ما يمكن عمله لتيسير على الفقراء من ايراد الاوقاف الغنية ، ذات الفلة الوافرة ، اذ لم يكن بمصر وقتئذ سوى ملجأ واحد للعجزة بطره ، وملجأ للنساء بجهة رحبة عابدين ، وهو شيء قليل جدا ، اذا قورن بايراد الاوقاف الخيرية

ثم زار بلجيكا ، ووصفها في مقالة بديدة نشرت في عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، وتضمنت احسن وصف لحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الارهاب في مصر

ساد البلاد بعد نفى المترجم جو من الارهاب ، تعددت فيه وسائل الضغط ، وكثرت الوشائيات والسعايات ، واستهدف الوطنيون لشتى ضروب العنف والاضطهاد ، وسعت الحكومة في مطاردة الحركة الوطنية ، وضرب نطاق من التجسس حولها ، واستخدمت في سبيل ذلك الوعد والوعيد ، لالقاء التخاذل في صفوفها ، وكان مما اتخذته للتنكيل بها ان لجأت الى المحاكمات الرهيبة لتلقى الرعب في قلوب انصارها وتبعث الفرع الى نفوسهم

وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطني نهائيا ، لانها نشرت مقالا للفقيد عن رأيه في الحرب البلقانية ، وما اصاب تركيا فيها

من الهزائم ، وكان قد حمل كامل باشا الصدر الاعظم
مسئولية الحالة التي انتهت اليها ، فساء الحكومة ان يطعن
في رجل اشتهر بولائه للانجليز ! فقررت لذلك تعطيل
العلم نهائيا

وقد عادت جريدة (الشعب) الى الظهور ، واتخذها
الحزب الوطنى لسان حاله بعد اقفال «العلم» ، وتولى امين
الرافعى رئاسة تحريرها ، كما كان يتولى رئاسة تحرير
(العلم) منذ فبراير سنة ١٩١٢

المترجم ونادى المدارس العليا

كان « نادى المدارس العليا » يضم صفوة الشباب المصرى
فى ذلك العهد

وقد كان المترجم واسع الاطلاع ، مشغوفا باقتناء الكتب ،
وله مكتبة نفيسة تحوى مجموعة كبيرة من الكتب القيمة
فى التاريخ والادب والسياسة والاجتماع ، وقد فكر فى اهداء
النادى هذه المكتبة ، حتى يعم النفع بها ، فبدأ فى اكتوبر
سنة ١٩٠٨ باهدائه خمسمائة كتاب ، اختارتها لجنة من
اعضاء النادى ، وتمت هذه الهدية فى الاجتماع الذى عقد
ثانى ايام عيد الفطر (٢ شوال سنة ١٣٢٦ - ٢٧ اكتوبر
سنة ١٩٠٨) لتبادل المعايدة بين اعضائه ، فشكره المرحوم
عمر بك لطفى رئيس النادى على هذه الهدية العلمية الثمينة ،
وانتدب النادى بعد ذلك وفدا برئاسة عمر بك لطفى وعضوية
محمد افندى زكى على وامين افندى الرافعى امين مكتبة
النادى ليبلغوه شكر النادى ، فقابلوه يوم ٢١ ديسمبر سنة
١٩٠٨ ، وقدموا له كتاب شكر رقيق ، هذا نصه :

« سعادة المفضال محمد بك فريد الافخم

« ان النادى يقدم لسعادتكم ابهى آيات الشكر ، واجمل
عبارات الامتنان على اكبر هدية علمية وصلت اليه الى الآن ،

فان الكتب النفيسة الجليلة التي تكرمت بها عليه ، ستكون موردا عذبا للطلاب ، ومنهلا صافيا لمنتجعي الآداب ، ولقد اصبح النادي بفضلكم يحق له ان ينادى بان لديه كتبا قيمة ، فعسى ان يقتدى بكم افاضل القطر في تشجيع نوادي العلم والادب ، حتى ترتقى بفضلها مصر ويبلغ اهلها نهاية الارب «
رئيس النادي

عمر لطفى

فشكرهم الفريد على هذه العواطف ، وأعرب عن شعوره بأنه لا يستحق شكرا على هبته ، لان ما أهدها اياه ان هو الا جزء مما يجب عليه نجو دار تضم صفوة الناشئة المصرية.

وفي سنة ١٩١١ اهدى اليه جميع الكتب التي تحتويها مكتبته النفيسة ، فصارت مكتبة النادي من أغنى المكاتب ، وقد قدر النادي هذه الهدية العلمية حق قدرها ، فوضعها في دواليبها المهداة من الفريد في غرفة خاصة ، وضعت بها صورته في اطار جميل بأعلى أحد الدواليب

وبعد أن رحل الزعيم الى منفاه ، سعت الوزارة في قطع الصلة الروحية بينه وبين النادي ، فطلبت في سنة ١٩١٢ من عزت شكرى رئيس النادي محو اسم المترجم من عداد اعضائه ! بحجة الحكم عليه ، وانه صار بذلك « مجرما » ! فحال عزت شكرى الامر ، وكاشف الوزراء الذين كلموه في شأنه بصعوبة تنفيذ هذا الطلب ، لتعلق الطلبة بالمترجم ، فهددوه باغلاق النادي ، اذا لم يتم ماطلبوه في اسبوع ، وتحت تأثير هذا التهديد عرض عزت شكرى الامر على مجلس ادارة النادي ، فرفض أعضاء المجلس بالاجماع هذا الطلب ، قائلين انهم يفضلون اقفال النادي على قبول هذا العمل الذى ينطوى على نكران الجميل ، فأبلغ عزت بك الوزراء هذا القرار ، فطلبوا اليه بدلا من شطب اسمه ان يطلبوا منه استقالته تلغرافيا ، فرفض المجلس ذلك ايضا ،

وأصر الطلبة على رفض هذا المسعى المنكر ، فسكتت الحكومة
أزاء هذا الأصرار

وقد آلت الفقيد هذه الحركة الوضيعة التي بدت من
الحكومة ، إذ لم يكن يتوقع أن تصل بها شهوة الاضطهاد
الى هذا الدرك الحقيق ، فتدخل في شأن عضويته بناد يضم
الطلبة الأوفياء ، الذين يحبهم ويحبونه ، فضلا عما له على
النادى من يد لم يجاره فيها أحد ممن طلبوا شطب اسمه ،
وخفف عنه هذا الألام موقف اعضاء النادى وتمسكهم
بعضويته ، ودفاعهم عن كرامته في غيبته ، حتى انتهت
الحادثة بأحباط مسعى الحكومة

هذا ، وقد ظل النادى يؤدي رسالته الوطنية والاجتماعية ،
حتى أقفل بأمر السلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤ ،
في أوائل الحرب العالمية الاولى





الزعيم محمد فريد في اواخر حياته

جهاد الفقيد سنة ١٩١٣

استهلت سنة ١٩١٣ ، والزعيم في منفاه ، والحالة في أوروبا مضطربة بسبب الحرب البلقانية ، وصوت السلام خافت ، ومنطق الحق مغلوب ، والافق الدولى ملبد بالغيوم ، منذر بوقوع الحرب العامة ، التى اندلع لهيبها فى أغسطس من العام التالى (١٩١٤)

أما فى مصر ، فالاحتلال والحكومة ماضيان فى حربهما للحركة الوطنية ، حربا لاهوادة فيها ، فالصحافة الوطنية مضطهدة ، والوزارة واقفة لها بالمرصاد ، وحرية الاجتماعات ممنوعة ، واجراءات الارهاب والاحكام الصادرة فى القضايا السياسية قد ألقت الفرع فى النفوس ، والفقيد فى منفاه لا يتصل بمصر الا بواسطة اخوانه وذوى قرباه وتلاميذه المخلصين

وكان المرحوم امين الرافعى يتولى رئاسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى من فبراير سنة ١٩١٢ (الى أن أوقفها فى اواخر سنة ١٩١٤ . احتجاجا على الحماية البريطانية) ، وقد وقفت لها الحكومة بالمرصاد ، وبخاصة بعد الحكم على الفقيد فى أبريل سنة ١٩١٢ ، وهددتها بالتعطيل اذا هى نشرت مقالاته التى كان يرسلها من منفاه

ولم تجتمع الجمعية العمومية للحزب الوطنى فى تلك السنة (١٩١٣) ، وكانت هذه اول مرة لم ينعقد فيها اجتماعها السنوى منذ تأسيس الحزب ، وهى اول سنة بعد نفى الزعيم ، واغلق نادى الحزب فى تلك السنة كذلك

ولم ينظم الحزب موكبه المعتاد سنويا ، للاحتفال بذكرى مصطفى كامل ، اذ منعت الحكومة سيره ، كما حظرت القاء الخطب على قبره ، واقتصر احياء ذكراه على اجتماع اقيم مساء يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ بمدفنه بالامام ، حيث تليت آي الذكر الحكيم ، ووضعت باقات الزهور على ضريحه الطاهر

وكان من طفيان الحكومة كذلك ان منعت نصب السراشق الذي اعتادت الشبيبة اقامته للاحتفال بالمولد النبوي الشريف

وفي يناير سنة ١٩١٣ اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني ، وقررت الاحتجاج على اتفاقية السودان ، واجتمعت ايضا يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ لمناسبة ذكرى دخول الانجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، ثم ارسلت برقية بهذا الاحتجاج الى السير ادوارد جراي وزير خارجية بريطانيا

وقد سبق القول ان المترجم زار بلجيكا بعد انتهاء مؤتمر السلام بجنيف ، وقد عاد منها الى باريس ، فوصل اليها في اول نوفمبر سنة ١٩١٢ ، واقام بها خمسة ايام ، ثم عاد الى انفرس ، واقام بها الى ١٠ نوفمبر ، وسافر الى جنيف من طريق لوكسمبرج ، فوصلها يوم ١٢ نوفمبر ، واقام بها الى اواخر فبراير سنة ١٩١٣

وفي اثناء مقامه بجنيف ، تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها ، من احرار الامم الشرقية ، ودعا نحو خمسة عشر منهم الى وليمة اقامها لهم يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، فلبوا دعوته ، واقترح عليهم تأسيس جمعية باسم (جمعية ترقى الاسلام) ، فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح ، وتأسست الجمعية فعلا ، ولقد كان الفقيه دعامتها ، واكبر مؤسسيها ، وهو الذي وضع لها لائحة تتضمن اغراضها ونظامها ، وتتلخص الغاية التي تنشدتها في تقوية روابط التضامن بين

الامم الاسلامية ، وبعث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها ، واتخذت الجمعية (جنيف) مركزا لها ، واصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم (مجلة جمعية ترقى الاسلام)

وقد انضم الى الجمعية بعض افاضل المسيحيين من الشرقيين ، فكانت نواة لعصبة امم شرقية ، وكذلك انضم اليها بعض الشخصيات الكبيرة من الاوربيين ، مثل بيرلوتى الاديب الفرنسى الكبير ، والمستر ويلفرند بلنت ، نصير المسألة المصرية ، والمسيو الفريد دوران • Alfred Durand الاستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس ، وكلود فارير Claude Ferrere ، الاديب الفرنسى الكبير ، وغيرهم

وصدر العدد الاول من المجلة ، فى ثوب قشيب باللغة الفرنسية ، فى فبراير سنة ١٩١٣ ، واخذت تصدر بانتظام ، يدبجها يراع الفقيد ، وكثير من كتاب الشرقيين والاوربيين ، وظلت تصدر الى أن اوقفت فى خلال الحرب العالمية الاولى وفى أغسطس سنة ١٩١٣ سافر الى (الهاي) عاصمة هولندا ، لحضور مؤتمر السلام الذى انعقد بها خلال هذا الشهر ، وحضر أغلب جلسات المؤتمر ، وزاد صلاته بالاعضاء الذين تعرف اليهم فى المؤتمرات السابقة ، وتحدث اليهم فى شئون مصر وحركتها الوطنية

ولم تفارقه دسائس الاحتلال فى اثناء مقامه فى الهاي ، فبينما كان المؤتمر مجتمعاً نشرت صحف المدينة تلغرافاً ورد اليها من لندن ينبئ باكتشاف مؤامرة من الطلبة المصريين بانجلترا لقتل اللورد كتشنر معتمد انجلترا فى مصر ، وان المكلف بالقتل شاب مصرى من طلبة العلم بلندن وممن لهم علاقة بمحمد فريد رئيس الحزب الوطنى ، وان ذلك الشاب قد سافر من اجل ذلك الى مصر لتنفيذ القتل ، فلفت هذا التلغراف انظار اعضاء المؤتمر ، واخذوا يتساءلون عما اذا كان الفقيد هو المعنى بهذا التلغراف ، فنفاه فى شدة

وحزم ، وأكد لهم أنه حديث خرافة ، ثم اتضح بعد ذلك أن الخبر مكذوب ، وقد اختلقه أحد أعداء الفقيه السياسيين ، للتعريض بسمعته لدى أنصار السلام من أعضاء المؤتمر

ولما انتهى مؤتمر الهاي قصد المترجم الى باريس ، وهناك التقى بالمصريين المقيمين بها ، وفي يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩١٣ الموافق ٣ شوال سنة ١٣٣١ هجرية ثانی يوم عيد الفطر ، اقاموا وليمة عشاء برياسته في قهوة سوفليه Soufflet ، احتفالا بهذا العيد ، ثم ألقى الفقيه خطبة وطنية اسلامية دعا فيها المصريين والامم الاسلامية كافة الى متابعة الجهاد لتحرير أوطانهم .

ووافق يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ عيد الاضحى (١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣١) ، فأقام وليمة أخرى بباريس ، جمعت كثيرا من المسلمين المختلفي الاجناس ، ودعا اليها بعض الشرقيين المسيحيين ، وبعض الافرنج المشتغلين بالاسلام ، وحضرها نحو خمسين مدعوا من المصريين والترك والفرس ، وحضرها المسيو ألفريد دوران Alfred Durand ، الاستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس ، والمسيو جرفيه كورتلمون الصحفي الفرنسي ، وبعض مندوبي الصحف ، وخطب الفقيه في ضرورة تضامن الشرقيين وتضافرهم ، وخطب في الحفلة كل من الاستاذ ألفريد دوران والمسيو كورتلمون

وعاد المترجم الى جنيف في ديسمبر سنة ١٩١٣ ، للاقامة بها ، ولبي دعوة جمعية ابي الهول ، التي كان يرأسها الدكتور يحيى أحمد الدرديري ، اذ اقامت حفلة تكريم له في فندق بلفي Belle Vue مساء ٣١ ديسمبر ، لمناسبة عيد جنيف ، وكانت الحفلة بالغة منتهى الرونق والبهاء ، وألقى فيها بعض الشبان عدة خطب في تمجيد الفقيه والمبادئ الوطنية في شخصه ، وخطب هو فيهم حاثا الشباب

على الثبات على هذه المبادئ بعد اتمام دراستهم وعودتهم الى الوطن ، ونصح لهم بالحياة الحرة ، والانصراف عن المناصب الحكومية ، لانها تخمد في نفوسهم جدوة المبادئ الوطنية ، قال في هذا الصدد : « ان المناصب تؤثر في ضعف العزائم ومحبي الابهة وعشاق الرتب والنياشين ، وهو ضعف وراثي في كثير من الشبان المصريين ، لا يؤمل ان يزول مرة واحدة ، بل لابد من مرور زمن طويل حتى تتربى ملكة الوطنية الحقيقية في نفوسنا »

انتخابات الجمعية التشريعية في مصر

كان الفقيد في منفاه بأوروبا حين أنشئت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣ ، وفي أثناء الانتخابات لعضويتها ، وبالرغم من ان نظام الجمعية كان افتياتا على حق الأمة في الدستور ، فان الفقيد قد استحث الأمة على حسن اختيار اعضائها ، لكي تتألف منهم هيئة تدافع عن حقوقها ومصالحها ، وتكون اداة للجهاد القومي ، واصدرت اللجنة الادارية للحزب الوطني منشورا الى الشعب بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩١٣ ، بتوجيه عنايته الى حسن اختيار المندوبين الخمسين ، ثم انتخاب أعضاء الجمعية ، مهما كان رأيها غير قطعي ، وظهر الحزب بمظهر الوطنية الحققة ، اذ حث الأمة على انتخاب الاكفاء للنيابة من اى حزب كانوا ، ولو كانوا من غير اعضائه

وكان من بين المرشحين الذين ايد الحزب انتخابهم سعد زغلول في قسمي السيدة زينب وبولاق ، فقد عقدت عدة اجتماعات انتخابية ايد الوطنيون فيها ترشيحه ، ومن اهم هذه الاجتماعات اجتماع اقيم بالحلمية الجديدة في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، في سراي محمود محرم رستم ، عضو اللجنة الادارية للحزب الوطني ، خطب فيه شبيب الحزب وأنصاره في تأييد انتخاب سعد ، ووقف سعد في

ختم الاجتماع ، فشكرهم على شعورهم الشريف ، وبفضل هذا التأييد فاز في الانتخاب ، وغير خاف ان وكالته للجمعية التشريعية قد مهدت له زعامة الوفد في نوفمبر سنة ١٩١٨ كتب الفقيد ما ياتي في مذكراته قبل ظهور نتيجة انتخابات الجمعية التشريعية :

« جميع الاجتماعات الانتخابية التي حصلت بالقاهرة وبعض جهات الارياف ، كان الصوت العالي فيها لرجال الحزب الوطنى ، فالحركة في الحقيقة من اعمال الحزب ، وان كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الادارية من الظهور فيها ، ويظهر ان سيكون سعد زغلول من ضمن المندوبين عن القاهرة ، اما انتخاب سعد فيفضب الخديو ، ومما يزيد غضبا ان الحزب الوطنى عضده وساعده بقوته » وبعد أن فاز سعد بعضوية الجمعية التشريعية ارسل له المترجم برقية تهنئة بنجاحه في الانتخاب



جهاد الفقيد سنة ١٩١٤

تابع الزعيم سنة ١٩١٤ جهاده في منفاه ، وتابعته الحركة الوطنية سيرها في مصر ، متبعة تعاليمه وارشاده ، محتذية مثاله في الثبات على النضال ، ومقاومة الاضطهاد ، وتذليل العقبات

وقد بقى بجنيف طيلة شهر يناير سنة ١٩١٤ ، الى أن جاءت دعوة لـ **مؤتمر الاجناس المضطهدة** Nationalities & Subjects Races Conferences ، الذي انعقد بلندن في شهر فبراير سنة ١٩١٤ ، فبادر الى تلبية الدعوة وسافر الى لندن ليحضر المؤتمر ، ويرفع فيه صوت مصر ، وقد اكبر المصريون في انجلترا جهاد الزعيم ، فقابلوه بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم ، واجتمعوا لاستقباله بمحطة فيكتوريا يوم وصوله ١٥ فبراير ، وحيوه أجمل تحية وهتفوا له هتافا عاليا ، ورافقوه الى فندق امبريال ، حيث نزل به

بدا انعقاد المؤتمر يوم الاثنين ١٦ فبراير سنة ١٩١٤ ، برئاسة السير هنرى كوتون H. Cotton ، وحضره كثير من مندوبى الهنود وغيرهم من الشعوب الشرقية الاسيوية والافريقية المهضومة الحقوق ، وكثير من الطلبة المصريين بجامعة انجلترا ، وبعض أعضاء البرلمان البريطانى والصحفيين ، فلما دخل الفقيد مكان الاجتماع حياه المؤتمر بتصفيق حاد طويل ، واجلسه الرئيس الى جانبه ، وخطب السير هنرى كوتون عن حرية الصحافة في الهند ومصر ،

ثم قرأ عدة رسائل برقية وزدت الى المؤتمر بتأييده من كثير من كبار رجال السياسة والجمعيات السياسية ، ومنها جمعيات الطلبة المصريين بأوروبا ، ثم أشار الى سروره العظيم بوجود فريد بك الى جانبه ، وانضمامه الى لجنة المؤتمر ، وأطراه بقوله : « انه أحد الرجال العظماء الذين يقدرون مبدأ التضحية والذين تعذبوا في سبيل خدمة قومهم » ، فقابل الحضور هذه الكلمات بالتصفيق الطويل ثم ألقى الفقيه خطبة باللغة الفرنسية بلسان طلق بليغ ، وظهر على الحاضرين الذين كانوا يعرفون تلك اللغة ، وبخاصة الصحفيين ، إعجابهم بقدرته في اللغة الفرنسية وحسن أدائه بها

ثم قام أحد أعضاء لجنة المؤتمر ، وترجم خطبته الى الانجليزية ، وكان موضوعها وصف حالة مصر وقانون الصحافة فيها ، وكانت موجزة خالية من أى تكلف ، فحازت استحسان الحاضرين ، وأشارت اليها الصحف الانجليزية وعلقت عليها ، ثم تكلم الدكتور روثر فورد ، مدافعا عن حرية الصحافة ، وتطرق الى الكلام عن تحرير مصر ، ونادى بمبدأ « مصر للمصريين »

وفي ختام الجلسة قرر المؤتمر ارسال برقيتين الى الخديو والى الجمعية التشريعية بالغاء قانون المطبوعات ، والقوانين الاخرى الاستثنائية ، والعفو التام عن حكم عليهم بمقتضاها وبعد ان حضر المترجم المؤتمر ، قضى بقية الزمن القصير الذى مكثه بلندن في زيارات متصلة لعارفى فضله من الانجليز وحفلات تكريم متعددة ، أقامها له أعضاء الجمعيات المصرية وعرج المترجم على بلجيكا بعد عودته من لندن ، وذهب الى « لياج » Liege ، حيث إقام له نادى الاتحاد الاسلامى حفلة تكريم يوم اول مارس سنة ١٩١٤ ، وكان أعضاؤه من شباب الاقطار الشرقية ، وحضر الحفلة جميع

الشرقيين المقيمين بالمدينة ، او الذين جاءوها من مختلف المدن البلجيكية ، فقام رئيس النادي وكان البانيا ، ورحب بالضيف الكريم ، وعبر عن شعور اخوانه نحوه ، ومما قال ان الطلبة الشرقيين بأوروبا يرون فيه الرأس المدبر ، والقوة العاملة ، وطلب اليه ان يتفضل بقبول رئاسة الشرف للنادي ، فقبلها شاكرا ، ثم تلاه طالب شرقي بقسم التجارة بجامعة لياج ، وشكر الفقيه على قبوله رئاسة شرف النادي وشرح أدوار جهاده الذي استحق الاعجاب

ودعته الجمعية المصرية في نوشاتل « سويسرا » الى زيارتها لمناسبة تأسيسها فلبى الدعوة وقصدها يوم ٩ مايو سنة ١٩١٤ ، وأقامت له الجمعية مأدبة تكريم خطب فيها بعض اعضائها ، وألقى الفقيه كلمة حثهم فيها على التضامن ، والتمسك بالمبادئ القويمة والفضائل الوطنية

وعاد من نوشاتل الى لياج تلبية لدعوة جمعية ابي الهول بها ، لالقاء خطبة جامعة في المسألة المصرية ، في حفلة اعدتها لهذا الغرض مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩١٤ ، دعت اليها صفوة القوم من أساتذة الجامعة ورجال القضاء والمحاماة والصحافة والطب والهندسة ، حتى بلغ عدد الحاضرين بها نحو الف شخص ، وكان الفقيه خطيب الاجتماع ، فألقى خطبة فياضة ، بداها بشكر الامة البلجيكية التي قبلت انعقاد المؤتمر الوطنى المصرى بمدينة بروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، بعد ان رفضت الحكومة الفرنسية عقده في باريس ، ثم أعرب عن سروره للتحديث عن المسألة المصرية امام صفوة مختارة من الامة البلجيكية التى قاست كثيرا من الآلام تحت نير الحكم الاجنبى ، وقال انها اعرف من غيرها بشدة ما يقاسيه غيرها من التدخل الاجنبى ، ثم تكلم عن الحرية ، وما تعانيه الحركة الوطنية من الاضطهاد في مصر ، وذكر قانون الاتفاقات الجنائية ، وقانون المطبوعات

والشدة في تطبيقه ، وتكلم عن الجمعية التشريعية ، فأبان
نقص نظامها الأساسي وعدم امكانها القيام بمهمتها ، مادامت
الحكومة غير خاضعة لصوت الامة ، وختم خطبته بقوله انه
سيظل ثابتا على مبدئه ، عاملا على خطته ، لانهاض امته ،
مهما قاسى في ذلك السبيل من شدائد وما لقي من صعوبات
وقد قوبلت خطبته بالتصفيق المتواصل والاعجاب من
جميع الحاضرين ، وعرج الفقيد في هذه الرحلة على بروكسل
وبعض مدن بلجيكا .



جمال الزعيم

في الحرب العالمية الأولى

كان الزعيم في جنيف ، حين أعلنت الحرب بين انجلترا والمانيا في اغسطس سنة ١٩١٤ ، وكان الخديو عباس الثاني لا يفتأ من قبل يسعى الى الصلح معه ، ويوفد اليه رسله لهذه الغاية ، فلما أعلنت الحرب العامة ، جدد هذا المسعى ، فقبل المترجم الصلح معه ، على أساس ان يعلن الدستور ، وارسل اليه بالاستانة خطابا في ٢٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ، يهنئه بنجاته من حادث الامتداء عليه ، وينصح له بمنح الأمة الدستور ، ثم قصد الى الاستانة ، والتقى به هناك « وكان لم يخلع بعد » ، وتم الصلح بينهما على هذا الاساس ووعد الخديو باصدار مرسوم يعلن فيه الدستور ، وقد ابدى الخديو لخاصة رجاله اغتباطه بالصلح مع الفقيد ، وامتدحه في حديثه معهم ، ومما قال عنه : « انه رجل مبادئ ، لا يتغير مهما قاسى في سبيل المحافظة على مبادئه » وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أصدر الخديو منشورا الى الأمة المصرية ، باعلان الدستور الكامل في مصر ، ولكن بريطانيا اعلنت حمايتها الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وخلعت الخديو عباس عن العرش ، ونصبت بدله السلطان حسين كامل ، وشتمت شمل الوطنيين

وكان طبيعيا وقد اعلن الانجليز حمايتهم على مصر واستمسكوا باحتلالها ، ان ينضم الفقيد الى الجانب المحارب لانجلترا في الحرب العالمية الاولى ، وهو المؤلف من المانيا وتركيا والنمسا ، وكان جوابه للذين سعوا في الاتفاق مع الانجليز في اوائل تلك الحرب : « ان اى اتفاق مع الانجليز لا يمكن الا ان يكون على اساس الاعتراف بالحماية او الاحتلال ، وهذا مالا يمكن التفكير فيه مطلقا »

وقد سئل وقتئذ عما يكون العمل فيما لو هزم الاتراك وانصر الانجليز فقال : « نجتهد حينذاك في بعث الثورة في مصر ، اما الاعتراف بالحماية مهما كان شكلها ومهما اعطانا الانجليز من الامتيازات فلن يمكن مطلقا »

وهذا الذي كان يقوله سنة ١٩١٥ ، قد وقع تماما في مصر ، اذ شبت الثورة سنة ١٩١٩ بعد خروج انجلترا ظافرة من تلك الحرب

على أن الزعيم وتلاميذه قد حافظوا على مبدئهم « مصر للمصريين » ، وقد دعا الفقيد المصريين الى التمسك به حيال الترك ، كما تمسك به حيال الانجليز ، حتى لا يفهم من تأييدهم لتركيا في الحرب انهم يقبلون التبعية لها او التنازل عن استقلال مصر ، وصنع في جنيف أواخر سنة ١٩١٤ شعارا على دبوس صغير جميل الصنع ، مكتوب عليه « مصر للمصريين » يحمل في العروة ، ظل يحمله هو واخوانه المصريون في الاستانة ، وفي اى بلد حلوا به ، اعلانا بتمسكهم بالقومية المصرية

وتقيم منه الامير سعيد حليم رئيس الوزارة التركية هذه النزعة ، وابلغه ذلك حين كان بالاستانة في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بواسطة سيف الله باشا يسرى ، ومما قاله له في هذا الصدد : ان الصدر ناظم منه ومن الحزب الوطنى قولهم دائما « مصر للمصريين » ، وانه بلغه عنه انه قال : « ان الجيش العثمانى لا يمكث في مصر بعد جلاء الانجليز عنها اكثر من اربع وعشرين ساعة ، ثم يجلو هو عنها » ، ونصح له باسم الصدر ان يقلع عن الخوض في مثل هذا الحديث ، والا اتخذت ضده اجراءات شديدة ، فأجابه الزعيم بأنه مصر على شعاره ومبدئه ، وان مصر للمصريين لا محالة ، لا يتحول قط عن ذلك ، ولم يكثر لتهديدات الصدر ولا لتحذيراته

وتبين الفقيد ان هذه الافكار ليست فقط افكار الامير
سعيد حليم ، بل شاركه فيها خلال الحرب معظم زعماء
الترك ، وبخاصة طلعت وجمال ، وكانوا يكتمون نياتهم
حتى يتم لهم فتح مصر ، فيعيدون النظر في نظامها ،
ويتصرفون فيها كما يريدون ، ولذلك لم يرضوا بأن يقيدوا
أنفسهم في بداية الحرب بأى عهد نحو مصر ، وقد آنس
منهم المترجم هذه النيات ، برغم كتمانهم اياها ، واستشفها
من خلال مناقشاتهم ، وما كان يترامى اليه من احاديثهم
الخاصة ، ولذلك زادت هذه الحقائق تمسكا بأن تكون
« مصر للمصريين » ، لا للترك ولا للانجليز ، ولا لاي دولة
اخرى ، وتمسك بهذا المبدأ ، وجهر به علنا ونادى به في
الاستانة وفي النمسا والمانيا وسويسرا ، وجابه به كل
رجال السياسة ، من ترك وانجليز والمان ونمساويين
ومحايدين

سافر المترجم من الاستانة في ديسمبر سنة ١٩١٤ ،
وقصد الى النمسا ثم الى المانيا ، وأخسدت يتصل برجال
السياسة والصحافة ، ويعرفهم بموقف مصر وقضيتها ،
ويدافع عن استقلالها وكرامتها ، ثم قصد الى سويسرا في
اوائل سنة ١٩١٥ ، حيث جعل معظم اقامته بها مدة الحرب
ومنها كان ينتقل الى البلاد الاخرى كلما اقتضى ذلك الدفاع
عن مصر ، وكان — ولا ريب — القوة العاملة في التمسك
باستقلال مصر والمحافظة على حقوقها

وقد أصدر في جنيف سنة ١٩١٥ جريدة اسبوعية
بالفرنسية باسم « Echo de l'Egypte » ، « صدى مصر » ،
ولكن الحكومة السويسرية منعت استمرار صدورها بحجة
منافاتها لحياد سويسرا ، ولكن الواقع ان ذلك كان مجاملة
لانجلترا ، ولم يظهر من هذه الجريدة الا العددان الاول
والثاني

رقد ساء زعماء الترك تمسك الفقيد بمبدأ « مصر
للمصريين » فنقموا منه هذه النزعة ، واسروا له الضفيئة
في انفسهم ، فلما ذهب الى الاستانة في فبراير سنة ١٩١٦ ،
وجد حوله جوا من الشكوك ، ونطاقا من الرقابة والتجسس
ووقع الجفاء بينه وبينهم ، حتى لقد بلغ بهم الامر ان اتهموه
بأعمال عدائية ضد تركيا ، وما لبث الاتهام ان اتخذ
شكلا جديا ، وصار موضع تحقيق ، تولاه مدير الامن
العام ، بناء على تعليمات طلعت وزير الداخلية ، وقد وقف
الفقيد في هذا التحقيق موقفا مشرفا ، برهن فيه على انه
زعيم الاستقلال وحامل لوائه حقا

ذلك انه التقى بالحقق في ادارة الامن العام يوم الاربعاء
٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ ، فابتداه الفقيد بقوله : اريد ان
اعرف قبل كل شيء ، هل انت تسألني بصفتك مدير الامن
العام وانا امامك بصفة متهم ، او انك تكلمني بصفتك مندوبا
عن طلعت بك للاستعلام عن بعض نقط يضيق وقته عن ان
يسألني عنها ، لانك لو اعتبرتنى متهما فلا أجيبك عن شيء
مطلقا ، ولا اذافع عن نفسي بل اقول لك - كما قلت للانجليز
في مصر - افعلوا ما شئتم ، فبيدكم القوة استعملوها كما
تريدون ، واما اذا كان الامر استعلاما بسيطا ، فأجيبك
على ما تريد

قال المترجم في مذكراته : فأجابني مدير الامن العام بأدابهم
التركية المبنية على الرياء والنفاق : استغفر الله أفندم ،
نحن اخوان ، وحاشا ان نتهمك ، اننا نريد فقط ان نستعلم
منك عن بعض النقط

وانتهى النقاش بينهما بان قال المدير الامن العام بكل انفة
وشمم : « ليس بهذه المعاملة تستميلون المصريين ، فان هذه
المعاملة الفظة لو علمت في مصر - ولا بدانها تعلم - تضركم
وتعزقل مساعيكم ، ولا بد لكم من صداقة المصريين ، والاتفاق

معهم اتفاق الند مع الند ، والقرين مع القرين ، والا اكلتكم
اوروبا ، بل اكلكم الالمان اصدقائكم الان »

وختم كلامه بقوله : « هالك ما عندي من الاقوال ، ارجو
ان تبلفها حرفيا مع جميع ما قلته لك من الملاحظات الى
طلعت بك ، وتبلفه استيائي من هذه المعاملة وهاتيك المراقبة
الشديدة ، فان اراد بيانا اوضح فانا مستعد للاجابة ، مع
العلم بانى اعتبر نفسى حرا فى ان اقابل من اريد ، برغم
جواسيسكم العديدين »

فبهت مدير الامن العام من هذه اللهجة الحازمة فى الجواب
وابلغ الفقيه انه سينقل حديثه الى طلعت بك ، ثم سافر
المرجم من الاستانة فى ابريل سنة ١٩١٦ قاصدا جنيف ،
ناقما من الترك سياستهم نحو مصر ، واعتزم الإقامة بسويسرا
حتى تنتهى الحرب

وقد سقطت وزارة سعيد حليم فى فبراير سنة ١٩١٧ ،
وخلفه فى الصدارة طلعت باشا ، وزار هذا برلين فى مارس
سنة ١٩١٧ ، وكان الفقيه قد غادرها قبل مجيئه ، وكتب
فى مذكراته ما يأتى : « اثناء اقامتى فى هذه البلدة
« بلانكبرج » ، Blankenburg ، قرأت فى الجرائد خبر
مجيئى طلعت باشا الصدر الاعظم الى برلين ، وبما انى
اعلم علم اليقين ان هذا الرجل لا يحبنى بسبب دفاعى عن
حقوق مصر ، وطمعه هو فى استرجاعها ولاية عثمانية
بسيطة ، حمدت الله على بعدى عن برلين ، حتى لا اضطر
لمقابلته او لمجرد زيارته ، اما هذه الزيارة ففى غير محلها ،
لان وزراء تركيا يسمعون دائما لزيارة الامبراطور ، ولا احد
من وزراء المانيا يزور الاستانة ، او يهتم بزيارة سلطانها ،
فهذا الترامى تحت اقدام المانيا ليس من السياسة فى شىء ،
وقد عدت الى برلين مساء الخميس ٢٦ ابريل سنة ١٩١٧ »

مذكرة الفقيه الى المؤتمر الدولي باستوكهلم

ولما علم المترجم بقرب انعقاد مؤتمر دولى اشتراكى فى استوكهلم ، قصد اليها فى مايو سنة ١٩١٧ للدفاع عن القضية المصرية ، وتعرف مدة اقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stockholm Dageblad ونشر فى جريدته يوم ١٠ يونية سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان « يجب تحرير مصر » ، وبقي بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر الى المانيا للاستشفاء فى ويزبادن ، ثم رجع الى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر فى اكتوبر من تلك السنة ، وقدم اليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، شرح فيها خلاصتها ، وذكر طرفا من نقض انجلترا لعهودها فى الجلاء ، وكيف اعلنت الحماية الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، واثبت ان حق مصر فى الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية ، قال فى هذا الصدد :

« ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول ان تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف فى السلع ، وانى اقرر ان اية امة لا تستطيع ان تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها ، تصرفا يضر بحقوقها ، لان الوطن ليس ملكا لجيل من الاجيال ، بل هو ملك للاجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع انجلترا ان تمسك باى معاهدة او عقد او وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا »

مذكرته الى الدول المتحاربة والمحايدة

وقدم الى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، طلب فيها الى الدول جميعا عند انعقاد مؤتمر الصلح ان تقر استقلال مصر التام وحريتها ، وبرهن على ان سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا

الاستقلال ، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعليّة ،
مادام لاية دولة أجنبية جنود في مصر

ولما وضعت الحرب أوزارها في نوفمبر سنة ١٩١٨ ،
وقامت الثورة الداخلية في ألمانيا ، غادرها الفقيد إلى
سويسرا في أواخر نوفمبر ، وقصدها الوطنيون المصريون
الذين كانوا بألمانيا وبلاستانة ، وأخذوا يعدون العدة
لاسماع مؤتمر الصلح صوت مصر

فلما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل الفقيد تقريرا
في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسون عقب وصوله
إلى باريس ، وأردفه بشأن في أواخر ديسمبر ، وبثالث في
أوائل يناير سنة ١٩١٩

وقد ختم أول تقرير له بالطلبات الآتية :

١ - استقلال وادي النيل استقلالا تاما

٢ - قبول مصر في عصبة الأمم

٣ - تمثيل مصر في مؤتمر الصلح

٤ - ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها

ويتضمن التقرير الثاني شرحا وتأييدا للمطالب المذكورة
وقد استند فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسون من حق
الأمم في تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث في تفصيلات
القضية المصرية

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

كتب الفقيد في مذكراته ما يأتي تحت عنوان « الثورة
في مصر » :

« من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في
شهرى مارس وأبريل من هذه السنة - ١٩١٩ - ، وهو
قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ،

واتحد فيها الاقباط والمسلمون . مطالبين باستقلال مصر
التام ، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدي باشا طلب من
الانجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا ، أن يسافر الي
لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف ، لشرح حالة مصر لوزارة
الخارجية البريطانية ، والاتفاق معها على مصالح الوطن
المصرى ، فوعده الانكليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه في شهر
مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الانكليزية مشغولون
الآن بمسألة المؤتمر ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء
المصريين ، فاستقال في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقي مصرا
على استقالته ، رغما من الحاج الانكليز والسلطان عليه ،
ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا ولكنه طلب أن يصرح
كذلك للوفد ، الذى ألف في أثناء ذلك من سعد زغلول باشا
وزملائه ، ليسافر الى لندرة وباريس ، مطالبا باستقلال
مصر ، فرفض الانكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقالة
الوزارة في أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفي ٦ منه استدعى
الجنرال وطسون ، قائد الحامية الانكليزية ، سعد باشا ،
واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد
الباسل باشا الى مركزه ، وأظهر لهم استياء حكومته من
تدخلهم فى سياسة البلد ، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة
الاصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكريا ، ثم قبض عليهم
فى مساء نفس ذلك اليوم ، وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة ،
وأرسلوا اليها فعلا ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج
القطر سببا لمظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من
طلبة المدارس العليا والثانوية والازهرين ، وكثير من الشبان
الموظفين والمحامين ، بل والقضاة ، وقد انتهت هذه
المظاهرات بسلام ، ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال
البوليس وجيش الاحتلال ، استعملت فى اثنائها البنادق ،
فقتل وجرح كثيرون ، فى مصر وطنطا واسكندرية وغيرها ،

فزاد غضب الامة لهذه الفظائع ، وشكلت في الحال عدة
 جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرقت المحطات ،
 وقطع أسلاك التلغراف والتليفون في جميع أنحاء القطر
 من الاسكندرية الى أسوان . وامتدت الحركة الى جميع
 المديریات ، وبما أن الجنرال « اللبى » كان وقتئذ في
 باريس ، صدر اليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن ، معينا
 مندوباساميا للحكومة الانكليزية، بدل الجنرال ونجت باشا،
 وأعطى سلطة مطلقة في ادارة القطر المصرى عسكريا ومدنيا
 فعاد مسرعا ، ولكنه أراد مزج اللين بالشدة ، فمع إصداره
 أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى ، التى يحصل
 بجوارها تخريب في السكك الحديدية ، بحرقها بواسطة
 الطيارات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات
 الثورية في البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة
 القائمين بالحركة ، أصدر أمرا بارجاع سعد باشا ورفاقه
 من النفى ، وبالتصريح لهم ولبن يريد السفر الى أوروبا ،
 فحصلت مظاهرات فرح كبيرة في العاصمة بهذه المناسبة ،
 ولكنها انتهت بتدخل الجنود الانكليز ، وقتل وجرح
 كثيرون ، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود - لا نعلم ما
 هى - حتى قبل تشكيل وزارة جديدة في ٩ أبريل سنة
 ١٩١٩ ، دخل ضمنها عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت
 باشا ، وحسن حسيب باشا ، وجعفر ولى باشا ، ومدحت
 يكن باشا ، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل
 بمصر اثناء ذلك في هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذى يمكن
 قوله أن هذه الحركة لم تكن في الحسبان ، وأن ما أظهره
 المصريون من التضامن والاتفاق ، ما كان أحد ليحلم به ،
 خصوصا اشتراك السيدات في المظاهرات ، واتفاق
 الاقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون
 علماء المسلمين في الجامع الازهر ، والشيخ بغيت نفسه

زار بطريرك الاقباط ، وصنع الاهالى بمناسبة هذا الوثام
أعلاما جديدة ، وضعوا بها الصليب مع النجمة من الهلال :
وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ،
ما عدا العلم الاتكليزى

« وممن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث «الدكتور»
سليم افندى القلماوى الطالب فى كلية جنيف ، وكان قد
سافر الى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت
الحرب منع من العودة مثل كثير غيره ، فقص علينا تفاصيل
هذه المظاهرات بصورة أحييت الأمل فى قلوبنا ، وأوجدت
عندنا الاعتقاد المكين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن
تموت مطلقا ، وأنها لابد حاصلة على استقلالها يوما ما »

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى ، الذى ألف برياسة
سعد زغلول ، موقفا مشرفا ، ضرب فيه المثل الأعلى فى
الوطنية لمن تزعموا الحركة بعده ، وبرهن على مبلغ تضحيته
وانكاره لذاته ، فى سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد
وهو فى منفاه ، وكان تأليفه فى الجملة من عناصر لا يثق فى
إخلاصها وثباتها على النضال ، ولا فى تمسكها بحقوق
البلاد ، ومع ذلك ضن بالوحدة الوطنية أن تنصدع ، فأثر
الوقوف منه موقف التأييد والتعاضيد ، على أن هذا الموقف
النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه .
كتب الفقيد عن موقفه من الوفد ما يأتى :

« انى أعتقد أن الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز ،
لو وجد منهم صدرا رحبا ، ولا يبقى يطالب فعلا وبإخلاص
حقيقى باستقلال مصر التام ، إلا حزبنا ، الحزب الوطنى ،
ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فأظهرنا
رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم
إخلاص معظم رجاله ، وفى ٢٠ ابريل سنة ١٩١٩ وصل
الوفد الى باريس ، وهو مؤلف من عشرين عضوا ، تحت

رياسة سعد باشا زغلول ، ولما اطلعت على خبر وصوله
أسرعت بتهنئته بتلفراف هذا نصه :

« نحى فيكم الوطن الغائب ، ونرجو لكم كمال التوفيق
والنجاح »

« ولكن سعدا لم يجاوبنى على تلفراف التهنئة الذى
أرسلته اليه » (تأمل !)

وأرسل من «تريتيه» Territet بسويسرا ، حيث كان
يستشفى من مرضه ، رسالة الى الامة ، بتاريخ ٤ سبتمبر
سنة ١٩٠٩ ، لمناسبة ذكرى احتلال الانجليز العاصمة
وهى آخر رسالة له قبل وفاته ، رحمه الله ، قال :

صوت من وراء البحار

« اخوانى المصريين الاعزاء

ان الصوت الذى يناجيكم اليوم لصوت منعتة الظروف
عن الارتفاع فى صحف مصر ، من نحو سبع سنوات ، ولكن
منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل ، لم يكن عقبة
تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية فى عواصم أوروبا ،
سواء قبل هذه الحرب أو فى أثنائها أو بعدها

« ان صوت هذا الضعيف لم يخفت يوما واحدا ، ولم
يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين ، بل
كان يزداد قوة ونشاطا ، كلما تراكت أمامه الموانع وتكدست
العقبات

« ان هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار ، ليهنئ
الامة المصرية على تضامنها وتضافرها فى المطالبة بحق أمنا
المظلومة « مصر » ، لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها ،
مسلمين وأقباط ، مما كان له دوى فى أوروبا ، أخسرس
المتهمين أياهم بالتعصب الدينى ، وهم يعلمون انهم لكاذبون .

وقضى القضاء الاخير على دعوى أن « المصريين اتفقوا على
الا يتفقوا »

« اننى لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر
المصريين المقيمين خارج الديار ، عند وصول هذه الاخبار
المنعشة الينا ولو انها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة ، حتى
أصبح المصري فى أوربا على الرأس مفتخرا بمصريته
أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن

« اننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمان للماء ، لنقف
منها على أخبار هذه الحركة المباركة ، وهاتيك المظاهرات
السلامية ، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة ، التى دلت
على أن ما القاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك
الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهى وظهرت
ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنيها ، كل ذلك بفضل
نشاط الشبيبة العاملة ، وأرشاد الشيوخ لها الى أحسن
طريق لجنى أشهى تلك الثمار ، وهو الاستقلال التام ،
بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو تواكل أو اعتماد على الغير ،
لا يؤثر فيها غدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه
من مبادئ عادلة ، استعملت ستارا لاختفاء مطامع أشعبية
تغريرا وتضليلا للوصول الى استعباد شعوب كريمة لا تطلب
إلا أن تعيش فى بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من
الأمم ، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند للند ، والقرن
لقرنه ، طبقا لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولى ، لكن
لا تتطروا أو تفرحوا لكل ما يصل اليكم ، حتى اذا ما انقشعت
سحب الاوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالكم
كالمسافر فى الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ،
فاذا ما وصل اليه لا يجده شيئا ، وإياكم أن تنسوا عبر
التاريخ ، وليكن دائما أمام أعينكم ، فمنه تعلمون الحقيقة ،
ولتنتظروا خاتمة الاعمال لاصدار حكمكم عليها

« ايها الاعزاء : اكتب هذه السطور اليوم ، وذكرى ١٤
سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادى حزنا واسى على مصرنا
العزيزة ، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ،
ولكنى ارى فجر الامل يرسم على الافق خطا من النور
اللامع نامل ان يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا
المرجو

« فسلام عليك ايها الوطن المفدى ! سلام على النيل
وواديه ! سلام على الاهرام وبيانيه ! سلام على خدام مصر
المخلصين ! سلام على شهداء الحرية !
تريتيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

محمد فريد



وفاء الزعيم

كان الفقيد يشكو وهو في مصر من مرض الكبد الذي اعتراه وهو بعد في سن الشباب ، وكان يذهب الفينة بعد الفينة الى « فيشي » ، للاستشفاء منه ، ولما هاجر من مصر الى أوروبا ، تأثرت حالته الصحية بسبب الغربة ، وتنقله في البلاد الأوروبية ، واجهاد نفسه في العمل المتواصل ، من الكتابة في الصحف والمجلات ، والخطابة في المحافل والمؤتمرات ، ومقابلاته للمصريين والشرقيين والاوروبيين ، ومراسلاته لهم ولاصدقائه وتلاميذه في مصر ، ورحلاته المستمرة لرفع صوت مصر ، والاعراب عن مطالبها وآمالها فأثرت فيه هذه الجهود المضنية ، وزاد في تأثيرها جو أوروبا البارد الذي لم يألوه في الشتاء ، فكانت سنوات المنفى سببا لاعتلال صحته

وفي يونية سنة ١٩١٦ قصد مدينة تارسب « Tarasp » بسويسرا للاستشفاء بحماماتها من مرض الكبد الذي عاوده في تلك السنة

وفي اوائل يولية قصد الى حمامات شولس « Schuls » بسويسرا ايضا ، للاستشفاء من هذا الداء ، وفي سبتمبر قصد الى حمامات راين فلدن « Rheinfelden » على شاطئ الرين باشارة من الاطباء ، ولكن المرض لم يفارقه وفي سنة ١٩١٧ أشار عليه الاطباء بالعلاج في ويزبادن « Wiesbaden » وقصدها في اغسطس من تلك السنة ، فلم يفده العلاج بها شيئا

وفي مارس سنة ١٩١٨ أحس بمرض الاستسقاء ، وهو في برلين ، فدخل أحد المستشفيات الخاصة يوم ٢٢ مارس

للعلاج ، ومكث به الى يوم الاربعاء ٣ ابريل ، اذ شفى منه
شفاء مؤقتا

وفي يوم ١٩ يولية سنة ١٩١٨ عاد الى سويسرا حيث
قصد حمامات « تارسب » التى استشفى بها سنة ١٩١٦ ،
ثم قصد سان مورتز « Saint Moritz » حيث تحسنت
صحته نوعا ، وذهب منها الى المانيا فى سبتمبر سنة ١٩١٨
ثم رجع الى سويسرا فى اواخر نوفمبر من تلك السنة

وفي سنة ١٩١٩ اعتلت صحته بسبب اشتداد مرض
الكبد ورشح الماء فى تجويف البطن ، مما استدعى «بزله»
من وقت الى آخر ، فقصد فى شهر ابريل سنة ١٩١٩
مصحة ليمان « Leman » بسويسرا ، على مقربة من
بحيرة ليمان « بحيرة جنيف » ، واقام بها نحو ستة اسابيع ،
شعر فى بدايتها بتحسن يسير ، ثم زال هذا التحسن
وساءت حالته ، فنصحته الدكتور شرونف « Schrumph »
الذى كان يعالجه مدة اقامته فى برلين بالتوجه الى حمامات
باسوج « Passug » بسويسرا ، فسافر اليها فى ١٧ يونية
سنة ١٩١٩ ، وقضى ليلة فى زوريخ للاستراحة بها ، ثم
وصل الى هذه الحمامات فى ١٨ منه ، ففحص طبيب
الحمامات حالته ، ورسم له العلاج اللازم من الاستحمام
ولكن ماء الرشح زاد بسرعة ، فكتب الى الدكتور شرونف
يستنصحه ، فأرسل اليه تلغرافا يطلب اليه أن يسافر من
قوره الى مستشفى سمادن Samaden بجوار سان
مورتز بسويسرا ، لعمل البزل به ، فسافر من باسوج
فى ٢٢ منه ، ووصل الى مستشفى سمادن ، وبعد ظهر
اليوم التالى حضر الدكتور شرونف بنفسه ، واشترك مع
طبيب المستشفى فى العلاج ، فأخرج ماء الرشح الذى بلغ
مقداره تسعة لترات فاستراح على الفور ، واقام بالمستشفى
ثمانية ايام ، ثم سافر يوم ٢٩ يونية الى سان مورتز ،

لان جوها يعين على النقه من المرض ، وكان طبيب المستشفى يتوقع ضرورة اعادة البزل بعد عشرة ايام ، ولكنه قضى بسان مورتس شهرا كاملا ، دون ان يشعر بحاجة الى اعادة البزل ، واذ شعر بالراحة والقدرة على العمل ، سافر يوم ٢٩ يولية الى مدينة « لوسرن » لحضور المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد بها ، فقصده ليرفع فيه صوت مصر ، وبعد ان حضر المؤتمر عاد الى جنيف التي كان يتخذها مقرا له ، وفيها زاد ماء الرشح ، فاستحضر طبيبا بزل له يوم ٢٤ اغسطس سنة ١٩١٩ ، ثم يوم ٣ سبتمبر ، وكان الدكتور عبد العزيز عمران يلزمه في اوروبا منذ سنة ١٩١٣ ، فنصحته بالدخول في مستشفى جنيف ، لكي يتبع فيه نظاما علاجيا يخفف وطأة المرض ، فعمل الفقيد بنصيحته ، ومكث فيه مدة

وقد ظهر ماء الرشح ثانية ، فنصحته اطباء المصلحة بالتوجه الى برلين ، لاجراء عملية جراحية في الوريد الكبدي ، على يد طبيب اخصائي ، وهي عملية قيل انها تشفى الترشيح المائي ، وكان كل من الدكتور عبد العزيز عمران ، واسماعيل بك لبيب ، يتناوبان ملازمته بالمصلحة ، فعرض عليهما الامر ، فوافقاه على السفر الى برلين ، ففادر « تريتيه » وقصد الى المانيا ، ونزل بفريدريكسهافن على الحدود الالمانية ، وهناك عمل له البزل لاجراج ماء الرشح ، لظهوره بسرعة ، وبعد ان استراح قليلا واصل السفر الى برلين ، ولازمه هناك الدكتور عبد العزيز عمران واسماعيل بك لبيب ، ودخل مصحة الدكتور ستوكمان بالدار رقم ٩٧ من شارع مارتن ، استعدادا للعملية الجراحية التي اشير عليه بها ، ولكن ماء الرشح زاد زيادة كان يستحيل معها اجراء العملية الجراحية ، فبزل له الماء مرتين في هذه المصلحة ، وانحطت قواه على اثر البزل الثاني

الوفاة - ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

حافظ الزعيم في أثناء مرضه الاخير على شجاعته وصبره ، وتجلت وطنيته في ساعة الخطر ، كما كانت تتجلى في ساعات الجهاد العصيبة التي كان يواجهها في كل ادوار حياته

ولما لمح شبح الموت يقترب منه في الايام الاخيرة ، قال لمن حوله : « لست اخاف الموت ، لان الموت حق لا بد منه ، ولكن كل ما كنت اتمناه ان ارى مصر متمتعة بتمام استقلالها »

ولما ايقن انه سوف يفارق الحياة ، دون ان يرى استقلال بلاده ، استسلم للموت ، وجمع اخوانه الموجودين حوله ، وأوصاهم بالاتحاد ، وان يبثوا بين ابناء الوطن هذه الروح السامية التي تحفظ كيانهم ، وتقرب استقلالهم ، وقال في النهاية : « انى انا واولادى وكل عزيز لى فداء لمصر ، لقد قضيت بعيدا عن مصر سبع سنوات ، فاذا مت فضعونى فى صندوق ، واحفظوه فى مكان امين ، حتى تتاح الفرصة لنقل جثتى الى وطنى العزيز ، الذى افارقه وكنت اود ان اراه »

ثم دخل فى دور الغيبوبة ، واسلم الروح فى منتصف الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

وابلغ الدكتور عبد العزيز عمران النبأ الفاجع الى اخوانه المصريين ببرلين ، فاجتمعوا ، يعروهم الحزن ، ويحز فى نفوسهم الالم ، واخذ يعزى بعضهم بعضا ، وما لبث الخبر ان استفاض فى انحاء العاصمة الالمانية ، ونشرت الصحف فيها نبأ وفاة الفقيد ، ورثاء كتابها ومحرروها . واهتزت الاسلاك البرقية حاملة نعيه الى مصر وسويسرا والعواصم الاوروبية ، وقرر المصريون الاحتفال بتشيع جنازة الزعيم

ببرلين احتفالا يليق بمقامه ومنزلته ، ووضع جثمانه بعد
تحنيطه في تابوت من الحديد لكي يمكن نقله الى مصر بعد
سنوح الفرصة ، عملا بوصيته

وفي اليوم التالي شيعت الجنازة من المصححة في احتفال
مهيب ، سار فيه المصريون ، وعدد كبير من الشرقيين
والالمان ، وكان اليوم ممطرا ، اكفهرت فيه السماء ، وهبت
العواصف ، فكان ذلك مشاركة من الطبيعة في الحزن على
الزعيم الراحل

وقبل تحرك الجنازة ، القى الشيخ عبد العزيز جاويز ،
امام جثمان الفقيد ، كلمة مؤثرة في وداعه ، قال :

« أيها السادة : أمام جثة هامة ، وميت لا يعي ، نحن
واقفون ؟ كلا !... ثم كلا ! انما نحن وقوف أمام صفحات
من تاريخ الجهاد الاكبر ، في سبيل الحرية البشرية ، في
سبيل الذود عن الحقوق الطبيعية ، للشعوب الانسانية ،
في سبيل مصارعة الامم القوية ، ذوات المطامع الاشعبية
» نحن وقوف امام هذا الراحل الكبير ، الذي كانت حياته
مثالا كاملا للمتشبهين ، وقدوة صالحة للعاملين ، فها هي
تلك صفحاتها الناصعة ، ترينا كيف جمع فقيدنا العزيز ،
الى صلابة العزم ، جهادا لا يوهنه الملل ، ولا يوهيه الانحلال ،
كما ضم الى الصراحة البالغة ، في كتابته وكلامه ، اقداما
يستهزىء بالفوائل ، ويسخر من كارثات النوازل ، لقد
راينا رحمه الله يوم ساقه الانكليز الى السجن بمصر ،
فما كان اذ ذاك اقل ابتساما منه ، يوم فارقه بعد ستة
اشهر كاملة ، قضاها في غيابه وظلماته

« ضيق الانجليز المذاهب على فقيدنا ، واخذوا الابواب
والمسالك ، على قلبه ولسانه ، فلم ير بدا من مفارقة وطنه ،
وأولاده وعشيرته ، اذ خرج يلتمس فضاء يسع صيحاته ،
التي ضاق عنها فضاء بلاده ، وقرت دونها آذان أعدائه

« جاهد الرئيس في سبيل تحرير بلاده ، وكان يرجو ان لا تعاجله منيته ، قبل أن يراها خالية من ظل الجبابرة المفتصبين ، فكنا نخشى وقد سارعت اليه المنون أن يحزنه حرمانه من نيل امنيته ، واكتحال عيونه بشمس الاستقلال والحرية ، مشرقة على ربوع وطنه العزيز ، ولكننا رأينا رحمه الله ، قبيل وفاته قرير العين ، مشروح الصدر ، اذ ابصر كيف تشيد امته النجبية ، على ما اقامه هو وسلفه الصالح مصطفى كامل من الدعائم المتينة ، صرح الحرية والاستقلال ، ذلك الصرح الذي سيعابق يوما ما الاهرام ، ويدوم ما تعاقب الجديدان » الى أن قال :

« واذا كانت حياة الرجال ايها السادة خيرا للامم التي يخدمونها ، فكم منهم من افاد بمماته بمقدار ما افاد بحياته ، ليس فريد بتلك الجثة الهامدة ، والنسمة الجامدة ، وانما هو تلك النفس الابية ، والقذوة الصالحة ، والذكرى الطيبة التي سيجدها بلى الايام ، ويوالى نشرها انطواء العصور والاجيال ، فطوبى لمن سن سنة حسنة ، وطوبى ثم طوبى لمن اقتدى بالعاملين »

« والآن نستودعك الله ايها الرئيس المحبوب ، فتم مغمورا برحمة الله واحسانه ، مزودا من امتك بالدعوات الصالحة ، والذكرى العاطرة ، والحب الدائم ، والسلام عليكم ورحمة الله »

ثم سارت الجنازة الى مقبرة المسلمين ببرلين ، ثم حفظ التابوت بكنيسة بالقرب من المقبرة ، لكي يمكن نقله الى مصر ، والقي البارون اوبنهايم كلمة بالالمانية في رثاء الفقيد ، ونثرت على النعش الزهور والرياحين المقدمة من وفود المصريين والشرقيين والاوروبيين

وبقى التابوت وديعة لدى حارس الكنيسة ، وظل اصدقاء الزعيم وتلاميذه يزورونه ، ويضعون الازهار على

التابوت ، وبقي كذلك الى ان نقل الى مصر في يونيه سنة ١٩٢٠

ووصل نعي الزعيم الى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبأ الاليم ، فعم الحزن ارجاء البلاد ، ونبه نعيه ضمير الشعب الى تقدير الزعيم الراحل ، بعد ان كاد ينسى فضله، ويفمر ذكره بين أمواج الحوادث ، واخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه في الحركة الوطنية

نقل رفاته الى مصر

كانت فكرة نقل رفات الفقيد الى مصر تجول في خواطر الكثيرين ويرونها فرضا على المصريين ، واجبا اداؤه ، اذ لا يليق بالامة ان تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيدا عن أرض الوطن ، بعد ان ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه في سبيلها ، وقد شهدت الامة عناية كبرى من الوفد المصري بنقل رفات اثني عشر طالبا مصرية توفوا في خادثة اصطدام القطار الذي كان يقلهم على الحدود الايطالية النمساوية في مارس سنة ١٩٢٠ ، وبادر الى نقل جثثهم الى مصر على نفقته - وقام بالواجب في هذا الصدد - ولكنه الى جانب ذلك لم يفكر في نقل رفات الزعيم الشهيد الى مصر ، حتى قبض الله رجلا من كبار النفوس ، قام وخذ بهذا الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفي التاجر بمدينة الزقازيق

وقد يأخذك الدهش من أن يقوم بهذا الواجب عن الامة بأسرها فرد ايس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء ، وكيف لم يتسابق هؤلاء الى القيام بهذا العمل ، وهم أجدر به من سواهم ، ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفي هو الذي يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة ، فبرهن على

انه كبير في نفسه ، كبير في وطنيته ، وقد تطوع اليها من تلقاء نفسه ، غير متأثرة بايعاز أحد ، أبو ملييل دعوة أحد ، بل لبي دعوة ضميره ، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيدا عن مصر ، فاعتزم أن يسافر الى ألمانيا ويتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الطاهر الى مصر ، جزاه الله خير الجزاء ، وأسكنه فسيح جناته

وكانت المهمة تحتاج الى شيء كثير من الجهد ، لما اعترضها من عقبات ، ذلها الحاج خليل عفيفي بهمته ووطنيته ، فما أن اختمرت لديه الفكرة حتى نهض لتنفيذها ، فأخذ ترخيصا من الحكومة المصرية بنقل الرفات الى مصر ، وأبحر من الاسكندرية يوم الجمعة ٥ مارس سنة ١٩٢٠ . قاصدا برلين ، عن طريق فرنسا ، ولم يكد يصل الى باريس حتى علم بنشوب ثورة الدكتور (فون كاب) ببرلين ، فأقام بباريس حتى استقرت الاحوال في العاصمة الألمانية ، ثم سافر اليها فوصلها يوم ٢٨ أبريل

ثم أخذ يسعى في طلب الترخيص له من الحكومة الألمانية بنقل الرفات ، وقد اعترضته في بادئ الامر ، عقبة شكلية ، وهي صدور قانون في أبريل سنة ١٩٢٠ بعدم جواز نقل جثث المتوفين من ألمانيا الى بلاد أخرى ، فسعى لدى الحكومة الألمانية في أن تأذن له بتحقيق أمنيته ، وساعده في مسعاه الدكتور عبد العزيز عمران واسماعيل بك لبيب ، وسعيا لذلك لدى الحكومة الألمانية ، وكذلك عاونه محمد أفندي سليمان التاجر المصري المقيم ببرلين ، والبارون أوبنهايم

وحدث في خلال اقامته ببرلين أن الحكومة الفرنسية طلبت الى ألمانيا الترخيص لها بنقل جثمان ضابط فرنسي مات بها ، فأذنت لها الحكومة الألمانية بنقله على سبيل الاستثناء ، فارتكن على هذه السابقة وأعاد الرجاء على الحكومة بأن تأذن له بنقل جثمان الفقيد ، فنجح في مسعاه ، وصدر له الاذن بذلك ، ثم قصد الى حكومة النمسا لتأذن

له بمرور الرفات في بلادها ، فأذنت بذلك ، وحصل بعد جهد من الحكومة الإيطالية على ترخيص بالمرور في بلادها أيضا ، لكي يبحر من ثغر تريستا

وبعد أن تم له الحصول على هذه الرخص ، اتفق والمصريون المقيمون ببرلين على الاحتفال بتشيع رفات الزعيم إلى محطة براين ، وقد نقل الرفات يوم الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ إلى المحطة ، في جنازة سار فيها جميع المصريين المقيمين بها ، ووضع في عربة خاصة بالقطار ، فسار به إلى تريستا ، حيث أقلته الباخرة (حلوان) التي أبحرت يوم ٣ يونيو قاصدة الإسكندرية ، فوصلتها صبيحة يوم ٨ يونيو

وقد أبرق الحاج خليل عفيفي إلى الصحف بنبا قيام الباخرة ، فاستعدت الأمة لاستقبال جثمان الزعيم ، وتشيع جنازته في الإسكندرية والقاهرة

وتألفت بالإسكندرية لجنة برعاية الأمير عمر طوسون ، ورياسة المرحوم أحمد يحيى باشا ، للاحتفال بالجنازة عند وصول جثمان الفقيد

وفي الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم الثلاثاء ٨ يونيو سنة ١٩٢٠ ظهرت الباخرة (حلوان) في عرض البحر ، ودخلت البوغاز في منتصف الساعة السادسة ، يرفرف عليها العلم المصري منكسا ، وعلى ظهرها التابوت المحتوى على رفات الزعيم ، وفي الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة رست أمام رصيف الجمرک ، فصعد إليها أعضاء لجنة الاحتفال يصحبهم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني ، وحيوا الرفات خاشعين ، وحيوا الحاج خليل عفيفي أحسن تحية ، شساكرين له فضله وأريحيته وعمله المبرور

وشيعت جنازة الفقيد في الإسكندرية والقاهرة باحتفال مهيب ، واشتركت طبقات الأمة كافة في توديع الزعيم الشهيد

شخصية الزعيم

فى شأصفة مؤمء فرىء ، أأأمء الفضائل الوطنفة ،
والمبأء السأمفة ، وصفاء الزعماء الأففة ، أى أانب
الأألاق الكاملة ، والطباع الكرفمة ، فهو أفا أمة فى رأل ،
ورأل فى أمة

صفاءه وأألاقه

كان قمأى اللون ، أمل الصورة ، مؤسط القامة ،
مهفب الطلعة ، عرفض المنأفبن ، بءفن الأأسم ، ولفكنه مع
بءائفه مؤفور النأشاط ، أم الأركة ، لأكل من العمل ولا
فمل ، براق العفنفبن ، أأفر الأأأسام ، سرفع الكلام ، شءفء
الأكاء ، قوى الأاكرة

وأهم أألاقه : الصءق ، والأألاص ، والأصراأة ،
والوفاء ، والصبر ، والأأباء ، والأشأأاة ، وقوة الأراءة ،
والأوء ، والكرم ، فله الأواضع وطفبة القلب ، وأنكارالأاء ،
وءمائفه الأألاق ، فكان فى شأصفه مجموعة من الفضائل
العظفمة ، والأألاق القوفمة

أألاصه ووطنففه

وأولى هذه الفضائل : أألاصه ، ووطنففه المأرءة عن
الأهواء ، المنزهة عن المطامع الشأصفة

كان فرى أأ الوطن فرضا علفه ، فؤءفه لبلاءه ، لأفأل
فى أءائفه نأولا أو أراأما ، ولا ففأفى على أأاهه أأاء ولا
شأورا ، لأعرف للأألاص أءا فقف عنءه ، فل ففأف أن
كل مأفأله فى سبفل مصر من أأء ومال وأأاء ومكانة ،

وصحة وحياة ، انما هو الراحة الكبرى لنفسه ولضميره ،
وتلك لعمري أقصى درجات الاخلاص ، ولا جرم فان مصدر
هذا التفانى فى الاخلاص ، والوطنية التى لاتخبو نارها ،
هو الايمان بالله ، فقد كان فريد مؤمنا حقا ، قوى الايمان ،
ثابت العقيدة ، سليم الوجدان ، كان ايمانه هو ينبوع
الفياض الذى يستمد منه اخلاصه ووطنيته ، فلا غرو ان
كان يحتمل الشدائد والمتاعب ، راضيا باسمها ، شأن المؤمنين
الصادقين ، الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا : انا لله وانا
اليه راجعون

كانت وطنيته سليمة المعدن ، صلبة العود ، لاتنثنى أمام
العقبات ، ولا تنال منها المغريات ، ولا تشوبها المطامع المادية ،
أو المآرب الذاتية

لقد كانت كلمة واحدة يجرى بها لسانه كافية لان تبدل
عسره يسرا ، وغربته نعيما مقيما ، وجاها عريضا ، ولكنه
بقى ثابتا كالطود ، راسخا كالأهرام ، فكان آية الوطنية

شجاعته

كان شجاعا مقداما ، لايبالى الاخطار ، ولا يضعف أمام
الشدائد ، ولا يخشى غضب الاقوياء ، ولا يرهب سلطانهم
بهذه الشجاعة العظيمة استطاع ان يضطلع بزعامة الحركة
الوطنية ، بين اعاصير المحن والاحداث ، زهاء اثنتى عشرة
سنة ، لم تخذله خلالها شجاعته لحظة ، ولا ناله فى اثنائها
ضعف ولا وهن

ولولا هذه الفضيلة لفقدت الحركة الوطنية جلالها
وروعتها ، بل لطويت الى حين لايعرف مداه صفحاتها ، لان
الشجاعة كما هى أول سلاح للجنود فى ميادين القتال ،
فانها أول عدة للمجاهدين فى الحركات الوطنية ، وكم من
حركة وطنية سرى اليها الانحلال ، وفقدت كيائها وحياتها ،

عند ما فقد زعماءها أو جنودها الشجاعة في ساعة الخطر كانت هذه الشجاعة طبيعة في الفقيد ، امتاز بها في حياته الخاصة ، وحياته العامة ، لست أدري عمن تلقاها ، هل ورثها عن أبيه ، أو عن والدته ، أو عنهما معا ؟ أم هي غريزة أودعها الله فؤاده ، فتكونت ونمت على توالى السنين ؟ قد يكون هذا أو ذاك ، وإنما الذى يهم ذكره ان هذه الصفة العظيمة قد امتزجت بشخصه ، حتى صارت علما له ، ولازمته طول حياته ، في السراء والضراء

كثيرون من الناس يتحولون عن الجهاد عند الصدمة الاولى أو الثانية تصادفهم في طريقهم ، فينكصون على أعقابهم أمام الخطر أو شبح الخطر ، بل أمام الوهم والخيال ، أما الفقيد رحمه الله ، فكان يتلقى الصدمات والضربات بقلب عامر بالشجاعة ، فلا ينثنى عن طريقه ولا يتحول ، وتلك أعظم فضائله وسجاياه ، وزاد في شجاعته قوة إيمانه وعقيدته ، فكانت هذه العقيدة سندا لشجاعته واقدامه ، ومعينا لا ينضب لفضائله وأخلاقه الكريمة

بهذه الشجاعة ، وبهذا الايمان ، حمل عبء الجهاد في أشد الاوقات خطرا وحرجا ، تولى رئاسة الحركة الوطنية في وقت استقرت فيه السياسة المعروفة بسياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال ، فاستهدف لحرب السلطتين معا ، وغضبهما معا ، ومع ذلك لم يبال حربهما ، ولم يخش غضبهما وتحالفهما ، واحتمل أذاهما معا ، وسار في طريقه قدما ، لا يلوى على شيء ، ولا يفكر الا في القيام بالواجب ، مهما كانت العقبات ، ومهما كانت العواقب

كانت الشجاعة خلقا ثابتا في فؤاده ، وكانت أيضا محبة الى نفسه ، فكان يدعو اليها في خطبه ، ويحب أن يراها خلقا شائعا في الامة ، وبخاصة تلاميذه وأنصاره ، وكان يعجبه منهم أن يكونوا على غرارهِ في الشجاعة الادبية ، وقد عودهم

على أن يكونوا رجالا ذوى أخلاق قوية ، لان الشجاعة
الادبية هى قوام الفضائل جميعا

وفاؤه

كان فريد آية فى الوفاء ، ومثلا سائرا فى حفظ العهد ،
اعتبر ذلك فى وفائه لزميله وصديقه مصطفى كامل ، فلقد
أيده وناصره طول حياته ، وعضده بماله وقلمه ولسانه ،
ثم ظل على وفائه له بعد وفاته ، فحافظ على تراثه الوطنى
المجيد ، وتعهد الفرس الذى بذره معه ، وسقاه باخلاصه
وتضحياته ، ورواه بمهجة فؤاده ، فنما الفرس وترعرع ،
بحيث لو عاش مصطفى أكثر مما عاش ، لما استطاع أن
يرعى فرسه بأكثر مما رعاه فريد ، ولا غرو فقد اشتركا معا
فى بذره ، وأنشأه النشأة الاولى

كان وفاؤه لمصطفى جزءا من وفائه لمصر ، لقد أوفى بعهده
لها ، وجعل حياته وقفا على الجهاد من أجلها ، وضحي
بماله وجهاهه وصحته وحياته فى سبيلها ، وليس فى الدنيا
وفاء أقوى وأروع من هذا الوفاء

مضاؤه وقوة عزيمته

ومن أخص مزاياه المضاء وقوة العزيمة ، كان يذلل بقوة
أرادته كل عقبة تعترضه ، وما أكثر ما اعترضه من عقبات
وما قام فى سبيله من مصاعب !

حدث اضراب من عمال اللواء فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ،
بدسائس خصوم الحركة الوطنية ، وتحريض من بعض
الموظفين ، وكان الظن ان يضعف الفقيد امام هذا الاضراب ،
فيفرى الدساسين بالاستمرار فى دسهم ، ولكنه رفض مطالب
المضربين وأصر على فصلهم ، ولم يلبث أن استبدل بهم غيرهم ، وبعث
الحماسة فى نفوس الشباب ، ومنهم طلبة الحقوق ، فجاءوا

متطوعين للعمل في اللواء ، واشتغل بعضهم في التحرير ،
وبعضهم في صف الحروف ، فاستمر صدور اللواء برغم
اضراب عماله ، ولم يتعطل يوما واحدا ، ولما أخفق اضرابهم
عادوا خاضعين

وحدث في سنة ١٩١٠ ان وقع خلاف بين ورثة المرحوم
مصطفى كامل على ملكية (اللواء) ، لسان حال الحزب
الوطني حينذاك ، أدى الى تدخل القضاء في شأنه ، وعين
يوسف المويلحي حارسا قضائيا عليه ، فتسلم الجريدة على
يد محضر من المحكمة المختلطة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ،
وقد أراد الحارس ان يتدخل في سياستها وتحريرها ،
فرفض الفقيه ان يدعن لهذا التدخل ، ورأى أن كرامة
الحزب لا تتفق وبقاء اللواء عرضة لسيطرة الحارس على
شؤونه ، وبادر من فوره الى انشاء جريدة جديدة يستقل
بإدارتها وتحريرها ، ولا يكون لغير الحزب اشراف عليها ،
فأنشأ جريدة (العلم) وظهرت في مارس سنة ١٩١٠ بعد
اسبوع واحد من تدخل الحارس في شؤون اللواء ، اى أن
تأسيس (العلم) ، وما استلزمه من استعداد ، وجهود
وتنظيم ، لم يستغرق سوى هذه الايام القليلة ، وهو عمل
يشهد للمترجم بالهمة الشماء ، وقوة الارادة

ولما كانت الحكومة تعطل صحيفة الحزب الوطنى ، كان
بعد العدة لاجراج جريدة اخرى للحزب ، بأسماء اخرى ،
فتظهر في اليوم التالى للتعطل

ولقد رأيت مما كتبناه كيف كان موقفه رائعا حين منعت
الحكومة الفرنسية عقد المؤتمر الوطنى بباريس ، في سبتمبر
سنة ١٩١٠ ، قبل الموعد المحدد لانعقاده بأيام معدودة ،
فقد كان الظن أن لا يعقد المؤتمر في عامه هذا ، لضيق الوقت ،
وكثرة ما أنفق من التكاليف لاعداد معداته بباريس ، ولكن
عزيمة المترجم انقلبت الموقف ، فقد قرر عقد المؤتمر

بيروكسل ، عاصمة بلجيكا ، في الموعد الذي كان محددًا له
بباريس ، وكان الوقت لا يتسع حقا لتنفيذ هذا العمل ، اذ
انه ابلغ قرار المنع قبل موعد اجتماع المؤتمر بأسبوع ،
ومع ذلك تذرع هو وزملائه بكل ما أوتوا من همة وعزيمة ،
حتى اجتمع المؤتمر بيروكسل في الموعد الذي كان محددًا له
بباريس ، فكان ذلك الفوز آية في المضاء والعزيمة

ثباته على المبدأ

يتلخص مبدأ الفقيه في ثلاث كلمات : الاستقلال ، والجلاء
(وهو الرمز الصحيح للاستقلال ولا يكون استقلال بدونه)
والدستور ، ولقد ثبت على هذا المبدأ ، لم يقبل فيه هوادة
ولا تساهلا ، ومن كلماته الماثورة في هذا الصدد قوله :
« لا ينتظر أحد منا ان نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض
أو تجرى في أجسامنا نقطة دم »

وقد حارب من أجل هذا المبدأ كل سلطة ، وكل فرد ،
وكل هيئة لاتدين به ، ولا تعمل عليه ، ولقى في سبيل
ذلك مالمقى ، ولما رأى أن الخديو عباس الثاني قد جنح
لسياسة الوفاق مع الاحتلال ، قرر الابتعاد عنه ، وخاصمه
استمساكا بمبدئه ، وسار في طريقه مستقلا عن كل سلطة ،
بعيدا عن كل سلطان

ولما اشتد الخلاف بينه وبين الخديو تبعا لاشتداد سياسة
الوفاق رغب اليه كثير من انصاره أن يعدل عن سياسة
الجفاء تجاه الخديو ، ويسلك سبيل التقرب اليه ، وأفضوا
اليه أنهم ينفضون من حوله اذا هو استمر في خصومته
معه ، فكان جوابه لهم انه لا ينشئ عن مقاومة الاحتلال ، وكل
من يلوذ به أو يحالفه ، ولو كان ولي الامر ، وانفض بعضهم
فعلا من حوله مجاملة للخديو ، ومع ذلك لم تضعف عزيمته ،
وظل ثابتا في جهاده ضد السلطتين

ولما شرعت الحكومة في محاكمته أول مرة في قضية

(وطنيتى) سنة ١٩١١ أرسل اليه الخديو من يبلغه باسمه وعده بحفظ القضية ، مقابل أن يزوره ويقبل اتباع خطته ، ويسايره فى سياسة الوفاق ، فرفض ، وقبل أن تقام ضده الدعوى العمومية ، وحكم عليه فيها بالحبس ستة أشهر ، وأثر السجن على التساهل فى مبدئه

وبعد أن هجر مصر الى منفاه ، اتسع مجال الحكومة لشل الحركة الوطنية وصرف الناس عنها ، ولما بلغه انفضاض بعض أنصاره من حوله ، والتحسباق بعضهم بالوظائف ، وانحيازهم لجانب الحكومة ، لم يكثر لذلك ، وكتب فى مايو سنة ١٩١٤ ، الى من يبلغه ذلك يقول : « أما انا فسياستى لن تتغير ، واو بقيت عليها وحدى » ، فلم يدع للضعف والتردد الى قلبه سبيلا

قاوم من أجل مبدئه قوتين كبيرتين ، وهما :

(١) الاحتلال

(٢) الخديو ، حين اتبع سياسة الوفاق مع الاحتلال ثم قاوم الترك حين بدت نياتهم نحو مصر سنة ١٩١٥ ، فى أثناء الحرب العالمية ، كما تقدم بيان ذلك

فمخاصمته لهذه القوات الكبيرة ، فى تلك الظروف العصيبة التى مر بك شرحها ، وفى وقت خذله فيه كثير من أنصاره ، لهى أكبر مظاهر الثبات على المبدأ ، وأروع آيات المحافظة على العقيدة

صبره على المكاره

لامراء فى أنه مضرب الامثال فى الصبر على المكاره ، لم يجاره أحد من الزعماء والمجاهدين فيما استهدف له من الكوارث ، على اختلاف صنوفها ، ولا فى قوة الصبر عليها ، ومرجع هذا الصبر الى عقيدته وإيمانه ، ثم الى قوة ارادته ومن كلماته الماثورة التى صارت علما عليه ، قوله : « اننا

نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لانعرف التسليم في حقوقنا ، ولا التنازل عن مطالبنا »

وقوله : « نحن قوم تذرنا بالصبر على السكوارث ، واتخذنا الثبات شعارا لنا ، لا يلوننا عن غايتنا اضطهاد ، ولا نتقهقر الى الوراء مطلقا »

وفي الحق انه قد صبر صبر اولى العزم من الكرام المجاهدين ، على كل المصائب التي لاقاها ، وكانت معظم سنى حياته السياسية سلسلة من المحن والمكاره ، فقد صبر على المصائب العائلية التي امتحنه الله بها ، اذ فقد اثنتين من كريماته ، وهما في ريعان الشباب ، وجاءه نعيهما وهو في منفاه ، احدهما في سنة ١٩١٥ ، والاخرى سنة ١٩١٦ ، وصبر على آلام النفى والتشريد ، ثماني سنوات متوالية ، وصبر على المرض ، ينتابه من حين لآخر ، واشتد به في اواخر أيامه ، وصبر فوق هذا وذاك على تنكر الكثيرين من معاصريه ، بل من انصاره له ، وانفضاضهم من حوله ، في اشد الاوقات حرجا ، وانك لتلمح في الخطاب الآتى الذي كتبه في اشد سنوات النفى واقساها مقدار ما عانى من المكاره على تعاقب السنين ، ومبلغ الصبر الذي راض نفسه عليه ، واطمان اليه ، حتى عده في خطابه نعمة من نعم الله عليه ، كتب هذا الخطاب من برلين في ٧ مارس سنة ١٩١٧ الى المرحوم الدكتور أحمد فؤاد ، ردا على تعزيتة اياه في وفاة كريمته ، قال :

« وقد ألهمنى الله الصبر على هذه المصائب المتكررة ، وأعاننى بفضله وكرمه على تحملها ، كما أعاننى على تحمل ما لاقيته في حياتى السياسية من انواع الخيانة والفسد والانقلاب ، وأملى في وجهه تعالى أن يديم على مننه المتتالية ، وأن يؤيدنى بروح من عنده ، فيما بقى لى من السنين القليلة ، في هذه الحياة الفانية ، انه لا يضيع أجر من أحسن عملا »
فهذا الكتاب الكريم يرسم لنا صورة فريد ، في اروع

مظاهر البطولة ، ويصور لنا إيمانه الثابت ، وقلبه الكبير ،
وخلقه العظيم ، وصبره الفريد على الكوارث التي أصابته
في حياته

شممه وأباؤه

كان للفقيد نفس عالية ، تتعلق بالمعظائم ، وتترفع عن
الدنيا والصفائر ، وتمقت الذلة والهوان ، ومن أخص سجاياه
الشمم والاباء ، لم يرض انفسه قط طوال حياته أن ينزل
عن هذا الخلق العظيم ، ولم يستطع الاقوياء أن يدلوه ، أو
يمتهنوه ، أو يحولوه عن مبدئه ، أو يتخذوه مطية ذلولا
لاطماعهم وشهواتهم

ظن بعض خصومه على أثر هجرته الى المنفى ، وما احتمله
فيه من آلام ، أنه قد تلى قناته ، أو يعدل عن خطته في
الجهاد ، فأشاعوا عنه حينما كان بالاستانة أنه أرسل قبل
سفره من مصر برقية الى السير ادوارد جراي وزير خارجية
بريطانيا ، يشكو اليه فيها من الاضطهادات التي انصبت عليه ،
ويطلب منه التدخل لانصافه ، فما أن اطلع على هذه الفرية
في الصحف حتى كذبها تكديبا قاطعا ، وأرسل في هذا الصدد
خطابا الى جريدة (جون ترك) Jeune Turc التي كانت تصدر
بالفرنسية في الاستانة يدل على علو نفسه وبطولته ، قال :

« انى لو حكم على بالموت ، وكانت حياتى معلقة على كلمة
تخرج من فم وزير انجليزى ، لفضلت ألف ميتة على مخاطبة
هذا الوزير فى شأنى ، فلقد رفضت طلب العفو عنى من
الخديو وهو حاكم البلاد الشرعى عندما حكم على فى العام
الماضى بالسجن ستة أشهر ، وفضلت البقاء مسجوننا على
امضاء طلب العفو »

وبلغه أيضا سنة ١٩١٢ ، وهو بالاستانة أن الخديو
عباس الثانى ومحمد سعيد رئيس الوزارة ، أشاعا لمحدثيهما
أن الاول أرسل اليه ثلاثمائة جنيه مساعدة له على السفر ،

وانه هو الذى حضه على الهجرة من مصر ، ولما كان هذا
الخبر كذبا ومينا ، ثارت نفسه ، لما تضمنه من المساس
بكرامته ، فلم يكتف بتكذيبه لمن نقلوه اليه ، بل أرسل خطابا
مسجلا الى الخديو بسرايه بالبوسفور ، اذ كان بالاستانة
صيف ذلك العام ، يكذب الخبر بلهجة شديدة تدل على انه
وهو فى محنته لم يبال غضب ولى الامر ، فوق غضب
الاحتلال ، قال رحمة الله :

« صارى يار فى ١١ يونية سنة ١٩١٢

» سمو خديو مصر

« لقد علمت من الاخبار الخصوصية الواردة من مصر
انكم كلفتم أحد اخوانى ممن يترددون عليكم بأن ينصحنى
بالسفر عقب استجوابى بالنيابة ، وانكم سلمتم له مبلغا
من المال ليوصله الى مساعدة لى على مصاريف السفر ،
واسم هذا الشخص معلوم عندي ، واكنى اكتمه الآن ،
فاستغربت جدا حصول هذا الامر بعد ما كتبت لكم بخصوص
حادثه . . . والثلثماية جنيه التى اخذها باسمى ، وطلبت
منكم عمل تحقيق بخصوصها ، ولكنكم أهملت امرها ، وبعد
أن أعلمتكم انى أترفع من قبول أى مساعدة منكم ، ولو كنت
فى أخط دركات الفقر مع انى بحمد الله فى سعة من العيش ،
فلتكونوا على ثقة بأن كل ما يؤخذ منكم باسمى هو من باب
النصب ، وانى لا أقبل ولن أقبل منكم أى مساعدة ، مادامت
مهمتى الجهاد فى تحرير البلاد من الانكليز ، ومن كل من
يعاونهم على توطيد قدمهم فى مصر ، كائنا من كان
والسلام على من اتبع الهدى

المخلص لمصر
محمد فريد »

وقد سعى الخديو بواسطة أصدقاء الفقيد فى أن يتم الصلح
بينهما ، ولكن فريدا كان يطلب شروطا لصلح البلاد ،

و ضمانات لهذه الشروط ، ولم يقبل أية وساطة على غير هذا الاساس ، ورفض مساعى الصلح ، مع حرج مركزه المالى فى منفاه ، فكان آية فى الشمم والاباء

ولم يقبل الصلح مع الخديو الا بعد ان بدأ عرشه يتداعى فى اوائل الحرب العظمى الاولى ، اذ تم الاتفاق بينهما على اساس اعلان الدستور كما تقدم بيانه

مزاياء الثقافية

كان للمترجم الى جانب وطنيته الصادقة ، واخلاقه العظيمة ، مزاياء ثقافية عالية ، فهو واسع الاطلاع ، مشغوف بالدرس والقراءة ، ملم بدقائق المسألة المصرية ، وتاريخها خاصة ، والمسألة الشرقية عامة ، محيط بالمسائل الدولية جميعها ، متتبع لكل تطوراتها ، يطلع على كل ما يظهر فيها من المؤلفات والرسائل ، وما يكتب عنها فى الصحف والمجلات وتدل مذكراته فى تاريخ مصر الحديث التى سبق الكلام عنها على ميل مبكر الى البحوث التاريخية ، كما ان كفايته كمؤلف وكاتب قد ظهرت فى كتابه عن تاريخ محمد على (البهجة التوفيقية) ، وكتاباه فى تاريخ الدولة العثمانية ، وكتاباه فى تاريخ الرومان ، ورحلاته العديدة ، ومقالاته العلمية فى مجلة الموسوعات وفى الصحف والمجلات عامة

ومن دلائل سعة اطلاعه اقتناؤه مكتبة نفيسة حوت مجموعة قيمة من الكتب العلمية والتاريخية ، وهى التى اهداها الى نادى المدارس العليا

وتدل خطبه ومقالاته ، وأحاديثه فى الصحف ، على نضجه الفكرى ، واطلاعه الواسع ، ودراسته التامة للمسائل السياسية القومية والدولية

وكان لا يالو جهدا فى تفهيم الشعب دقائق المسألة المصرية لمناسبة الحوادث التى تقع فى البلاد ، حتى الحوادث التى

كانت في ظاهرها لاتنطوى على معان سياسية ، فكان يكشف عن مغزاها ، وينتهازها فرصة لتبصير الامة بحالتها ، واذكر له مقالة مسهبه كتبها لمناسبة سفر الخديو الى بورسودان في مارس سنة ١٩٠٩ ، لحضور حفلة افتتاح مينائه ، ألم فيها الماما رائعا بارتباط السودان بمصر ، وتطور السياسة البريطانية فيه ، وهي تصلح وحدها لان تكون تاريخا للمسألة المصرية ، من ناحية اتصالها بالسودان ، هذا الى ماحوته من معانى الوطنية العالية ، والأفكار الواسعة الافق التي تدل على دراسة عميقة لتاريخ مصر السياسى ، واحاطة تامة بموقفها حيال المطامع الأجنبية

مزاياه الصحفية والخطابية

تتصل مزاياه من هذه الناحية بمزاياه الثقافية كان فريد صحفيا قديرا ، وله المقالات المستفيضة في الصحف والمجلات ، وكان يجيد الكتابة باللغتين العربية والفرنسية ، وكان في حياة مصطفى كامل يتولى في غيبته الاشراف على الالوية الثلاثة ، ولما تولى رئاسة الحركة الوطنية ، بعد وفاة مصطفى ، كان يشرف اشرافا مستمرا على تحريرها وسياستها ، وكان يفيض في مقالاته باللواء والعلم والشعب ، واذا تناول موضوعا مهما أسهب في الكتابة فيه ، وكانت مقالاته تجمع بين غزارة المادة ، وسعة الاطلاع والنضج الفكرى ، مع حسن الاداء ، والقصد في الالفاظ ، والبعد عن العبارات الطنانة ، وكذلك شأن مقالاته واحاديثه بالفرنسية

ان أسلوب المرء صورة من شخصيته كما يقولون ، ولذلك تجد في كتابة المترجم آيات التواضع ، والركون الى المعانى السامية ، فهى من الخصائص الطبيعية لهذا الرجل الفذ الذى لا يرى في شخصية المرء الا وسيلة لاداء رسالته ، كما لا يرى في الاسلوب الا طريقة لاداء المعانى

أما مواهبه الخطابية فكانت دون مواهب مصطفى كامل ،
لأن مصطفى ولد خطيبا ، وكانت الخطابة من أعظم مزاياه ،
أما الفقيد فلم يكن من طبقة في المواهب الخطابية ، وكان
في الغالب يتلو خطبه ، ولكنها كانت مليئة بالمعاني السديدة
والآراء الصائبة والأفكار العالية

سياسته الوطنية

كانت سياسته الوطنية استمرارا لسياسة مصطفى كامل ،
ولا غرو ، فقد وضعها معا قواعدها ، وجاهدوا معا في سبيلها ،
واتخذوا الجلاء أساسا لها ، والجلاء هو الرمز الصحيح
للاستقلال ، ولم يكن الفقيد يقبل فيه هواده ولا تساهلا ،
وكان شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية
الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في
عدوها عن الجلاء ومطالبتها إنجلترا بالإصلاحات الداخلية ،
وكان يرى في هذه الخطة خروجاً على أساس القضية الوطنية
قال في هذا الصدد : « إن الشعب لا يمكنه أن يصدق
بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدنا بإخلاص
على ترقيتها وتمدينها »

وحين سألته المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطاني
سنة ١٩٠٨ : « ماذا يطلب الحزب الوطنى من إنجلترا ؟ »
أجابته على الفور : « نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء ،
فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال »

وقال في خطبته بالاسكندرية في أغسطس سنة ١٩٠٨ :
« ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا هذا التحول اعتدالا
في المبدأ ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه » ، وتفيض
خطبه وأحاديثه بهذا المعنى

والى جانب الجلاء وتمسكه به ، جعل الدستور
أساسا ثانيا للحركة الوطنية ، وهنا أيضا كان متفقا في

المبدأ والخطوة مع الزعيم الأول ، ولكنه أبرز دعوة المطالبة
بالدستور ، وجعل منها حركة عامة ، دعا اليها الامة ،
ووجهها الى مطالبة الخديو بالدستور ، بالعرائض التى تقدم
الكلام عنها ، فكانت هذه الحركة جهادا قويا عمليا لتقرير
النظام الدستورى

ومن الواجب فى هذا المقام ان نعرف فضل فريد على
الحركة الوطنية ، فقد كان العضد الايمن لمصطفى فى بعثها
طول حياته ، ثم تولى زعامتها واحتمل اعباءها بعد وفاته ،
وكانت زعامته لها فى ظروف قاسية ، اشد من الظروف
التى واجهها مصطفى ، فكان لفريد الفضل الاكبر فى انقاذها
من الانحلال ، واستخلاصها من العقبات والاهوال ، فلقد
تحالفت ضدها قوات عديدة ، بغية القضاء عليها ، ولكنه
ثبت لها ، وتغلب عليها بقوة العقيدة والايمان ، وسار
بالحركة الوطنية الى الامام ، ومهد بجهاده وتضحياته الى
ثورة سنة ١٩١٩ ، فهى غرس الوطنية التى تعهدا على
تعاقب السنين ، والثورات ، كما قلت فى كتابى عن مصطفى
كامل ، ليست حركات ميكانيكية ، تبدو فجأة للناظرين ،
بل هى حوادث اجتماعية ، تتمخض عنها حياة الشعب ،
تبعاً لدرجة استعدادها ونتيجة لسريان روح الوطنية فى
نفوس ابنائها ، فلولا السنون التى قضاها الفقيد فى الكفاح
لمرت سنة ١٩١٩ ، كما تمر غيرها من السنين ، دون ان
يظهر فيها غرس الوطنية ، او تتجلى فيها روح الثورة ،
ولعله اشار الى هذا المعنى فى رسالته الى الامة فى سبتمبر
سنة ١٩١٩ ، اذ قال : « نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة
التى دلت على ان ما القاه مؤسسو الحركة الوطنية من
البذور فى تلك الارض الخصبة ، قد ثبت وترعرع ساقه ،
ثم ازهر وظهرت ثماره الشهية التى قد قرب زمن جنيها »

سبيله الى دعوته

كانت سبيله الى دعوته الخطابة والصحافة والتأليف ، قال في هذا الصدد : « ان الذى يعتمد على القلم واللسان فيملئ عليهما ما وهبه الله من علم وبيان ، ويجمع بهما القلوب ، ليصوغ منها أمة حية راقية ، لهو أعظم مشيد للمجد فوق أمتن الاسس »

نانت خطبه ومقالاته ومؤلفاته متجهة الى غرس روح وطنية الصادقة في النفوس ، وحث الأمة على استعادة مجدها القديم ، ومباراة الامم الحية في التمسك باستقلالها وحريتها ، ومن هنا جاء ميله الى التاريخ المصرى ، والتاريخ العام ، فاتخذ من التاريخ مدرسة لترقية الروح الوطنية في النفوس ، وتثقيف الشعب وتهذيبه ، وكان يعنى بتبصير المصريين بتاريخهم ، وإطلاعهم على تاريخ الامم الحية ، قال في هذا الصدد في ختام خطبته بدار التمثيل العربى ، يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨

« وآخر كلمة ألقيا على حضراتكم ان تطالعوا تاريخ الامم التى حصلت على استقلالها المسلوب ، وأن تمنعوا النظر في الطرق التى اتخذوها للوصول الى هذه الغاية ، وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وإيرلندا ، وتشبهوا برجالهم ، وتسيروا على خطواتهم ، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب في تاريخ هذه الامم الحية ، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن ، فان الذكرى تنفع المؤمنين »

وكان شديد العناية بتعريف الأمة سابق مجدها ، وهو أول من فكر في إنشاء متحف حربى ، يحتوى على مفاخر الجيش المصرى

قال في هذا الصدد تعليقا على زيارته للمتحف الحربى ببرلين : «أما نحن فلانجد أثرا لماغنمه جنودنا من الروسين والصربيين في الحرب الأخيرة ، أو في جزيرة كريد واليونان

في عهد ابراهيم باشا واسماعيل باشا ، بل ضاع كل ذلك بسبب اهمال حكامنا، كما أخذت أسلاب المهدي الى لوندرة ووضعت في متاحفها ، ومما يؤسف له أن أسماء من انتصر من قواد الجيوش المصرية أصبح نسيا منسيا، لعدم الاهتمام بتاريخ بلادنا في مدارسنا، فمتى يهبنا الله حكومة أهلية عارفة بواجباتها ؟ اللهم اننا لانالها الا يوم أن نستحقها بمجهوداتنا عملا بالحديث الشريف : « كما تكونوا يول عليكم »

وكان يعمل على اعداد الجيل اعدادا حرييا ، ليتخلق بأخلاق الرجولة والشجاعة ، واذ لم يكن بمصر في ذلك العهد مدارس حربية ، بالمعنى الصحيح ، فقد كان يحث الشبان المصريين على الالتحاق بالمدارس الحربية بالاستانة ، وكان يمهّد لهم السبيل ، ويعمل لهم كل التسهيلات للالتحاق بها ، لأنه كان يرمى الى خلق جيل جديد مشبع بالروح العسكرية

دعوته الى الغاء الرتب والالقاب

وكان شديد التمسك بالديمقراطية ، ولذلك كان يقاوم الرتب والالقاب ، ويدعو الى الغائها ، وقد كتب في هذه الدعوة غير مرة ، قال في « العلم » عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ :

« لقد أدركت الامم الراقية مضار منح الالقاب الضخمة والوسامات المذهبة أو المرصعة ، وأنه لا يليق بالعلاء السعى وراءها ، ولذلك ألغيت بتاتا في جميع الولايات الامريكية الشمالية والجنوبية ، وفي جمهورية سويسرا ، وقل استعمالها في أغلب الممالك ، وقد سارت الدولة العثمانية على هذا النهج من عهد اعلان الدستور ، فلم تمنح رتبة أو نيشانا لشخص ما من غير الجنود المجاهدين في سبيل الوطن ، وأغلب وزرائها الحاليين لا رتب لديهم ، بل يطلق

عليهم لقب بك ، كما يطلق على أى انسان ، فان هذا اللقب يعادل لقب سيد أو أفندى أو مسيو ، وينتظر اصدار قانون بإبطال هذه الالقاب والاوسمة فى عهد قريب ، تالله انها لزخارف لفظية ، تعلم الامة ما تحتها من حب للوظائف، وحرص على الرواتب الباهظة التى تزداد للموظفين كل سنة حتى يزيد تعلقهم بها بنسبة هذه الزيادات السنوية ، الى أن أصبح راتب رئيس القلم فى بلادنا يعادل مرتب وزير فى البلاد الأخرى «

وكان يبت معانى الوطنية ومبادئها فى النفوس ، ولا يوجه خطابه الى الشباب وحده ، بل يحث الطبقات كافة على الأخذ بها ، وكثيرا ما وجه الخطاب الى الشيوخ من أعضاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، يستحثهم على الاضطلاع بواجباتهم ، ولو فى تلك الدائرة الضيقة التى كانت مضروبة حول هاتين الهيئتين

عمله للوحدة القومية

للفقيد فضل آخر على الحركة الوطنية ، هو عمله للوحدة القومية ، فقد كان من ناحية يدعو دائما الى الاتحاد بين المسلمين والاقباط ، وسار فى هذه الناحية على سنة سلفه العظيم ، قال فى خطبته فى حفلة تأيينه ، مشيدا بالوحدة الوطنية ، مناجيا روح مصطفى : « قد تحقق ما كنت تؤمله ، وما قضيت زهرة شبابك للوصول اليه ، وأصبحت الامة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين واسرائيليين ، كلها مجتمعة كرجل واحد ، متحدة الافكار والقلوب »

وقال فى خطبته بالاسكندرية يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ : « انبدوا الشقاق والاختلاف الدينى ، وكونوا جميعا اخوانا ، أبناء وطن واحد ، أى كونوا مصريين قبل كل شىء »

وكان من ناحية أخرى يدعو الى السياسة القومية دون الحزبية ، وعلى أن الحزب الوطنى كان أقوى الاحزاب ، فانه كان لا يفتأ يمد يده الى الاحزاب الاخرى ، يطلب اليها التعاون والتضامن ، برغم ما بينها من الفوارق فى المبدأ ، ومع ايمانه بمبادئ الحزب الوطنى ، وبشعاره «الجلاء» ، لم يكن للنصرة الحزبية سلطان عليه ، وقد عد ذلك بعض أنصاره ضعفا ، ولم يكن هذا من الضعف فى شيء ، بل كان ثمرة الوطنية التى تتأجج فى نفسه ، لان الاحزاب ليست غاية ، بل هى وسيلة لسعادة الشعب ، ورعاية مصالحه ، هذا الى أن توحيد الصفوف هو أول ما تسعى اليه الامم فى جهادها ، وفى حياتها القومية ، من اجل ذلك كان الفقيد يدعو فى كل فرصة الى توحيد الكلمة وضم الصفوف

قال فى خطبته بدار التمثيل العربى يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨ :

« والدواء الوحيد لهذه الادواء التى لا تعد ، والتى تئن منها الامة وتشتكى ، هو الاتحاد ، هو التضافر ، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام »

وقال فيها : « فلو كنا يدا واحدة ، وقلبا واحدا ، ونفسا واحدة ، فى اجسام متعددة ، ونبذنا التفرق والشقاق والانقسام الى احزاب متعددة ، لا فارق فى الحقيقة بين مبادئنا ، لنلنا كل ما نطلبه من دستور ، ومجلس نيابى ، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة ، ولحصلنا على اخراج الانجليز من بلادنا العزيزة »

وقال فى اكتوبر سنة ١٩٠٨ : « ان اتحاد الخصوم علينا يرشدنا الى الواجب نحو بلادنا وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا »

وقال فى فبراير سنة ١٩٠٩ : « تيقنوا أن لا قوة فى هذا العالم يمكنها الوقوف أمام الراى العام اذا اجتمع ، أو أمام

الامة اذا اتحدت فالاتحاد ، الاتحاد ، والثبات ، الثبات ،
والثابرة المثابرة ! »

وقال فى حديث له بجريدة (الاكبر) يوم ٢٢ سبتمبر
سنة ١٩٠٩ ، عقب انفضاض مؤتمر الشبيبة المصرية
بجنيف : « لا يعقل ان يوجد فى بلاد محتلة بالاجنبى حزب
واحد يختلف فى جوهر مسألة الاحتلال الانجليزى ، واذا
وجد حزب ما لا يجاهر بالجلاء صراحة ، مدفوعا بعامل
الافراط فى الخوف ، فسكوته يقابل صراحتنا » ، الى ان
قال : « ان وجود الاحزاب الثلاثة ممثلة فى المؤتمر هو اول
خطوة نحو الاتحاد ولم يبق امامنا الا ان نستمر فى هذا
الطريق ، ونحذو حذو الاتراك الذين كونوا لجنة الاتحاد
والترقى ، هذه اللجنة التى جمعت بين الاحزاب بدون نظر
الى اختلاف فى الدين او فى الجنس ، وانى مؤمل كثيرا فى
الاتحاد ، وبخاصة لانه ليس لدينا اختلاف جنسى او
مذهبى يشبه الاختلاف الذى فى تركيا »

ومن دلائل حرصه على توحيد كلمة الامة ، دعوته الى
انتخاب الكفاء ، من اى حزب كانوا ، للهيئات النيابية التى
كانت قائمة فى ذلك الحين ، كمجلس شورى القوانين ،
والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية ، ولو اتبع
سياسة احتكار المقاعد النيابية ، لكان فى استطاعته بنفوذه
بين الجماهير اقضاء من لم يكونوا من حزبه من المرشحين ،
ولكن الفقيه نظر الى الحياة النيابية كأداة للجهاد ، واصلاح
شؤون البلاد ، ولا يثمر الجهاد ولا تصلح حالة البلاد اذا
سادها التفرق والانقسام ، فكانت سنته فى الانتخابات ترك
الحرية للناخبين يختارون الكفاء المخلصين ، بصرف النظر
عن حزبيتهم ، ولذلك ايدى الحزب الوطنى سعدا فى انتخابات
الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، ولولا تأييده لما فاز على
مزاحمه ، على ان هذه الروح الطيبة التى كان الفقيه يدعو

اليها ، قد قوبلت من الاحزاب الاخرى بالتنكر ، وتدبير المكاييد ، وقوبلت من سعد بنكران الجميل ، فقد رايت مما اوردناه انه حين تألف الوفد برآسته وسافر الى باريس في سنة ١٩١٩ ، ارسل اليه الفقيه يهنئه ويرجو له النجاح والتوفيق ، فلم يرد سعد على هذه التهنئة ، وعمل على اقصائه عن ميدان الجهاد

ففريد ، فوق فضله على الحركة الوطنية بجهاده في بعثها وتكوينها والسير بها الى الامام ، له كذلك عليها فضل العمل على تدعيم اساسها ، بتوحيد الكلمة والتأليف بين القلوب ، وصون الوحدة الوطنية التي هي العامل الاول في حياة الشعوب وحفظ كيائها

سياسته الشرقية والاسلامية

وسياسته الشرقية والاسلامية هي سياسة مصطفى كامل ، فقد عمل على توثيق عرى التعاون والتضامن بين الامم الشرقية ، وكان يدعو الى هذه الغاية في مقالاته وخطبه وأحاديثه ، وأنشأ وهو في منفاه بسويسرا (جمعية ترقى الاسلام) وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية ، وقد تقدم الكلام عنها في موضعه

وكان يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا ، لكي يحبط مساعي السياسة الانجليزية التي كانت ترمى الى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطاني في مصر ، والتنازل لانجلترا عن سيادتها الاسمية

ولقد كان في ذلك متفقا رايًا مع السياسيين الاوربيين المخلصين لمصر ، فقد كتب المستر بلنت ، نصير المسألة المصرية في مذكراته سنة ١٩٠٨ يقول : « بوقد نصحت لهم - أي للوطنيين المصريين - بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص ، وذلك لأن

العلاقة التي تربط مصر بالامبراطورية العثمانية هي في الواقع الضمان الحقيقي لسلامتها من مطامع انجلترا ، وكرر هذه النصيحة في رسالة الى مؤتمر جنيف ، في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، اذ قال : « لاتسمحوا بقطع صلاتكم بالدولة العثمانية ، لأن مركزكم فيها يحول دون أطماع الاجانب فيكم ، وبالرغم من الصداقة القائمة بين الاستانة ولندن فلا يمكنني أن أصدق أن الامبراطورية الاسلامية الكبرى يمكنها بأى حال أن تترككم لدولة مسيحية » ، وكرر ذلك في رسالته الى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠

على أن المترجم وقف من تركيا ورجالها موقف الاباء والكرامة ، وكان يشعر دائما بأن زعامته للحركة الوطنية المصرية تجعل منه المجاهد الحريص على استقلال مصر وكرامتها وعزتها القومية

وفي اكتوبر سنة ١٩٠٩ ، نشرت جريدة (الطان) الباريسية تصريحاً لحسين حلمي باشا الصدر الاعظم ، على أثر القرارات التي أصدرها مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف ، قال فيه :

« انه لاعلاقة للحكومة التركية بالحزب الوطنى ، وليس لها ما تقول عن الحالة فى مصر ، التى تراها حسنة » ، فانبرى الفقيد للرد على الصدر الاعظم ، وقال فى حديث له بجريدة النوفيل الباريسية : « انه حين كان بالاستانة قابل الصدر الاعظم ذاته ، وكبار الرجال السياسيين فى تركيا ، وأنهم أجمعوا على القول بأن تركيا لاتعترف قط بالاحتلال الانجليزى ، بأنها انما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية ، وأضاف الى ذلك قوله : « ان اهمال تركيا المسألة المصرية وتخليها عنها هو اقتحار لتركيا ، ومهما يكن من الامر فان الوطنيين المصريين صرحوا مرارا أنهم انما يعتمدون على قواهم ومجهوداتهم فى جهادهم لتحرير بلادهم »

وأثارت تصريحات حسين حلمي باشا استياء الصحافة
التركية الحرة ، ولم تنته ضجة الاستياء منها حتى كذب
الصدر الأعظم الحديث ، ونشر تصحيحا له فحسوا ان
مكاتب الطان سأله : هل بينكم وبين أحرار المصريين علاقة
ما ؟ وهل تساعدونهم في حركتهم ؟ . فأجابه : ان الحكومة
العثمانية ليست لها علاقة ما بأحرار المصريين وليس لنا
تأثير في حركتهم

وقد رايت مما أوردناه كيف استمسك المترجم باستقلال
مصر خيال تركيا خلال الحرب العالمية الاولى

الوطنية الشاملة

جهوده الانشائية

في التعليم والاقتصاد والاجتماع

لم تقتصر جهود المترجم على الجانب السياسي من
الحركة الوطنية ، بل وجه جزءا كبيرا منها الى الجانب
الانشائي ، في التعليم والاقتصاد والاجتماع ، وكان لا يخلو
تفكيره في خطبه أو أحاديثه أو مقالاته أو في خاصة نفسه
من العمل في هذه النواحي

ففي ناحية التعليم العالي قد ساهم سنة ١٩٠٦ في انشاء
الجامعة المصرية ، وكان من أعضاء أول اجتماع عقد لتأسيسها
يوم الجمعة ١٢ اكتوبر سنة ١٩٠٦ بدار سعد زغلول
المستشار بمحكمة الاستئناف ، واكتب بمائتي جنيه ،
وبمثل هذا المبلغ سنويا ، وهو أقصى مبلغ تبرع به واحد
من الحاضرين في ذلك الاجتماع ، بعد مصطفى كامل بك
الغمراوي الذي تبرع بخمسمائة جنيه ، وحسن بك جمجوم
الذي تبرع بألف جنيه ، وقد انتخبه المكتبون عضوا بلجنة
انشاء الجامعة ، وانتخب سكرتيرا لها ، بدلا من قاسم
أمين ، الذي انتخب نائب رئيس لها ، حين انسحب سعد

زغلول من المشروع ، على اثر تعيينه وزيرا للمعارف
وفي التعليم الثانوى كان يدعو الى انشاء مدرسة ثانوية
في عاصمة كل مديرية

وفي ناحية التعليم الابتدائى كان منذ سنة ١٨٩١ من
الاعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الاسلامية، التى ساهمت
في نشر التعليم الابتدائى في مصر ، وظل عضوا بمجلس
ادارتها خمس عشرة سنة

وكان يدعو دائما الى تعميم التعليم الابتدائى ، وجعله
الزاميا ومجانيا لكل مصرى ومصرية

وعنى بنشر التعليم الابتدائى بين طبقات العامة ، فسعى
الى تأسيس « مدارس الشعب » الليلية ، لتعليم الصناع
والعمال ومن اليهم مجانا ، وأسست فعلا عدة مدارس في
العاصمة والبنادر ، تلبية لدعوته ، تطوع فيها أنصاره
وتلاميذه لالقاء الدروس فيها كل ليلة ، وكان لا يفتأ يدعو
في خطبه الى تأييد هذا المشروع

وتتجلى جهوده الاقتصادية والاجتماعية في دراسة
الميزانية في كثير من خطبه ، ودعوته الى تعديلها للانفاق
على اصلاح حالة الشعب ورخائه ، والعناية بالصحة العامة
وبالاحياء الوطنية ، ودعوته الى تعديل الضرائب ، والعدل
في فرضها ، وتخفيف ما يشغل كاهل الفلاحين منها ، وتعديل
الرسوم الجمركية ، ودعوته الى وضع تشريع للعمال
والصناع لترقية احوالهم ، والعناية بشئونهم ، ومساهمته
في تأسيس اول نقابة بالقاهرة ، وهى نقابة عمال الصنائع
اليدوية ، وانشاء ناد لها ببولاق ، وكان اول رئيس لها
هو المرحوم على بك ثروت ، من خاصة أصدقائه وأنصاره
الوطنيين ، ودعوته كذلك الى تأييد الحركة التعاونية ،
واصلاح حالة الفلاح

وقد وجه تلاميذه الى بذل جهودهم لاحياء الحركة

التعاونية والمشروعات الاقتصادية ، اعتبر ذلك في خطابه الى ، ودعوته لانصاره وتلاميذه الى معاضدة المشروعات الاقتصادية ، وقوله في هذا الصدد :

« هذا ميدان واسع للجميع ، فادخلوا فيه بهمة ونشاط فاستقلال مصر الاقتصادي هو مقدمة لاستقلالها السياسي » ، وأشارت في خطاب آخر الى رغبته في ان يكون الحزب الوطني حزب انشاء وتعمير

تضحياته

ان حياة محمد فريد هي سفر خالد من التضحية في سبيل الوطن ، وان أصبح تعريف له هو ما جعلناه عنوانا لكتابه ، فهو حقا « رمز الاخلاص والتضحية » ، وكأنه كان يشير الى نفسه حين قال في فبراير سنة ١٩٠٩ : « ان من قضى زهرة حياته ، وضحي بمستقبله لخدمة الوطن ، لا يتحول عن مبدئه الذي عاش عليه مهما أريد التأثير عليه بالوعد أو الوعيد والتهديد ، ومهما حمله السير في الطريق الذي اختاره لنفسه من الخسائر المادية ، وان من كانت هذه صفاته ، وهذا مبلغ اعتقاده ، لا تغره ابتسامة ، ولا تخدمه مقابلة ، ولا يحيد عن مبدئه الا بالخروج من هذا العالم الفاني »

كانت حياته سلسلة من التضحيات ، فلقد ضحى أولا بالمناصب ، اذ بدأ حياته السياسية بالاستقالة من وظيفته ، فخالف بذلك سنة معاصريه من حملة الشهادات العالية ، اذ كانت المناصب الحكومية — ولا تزال — قبلة آمالهم ، ولو بقي هو في منصبه ، ودرج على مدارج عليه غيره ، لوصل بكفايته الممتازة الى ارفع المناصب

فهذه أول صفحة من صفحات تضحياته ، ولقد عرضت عليه مناصب الدولة ، بعد أن تولى زعامة الحركة الوطنية فطلب اليه محمد سعيد سنة ١٩١٠ أن يشترك في وزارته ،

ولكنه رفض ، وقال له : كيف تطلب منى أن أشارك في حكم البلاد في ظل الاحتلال ، وأنا أجاهد الاحتلال ؟ وكيف يتفق النقيضان ؟

وفي أكتوبر سنة ١٩١٠ ، عقب انتهاء مؤتمر بروكسل ، قابله بباريس رسول جاء من لندن ، وأخبره أنه مكلف بأن يعرض عليه إحدى الوزارات ، وأن من كلفه بذلك يعلم خرج مركزه المالى ، وأنه مستعد لاداء كل ما يلزم لتسوية هذا المركز ، وحفظ املاكه ، فرفض ما عرض عليه وقال : « ان ضياع ثروتى لا يؤثر على مبادئى ، وانى أرفض أى مركز فى الحكومة ما دام الانجليز فى مصر » وقابله الرسول ثانية بالاستانة ، فى ديسمبر سنة ١٩١٠ ، فأعاد عليه العرض ، وقال له : « هل لم تزل مصرا على رأيك ؟ » . فأجاب : « حتى مماتى ، وها انا ذاهب الى مصر لاجلس » وقد كان ما قال ، فبدلا من أن يعود الى مصر ليقبل الوزارة عاد لى يدخل السجن ، ولسان حاله يقول : « رب ان السجن أحب الى مما يدعوننى اليه »

وعرضت عليه الحكومة العثمانية فى منقاه بعض المناصب ومنها عميد كلية الحقوق بالاستانة ، ولكنه اعتذر عن عدم قبولها ، لى يحتفظ باستقلاله فى جهاده

والى جانب تضحيته بالمناصب ، ضحى بماله ، فانه منذ الساعة الأولى كان يبذل المال بسخاء فى سبيل مصر ، وقد فقد ثروته فى الحركة الوطنية ، فقد ترك والده أحمد فريد باشا لورثته نحو ألف ومائتى فدان منها ٦٥٣ فدانا موقوفة بموجب حجة وقف أنشأها سنة ١٨٩٣ ، يخص الفقيد من هذا الوقف ١٥٠ فدانا ، ومن الملك ١٥٠ فدانا مثلها ، فكان له من وقف وملك ثلثمائة فدان ، من أجود الاطيان ، وترك له والده عدا ذلك قصرا بشارع شبرا ، مساحة أرضه وحدها خمسة افدنة ، من اراضى البناء التى ارتفعت

قيمتها ، وجزئت وصارت تباع بالامتار ، فنال المترجم منها ربح كبير ، وأفاد كثيرا من اشتغاله بالمحاماه ، اذ حاز فيها ثقة الشخصيات والعائلات الكبيرة ، وناله من ذلك ربح وفير ، وقد استطاع أن ينمي الثروة التي تركها له والده ، واقتنى عمارتين بشارع حمدي بالظاهر ، ولكنه رحمه الله لم يضمن على الحركة الوطنية بمال طول حياته ، وانتهى به البذل الى ضياع كل ثروته ، ولم يبق له سوى المائة والخمسين فدانا الموقوفة ، كما أنه استهدف للمكاييد المالية - وما أكثرها - من الاحتلال والحكومة ، وتحريض البنوك والماليين عليه ، وزادت حالته المالية ارتباكا أثناء نفيه ، حتى صار ريع أطيانه الموقوفة هدفا لتنفيذات الدائنين ، وكان بعض هؤلاء الدائنين يمعن في اجراءاته ، بايعاز من الحكومة ، أو ارضاء لها ، فضحى المترجم من هذه الناحية بالشئ الكثير

وثمة ناحية أخرى من التضحية ، ذلك ان الحركة الوطنية التي رفع لواءها ، واحتمل أعباءها ، لم تكن موصلة الى السلطة والجاه ، بل هي حياة الكفاح المقرون بالاضطهاد والمغارم ، لا بالأطماع والمغانم ، المقطوع بأن لا فائدة منه للمساهمين فيه ، فالطريق الذي سلكه هو طريق التضحية الخالصة المستمرة ، ولقد كان عالما بهذا المصير ، اذ لم يكن يلوح في الافق أى أمل قريب في تبدل الحال ، أو انتهاء الاحتلال ، وتولى فريد زعامة الحركة الوطنية موطننا النفس على هذه التضحيات ، قال في هذا الصدد في خطبته يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨ : « برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم « مصطفى كامل » ، واجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا ، لوثوقكم به أكثر من ثقته بنفسه ، ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل ، الذى دك قوى سلفه ، وبرى جسمه ، حتى قضى فى زهرة

شبابه ، فقبلت مستعينا بالله وبجميع اخواني أعضاء
الحزب الوطنى ، مضحيا وقتى وحياتى فى سبيل خدمة
الوطن وأهله «

ففى هذه الكلمات يبدو مبلغ استعداداته للتضحية، ويتجلى
شعوره بأن زعامة الحركة الوطنية كانت مصدرا لعناء والآلام
لمن يحمل لواءها ، وأنها قضت على حياة سلفه العظيم ،
ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام ، فبرهن
على ما أشربت نفسه من روح البطولة والفداء ، ففريد ،
وأمثال فريد ، هم الذين عبدوا طريق الحركة الوطنية ،
لأنهم غرسوا فيها بذرة التضحية ، التى هى قوام حياة
الأمم ، وأساس استقلالها وعظمتها ، ولقد قال المستر كير
هاردى زعيم حزب العمال فى إنجلترا لبعض الوطنيين
المصريين فى مؤتمر بروكسل : « ان رئيسكم هو من أعظم
الزعماء فى العالم »

ضحى الفقيد فوق ذلك براحته وحريرته وهنائه ،
فاستهدف للسجن والنفى ، كما رايت فى سياق الكتاب ،
وكان يتلقى كل الشدائد والمحن راضيا ، موطنا النفس على
احتمال كل تضحية مهما عظمت ، وزادت تضحياته فى منفاه
بثباته على الجهاد ، فلو هو عدل عن مبدئه وخطته ، لعاد
الى مصر معززا من الحكومة ، مكرما من الاحتلال ، ولكنه
رفض أن يعود ، وأن ينعم بالمال والمناصب ، مؤثرا متابعة
جهاده الرائع ، وما يكتنفه من متاعب وحرمان

ولقد أثرت هذه التضحيات ، فى ماله ثم فى صحته ، ففى
السنوات الأخيرة التى عاشها فى منفاه بأوربا ، ساءت حالته
الصحية ، لوجوده على الدوام فى جو بارد لم يتعوده من
قبل ، ولما أصابه فى هذه السنوات من تضائل موارده
المالية ، فهذه المحنة المزدوجة كانت تكفى لسحق روح
التضحية فى النفس الممتازة ، بله العادية ، وبخاصة اذا

انضم اليها خذلان الكثيرين اياه ، وتنكرهم له ، وانصرفهم عنه ، حتى لقد كان بعض معارفه وأصدقائه يسيحون كل عام في أوروبا ، فيتجنبون مقابله ، أو السؤا ل عنه ، لكي لا يستهدفوا لغضب الاحتلال أو الحكومة ، ولقد كانت كلمة واحدة كافية لكي يستبدل من هذا الخذلان ملقا ودهانا ، ومن العناء راحة ، ومن التعب طمأنينة وهدوء بال ، ومن العسر رخاء ويسرا ، ولكنه أبى أن يقول هذه الكلمة ، كلمة التسليم في مبادئه ، وشهد بنفسه تحول الكثيرين عن الجهاد الوطني الى التهافت على المناصب والالقاب ، ولكن كل هذه الملابس لم تصرفه عن متابعة جهاده ، على ما في طريقه من عقبات وأشواك ، وما يكتنفه من متاعب وأهوال ، فهو حقا رمز الاخلاص والتضحية

بلغت تضحياته قمتهما حين استهدفت صحته للخطر ، فقد فحصه الدكتور شرونف Schrumpf وكان قد تعرف به ببرلين في سبتمبر سنة ١٩١٥ ، فألفاه مصابا بمرض الكبد ونصح له أن يعدل عن سياسته ، ويتفق مع الانجليز ، على أساس الحماية ، لكي يستطيع العودة الى مصر والاقامة فيها ، لان صحته تحتم عليه الاقامة في بلاد حارة ، ومع ما بدا من حديث الطبيب من نذير الخطر على صحته وحياته ، فقد رفض النصيحة قائلا : انه لا يقبل الحماية مطلقا ، ولا ما يشبه الحماية ، ولا يبالي ما يصيب صحته وحياته في سبيل مبدئه وواجبه

وفي أواخر سنة ١٩١٨ كانت صحته تقتضى الراحة التامة ، والاتقطاع عن الجهاد ، ولكنه مضى في طريقه لا يني عن العمل ، ما استطاع الى ذلك سبيلا

وفي سنة ١٩١٩ زادت صحته اعتلالا ، فجدد الدكتور شرونف النصيحة له ، وأفضى اليه انه قابل من أجله بعض الشخصيات البارزة من الانجليز في « برن » ، عاصمة

سويسرا ، ممن لهم علاقة بالسفارة البريطانية بها ، وتحدث اليهم في شأنه ، فسمع منهم تقديرا كبيرا له ، وثناء عليه ، واعترافا بأنه الزعيم المخلص الخالي من الاغراض الشخصية ، وأنهم لا يتأخرون عن تحقيق رغبة الدكتور شرونف ، اذا أقنعه بقبول الاتفاق مع الانجليز ، على أساس الحماية ، وكان مرض الكبد قد زاد الحاحا عليه ، فأعاد الطبيب النصيح له بقبول هذا الاساس الذى تقتضيه الظروف السياسية ، وأبان له حاجته القصوى الى مناخ مصر ، وانه لو أقام الشتاء المقبل - شتاء سنة ١٩١٩ - في جو أوروبا ، كان ذلك خطرا على حياته ، ولكن الفقيه لم يكثر لهذا النذير ، ورفض نصيحة الطبيب ، ومضى في سبيله ، واشتد به المرض فعلا في شتاء سنة ١٩١٩ فأودى بحياته ، وتوج رحمه الله تضحياته بالتضحية الكبرى ، وهى تضحية حياته في سبيل مبدئه ووطنه !

فحياة فريد هى مثل خالد للوطنية والاخلاص ، والتضحية في سبيل مصر ، فلقد ضحى من أجلها بكل ما يحرص عليه الناس في الحياة ، وبكل ما هو عزيز عند الانسان ، وضحى آخر الامر بحياته ، اذ جعلها فداء لحياة الوطن ، فهو جدير حقا بتقدير الوطن ، وجدير بنا أن ننقش على قبره قول حافظ في رثائه :

ها هنا قبر شهيد في هوى أمة أيقظها ثم رقد

خلود ذكراه

ان ذكرى العظماء يبدو خلودها بمقدار ملاءمتها لكل زمان ، وذكرى محمد فريد لا تتقادم جدتها ، ولا تتضاءل عظمتها ، فهى أبدا قديمة جديدة ، تتجدد على تعاقب السنين ، بتجدد الحوادث والظروف ، ونراها اليوم كالنور الساطع، يضيء لنا الطريق فيما يعرض لنا في حياتنا القومية

من مسائل ومشكلات هامة ، وفي هذا الضوء الخالد نجد
الحل السديد لمسائلنا الهامة

فعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها سنة
١٩٤٥ أخذ المواطنون يتحدثون عن الاهداف القومية ،
يتحدثون عن تحديدها وتعريفها ، ولقد لخصها فريد رحمه
الله ، في كلمته الوجيزة التي قالها سنة ١٩٠٨ ردا على
سؤال سألته اياه المستر كتل العضو بمجلس العموم
البريطاني : « ماذا تطلب مصر من انجلترا ؟ » فأجابه على
الفور : « نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء ، فالجلاء
هو الدواء الوحيد للاحتلال »

وتحدثوا عن وحدة وادي النيل ، وقد أعلنها فريد كلمة
صريحة في مذكرته الى الدول المتحاربة والمحايدة سنة ١٩١٧
في الحرب العالمية الاولى اذ قال : « اننى حين اتكلم عن مصر
أريد كل وادي النيل من اقاصى السودان الى البحر
الابيض المتوسط ثم الى البحر الاحمر بما يشمل كردفان
ودارفور ، فانه لا يجهل انسان أن من يملك أعالي النيل
انما يملك رقبة مصر » الى أن قال : « يجب أن يكون وادي
النيل لنا وحدنا (المصريين والسودانيين) غير مقسم ولا
مجزأ ، كما كان كذلك منذ وجود الاب البار لهذا الوادي ،
الا وهو النيل »

وتحدثوا عن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومبلغ
تقييدها لمصر ، ولقد أبان ، رحمه الله ، عن بطلان مثل هذه
المعاهدة التي ولدت باطلا ، اذ هي نتيجة الفصب والاكراه ،
قال في سنة ١٩١٧ : « ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد
بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات
كما تتصرف في السلع ، وان أية أمة لا تستطيع أن تتصرف
في نفسها ولا في وطنها تصرفا يضر بحقوقها ، لان الوطن
ليس ملكا لجيل من الاجيال ، بل هو ملك للاجيال الماضية

والمستقبل ، ولا تستطيع انجلترا ان تترك باى معاهدة
او عقد او وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض
وجودها فلا يمكن التمسك بها »

كانت هذه الكلمة هي الاساس لالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦
هذا الالغاء الذى تم فى سنة ١٩٥٢ ، فكان فريدا فى سنة
١٩١٧ قد استشف من وراء الحجب ان مصر ستعقد فى
سنة ١٩٣٦ تلك المعاهدة الباطلة فمهد لها السبيل لالغائها
والتحلل منها ، وقد استجابت الامة الى ندائه سنة ١٩٥٢
بعد وفاته بثلاث وثلاثين سنة

رحم الله فريدا ، وجعل لنا من سيرته ، ومن تاريخ
الحركة الوطنية ، ما يقوى ايماننا بواجباتنا نحو
الوطن المهدى



فهرس

صفحة

مقدمة	٨
نشأته ومرحلته الأولى فى الجهاد	١١
المرحلة الثانية فى الجهاد	٣١
جهاد الزعيم سنة ١٩٠٩	٦٩
جهاد الزعيم سنة ١٩١٠	٨٩
صوت مصر فى أوروبا	١١١
محاكمة الزعيم وجهاده سنة ١٩١١	١٣٣
الزعيم فى المنفى	١٥١
جهاد الزعيم فى الحرب العالمية الأولى	١٧٧
وفاة الزعيم	١٩١
شخصية الزعيم	٢٠١

وكلاء مجلات دار المهملات

سوريا ولبنان : شركة فرج الله للمطبوعات - مركزها
الرئيسي بطريق الملك المنفرع من شارع
بيكو في بيروت صندوق بريد ١٠١٢
(الأعداد ترسل بالطائرة للشركة وهي
تتولى تسليمها لحضرات المشتركين)

العراق : السيد محمود حلمي - صاحب المكتبة
العصرية - بغداد

اللاذقية : السيد نخلة سكاف

جدة : السيد هاشم بن علي نحاس - ص.ب. ٤٩٣

البحرين : السيد مؤيد احمد المؤيد - مكتبة المؤيد -
البحرين

Dr. Michel H. Thomé,
Pateo Do Colegio N° 3:
3° Andar — Sala 9
البرازيل :
SAO PAULO — BRASIL.

هذا الكتاب

كتاب « الشهيد محمد فريد » هو الكتاب الذي تعلقه اليوم سلسلة كتاب الهلال في وقت انبعثت فيه الوطنية المصرية وتأججت نارها ، وتقدم فيه المصريون كافة الى ميدان التضحية كما تقدم من قبلهم « الشهيد محمد فريد » ومن ذا الذي يستطيع أن يحدثنا عن محمد فريد حديث خير عليم خيرا من الاستاذ المحقق عبد الرحمن الرافعي الذي عاصر فترة طويلة من حياة الشهيد وكان من أنصاره لقد خلف محمد فريد سلفه العظيم مصطفى كامل الزعيم الاول للحركة الوطنية المصرية ، وباعث نهضتها ، فتجلت حكمته في قيادة الحركة الوطنية، ووطنيته المتأججة، وإخلاصه لبلاده ، وتفانيه في حبها ، ثم ضحى بشروته الضخمة وبصحته حتى أقعده المرض شهيد وطنيته ، وشهيد مصر الاول ان تاريخ هذا الشهيد ، كتاريخ العظيم ، جدير أن يقرأ ويقرأ ، فقام مصطفى وخلفه فريد هما نواة هذه الحركة الوطنية الرائعة التي أثمرت ثمارها ، وأثرها الكبير في اليقظة الوطنية على توالي

Bibliotheca Alexandrina



0412270